

مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة



مجلة علمية محكمة
نصف سنوية

تصدر عن كلية الاقتصاد
جامعة بنغازي

 <https://journals.uob.edu.ly/DEB>

 drasat.journal@uob.edu.ly

 +218913260452

المقالات والمراسلات

- الموازنة العامة في ليبيا وتقلبات أسعار النفط.
- واقع استخدام الوصف الوظيفي في المستشفيات الليبية.
- دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.
- أثر تطبيق متطلبات الحوكمة على جودة التقارير المالية.
- مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية (Covid-19) في ظل جائحة كورونا.
- الآثار العكسية للتعامل الأوروبي مع المهاجرين على دول المتوسط.
- مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي.
- Environmental Pollution in North African Countries
Case of Libya

عرض كتاب

- المشتقات المالية: الإطار النظري والممارسات التطبيقية.
- دليل رسائل الماجستير 2022

VOLUME
42
ISSUE 1

المجلد 42 العدد الأول
لسنة 2023

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN-L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017



مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة

Dirasat in Economics and Business Journal

دراسات في الاقتصاد والتجارة، مجلة علمية مُحكمة، نصف سنوية، تصدر عن كلية الاقتصاد، تهتم بنشر الأبحاث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات الاقتصاد، والإدارة، والمحاسبة، والعلوم السياسية، والتسويق، والتمويل، والإدارة العامة، وأية دراسات أخرى تهدف إلى إثراء البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام، فضلا عن ذلك نشر أعمال المؤتمرات والندوات. وتتمتع باسم وسمعة راسخة محليا ودوليا، حيث صدر المجلد الأول منها سنة 1965.

مجلة علمية مُحكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي

**A semi-annual peer-reviewed scientific journal
issued by the Faculty of Economics
University of Benghazi**

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2017/238

الترقيم الدولي الإلكتروني (E-ISSN): 2663-7855

الترقيم الدولي الموحد (ISSN-L): 2663-7847



هيئة تحرير المجلة

أ.د. أكرم علي زوبي	رئيس هيئة التحرير
د. خالد زيدان الفضلي	مدير التحرير
د. إدريس عبد الجواد الحبوني	عضو هيئة التحرير
د. ناصر عبد العاطي الزليتي	عضو هيئة التحرير
د. خالد محمد آدم	عضو هيئة التحرير
د. محمود عبد السلام الدالي	عضو هيئة التحرير

الهيئة الاستشرية

أ.د. ناصر عز الدين بوخسيم	أستاذ اقتصاد
أ.د. بوبكر فرج شريعة	أستاذ محاسبة
أ.د. عائشة عبد السلام العالم	أستاذ اقتصاد
أ.د. وائل محمد جبريل	أستاذ إدارة أعمال
أ.د. أحمد علي الحوتة	أستاذ اقتصاد
أ.د. جمال نصر الشيباني	أستاذ تمويل ومصارف
أ.د. فتحية الفرجاني الأوجلي	أستاذ اقتصاد





كلمة المجلد الثاني والاربعون لسنة 2023 العدد الأول

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد يطيب لنا اسرة تحرير مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والهيئة الاستشارية ان نضع بين ايديكم المجلد الثاني والاربعون لسنة 2023 العدد الأول والذي يتضمن الجهد المبذول من بعض البحوث والمختصين والمهتمين بالبحث العلمي في مجالات الاقتصادية ومنها: الاقتصاد ، إدارة الاعمال، المحاسبة ، العلوم السياسية، التسويق، التمويل والمصارف، والإدارة العامة.

وتقوم المجلة بنشر الدراسات والبحوث العلمية ذات العلاقة بالعلوم الاقتصادية في شتي مجالاتها مع مراعاة شروط النشر العلمي واتباع المنهجية العلمية السليمة التي تناسب التخصصات المختلفة في الأبحاث المنشورة ، كما ساهمت المجلة في تةخي الأمانة العلمية ونشر ثقافتها بين الباحثين والمختصين والمهتمين بالبحث العلمي في العلوم الاقتصادية.

وتضمن المجلد الثاني والاربعون العدد الأول عدد ثمان مقالات علمية متنوعة منها سبعة باللغة العربية وواحدة باللغة الانجليزية، شارك في كتابة واعداد تلك المقالات مجموعة من الباحثين المتميزين في مجال تخصصهم من مختلفة الجامعات الليبية ، لذا فقد استعانت هيئة تحرير



المجلة ببعض أعضاء هيئة التدريس المختصين والذين لهم باع طويل في تخصصاتهم، حيث كان لهم الدور الحيوي للرقى بالإنتاج العلمي المراد نشره، بالإضافة الى ذلك فقد تم عرض كتاب بعنوان المشتقات المالية ، وأخيرا عرض دليل برسائل الماجستير التي تمت مناقشتها في الكلية خلال الفترة من 2022/1/1م الى 2022/12/31م.

وترحب هيئة تحرير مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة بالبحوث والدراسات النظرية والميدانية والتطبيقية في مجالات العلوم الاقتصادية بصورة خاصة ، واي بحوث او دراسات اخري تهدف الى اثراء البحث العلمي في العلوم الاجتماعية بصورة عامة، كما تحرب المجلة بإنتاج المفكرين والمختصين والمهتمين في المجالات المذكورة، وكذلك انتقاداتهم وملاحظاتهم حول ما ينشر من بحوث ودراسات والتي سيكون لها الأثر البارز في جودة منشورات المجلة.

واخيرا، كلنا امل ان تكون هذه المجلة وسيلة للتواصل والاتصال العلمي بين الباحث المهتمين بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا والوطن العربي.

والله ولي التوفيق

هيئة التحرير



محتويات المجلد الثاني والإربعون لسنة 2023 العدد الأول

4-3	كلمة المجلد الثاني والإربعون لسنة 2023 العدد الأول.....	01
	أ.د.أكرم علي زوبي	
33-7	الموازنة العامة في ليبيا وتقلبات أسعار النفط	02
	د.حسن الدامي بدر	
71-34	واقع تطبيق العدالة التنظيمية من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الإجتماعية-فرع مدينة بنغازي، "دراسة حالة على ديوان الشؤون الإجتماعية – فرع مدينة بنغازي"	03
	د.بشير محمد العبار د.خالد خليل الطيرة	
121-72	دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.....	04
	د.خالد عبد القادر العربي آية عوض نجم	
146-122	أثر تطبيق متطلبات الحوكمة على جودة التقارير المالية: "دراسة على المصارف التجارية الليبية.....	05
	أ.جمعة محمد الأوجلي د. عبد السلام أحمد الكزة د.أنس عبد القادر عامر	
178-147	مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية في ظل جائحة كورونا(Covid-19).....	06
	أ.كريمة جمعة إبراهيم د.زينب عمر العموري د.وفاء أمراجع البركي	
210-179	الآثار العكسية للتعامل الأوروبي مع المهاجرين على دول المتوسط: "دراسة الحالة الليبية" (2022-2021).....	07
	د. الفيتوري صالح السطحي	



محتويات المجلد الثاني والإربعون لسنة 2023 العدد الأول

269-211	مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي، "دراسة ميدانية على عينة من المديرين العاملين لشركات القطاع الخاص بمدينة بنغازي"..... صالح عبد الرحمن عيسى الحاسي	08
289-270	Environmental Pollution in North African Countries: Case of Libya Dr. Mariam M. R. Alkawfi	09
292-290	المشتقات المالية: الإطار النظري والممارسات التطبيقية..... د. المعتز رمضان الشيعي	10
293-297	دليل رسائل الماجستير في الكلية 2022".....	11



الموازنة العامة في ليبيا وتقلبات أسعار النفط

د.حسن الدامي بدر.

1. أستاذ مساعد - قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

DOI: <https://doi.org/10.37376/deb.v42i1.6801>

Published: 27.07.2024

معلومات المقالة:

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة - أسعار

النفط - ليبيا.

الملخص:

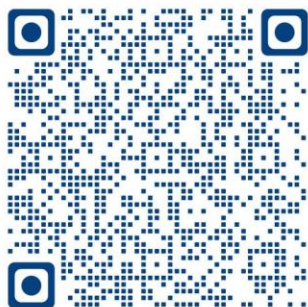
سعت هذه الدراسة إلى البحث تحليلًا وقياسًا في علاقة تبعية الموازنة العامة في ليبيا لتقلبات أسعار النفط في أسواقه العالمية خلال الفترة 1970-2016 بافتراض وجودها- باعتبارها أي ليبيا واحدة من البلدان التي يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على قطاع النفط، هذا وقد كشفت نتائج التحليل عن أن جانبي الموازنة العامة في ليبيا ورصيداها قد شهدتا تطورًا تبعًا لتقلبات التي شهدتها أسعار النفط، وقد أكدت نتائج القياس مدعومة ببعض الاختبارات الإحصائية على فرضية الدراسة، وأفادت بسلبية هذه العلاقة خلال الأجل القصير وبإيجابيتها خلال الأجل الطويل.

2024. Benghazi. University.

This.open.Access.article.is

Distributed under a

[CC BY-NC-ND 4.0 licens](https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)



Scan QR & Read Article Online.





The general budget in Libya and oil price fluctuations

¹Dr. Hassan Al Dami Badr.

1. Assistant Professor- Department of Economics – Faculty of Economics – University of Benghazi.

Abstract

This study sought to analyze and measure the relationship between the dependence of the general budget in Libya on oil price fluctuations in its global markets during the period 1970-2016 - assuming its existence - since Libya is one of the countries whose economy depends primarily on the oil sector. The results of the analysis revealed that both sides of the general budget in Libya and its balance have witnessed development according to the fluctuations witnessed in oil prices. The results of the measurement supported by some statistical tests, confirmed the study's hypothesis and indicated that this relationship was negative in the short run and positive in the long run.

Keywords: public budget - oil prices -Libya

المقدمة:

العامة أحد أذرع السياسات
الاقتصادية المستخدمة في معالجة
التقلبات الاقتصادية ورفع معدلات
النمو وتحقيق الاستقرار المالي
والاقتصادي والتوازن الاجتماعي،
وتزداد الأهمية الاقتصادية للموازنة
العامة في البلدان النامية نظراً لاتساع
الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة

فضلا عن كونها أداة للكشف
عن وضع الدولة المالي، وأحد أدوات
مؤسساتها السياسية المؤثرة على
أموال المجتمع من حيث تنظيم صرفها
من جهة والمحافظة عليها من جهة
أخرى، تعد الموازنة العامة في الوقت
الحاضر بشقيها الإيرادات والنفقات



السياسات الاقتصادية في هذه البلدان إدارتها بفاعلية، فإن التقلبات في أسعار النفط كثيرا ما تمارس تأثيرا على موازناتها العامة، وذلك نتاج أن جزءاً كبيراً من إيرادات الموازنة العامة يتأتى عن طريق الإيرادات النفطية، وأن نسبة كبيرة من النفقات العامة يتم تغطيتها من خلال هذه الإيرادات المرتبطة بدورها بتقلبات أسعار النفط، وبهذا فإن مستويات إيراداتها ونفقاتها ورصيد موازناتها العامة بشكل عام تكون تابعة لما يطرأ على أسعار النفط من تقلبات (بلقة 2013)، وهو الأمر الذي يفضي في الغالب إلى ظروف تتسم بعدم الاستقرار واللايقين فيما يتعلق بوضع الموازنات العامة للبلدان النفطية، نتيجة عدم ضمان استمرار تدفق الإيرادات العامة بشكل منتظم، ما ينعكس سلباً على قدرة تلك الموازنات في بلوغ أهدافها التنموية المرسوم. (بلقة 2021).

(أبراهيم 2016)، وفي البلدان النفطية منها تفصح التجربة الاقتصادية عن نموذج نمو فريد من نوعه فيها، قائم من ناحية على النفقات العامة كمحرك أساسي لمعظم القطاعات الاقتصادية ومولداً رئيساً للوظائف والدخول، ومن ناحية أخرى على الاعتماد شبه الكامل على الإيرادات النفطية كمصدر لتغطية الإيرادات العامة، ما زاحم مصادر الإيرادات الأخرى كالضرائب والرسوم وعوائد المؤسسات الاقتصادية العامة وأضعف من نسب مساهمتها في تمويل الموازنة العامة. (آل طعمة 2017)

هذا الواقع ولد إشكالية انكشاف الموازنات العامة للبلدان النفطية على الأسواق العالمية للنفط وأسعاره، وباعتبار أن أسواق النفط العالمية هي الأكثر تقلباً، وأن التقلب المفاجئ في أسعار النفط وما يليه من ركود وتحسن في النشاط الاقتصادي أوضاع يستعصى على صناع

هذا وتستخدم الدراسة فضلا عن الأسلوب الوصفي التحليلي لوصف وتحليل تطور الموازنة العامة في ليبيا في ظل تقلبات أسعار النفط، الأسلوب القياسي لاختبار فرضيتها من خلال بيانات سلاسل زمنية سنوية تغطي الفترة (1970-2016)، باعتبارها فترة شهدت عدة طفرات وانهيارات في اسعار النفط.

قسمت الدراسة إلى ثلاثة أقسام تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة، يراجع أولهما الأدبيات بالخصوص، ويتضمن ثانيهما تحليلا لتطور الموازنة العامة في ليبيا في ظل تقلبات أسعار النفط، وخصص ثالثهما لاختبار تبعية الموازنة العامة في ليبيا لتقلبات أسعار النفط.

-مراجعة الأدبيات:

حظيت الدوريات العلمية بعدد كبير من الدراسات والأبحاث التي اهتمت بتحليل وقياس علاقة تبعية

ولما كانت مسألة الإلمام والمعرفة المسبقة بعلاقة التبعية هذه في البلدان النفطية من شأنها أن توفر رؤية لصناع قرارها الاقتصادي تسهم في تأسيس قاعدة موضوعية لبناء السياسات الاقتصادية بما يتوافق مع توفير الظروف الملائمة لإدارة أوضاع موازنتها العامة بالشكل الذي يجنبها الانعكاسات السلبية لتقلبات أسعار النفط في أسواقه العالمية وتحقيق أهداف التنمية، فقد جاءت هذه الدراسة لتبحث من جانبها في هذه العلاقة في ليبيا -بافتراض وجودها- باعتبارها أي ليبيا واحدة من البلدان التي يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على قطاع النفط، إذ يشكل ناتجه قرابة 70% من الناتج المحلي الإجمالي، وتسهم صادراته وإيراداتها بنحو 95% و90% من إجمالي الصادرات وإيرادات الموازنة العامة على التوالي.(البنك الدولي 2020)

المالية العالمية فقد تراجعت الإيرادات النفطية بشكل حاد، الأمر الذي نجم عنه تناقص التدفقات النقدية الواردة لهذه الاقتصاديات، كما أن التداعيات الحادة للأزمة على وتيرة النشاط الاقتصادي في هذه الدول وتنامي المخاوف من تحول التباطؤ الاقتصادي فيها إلى كساد اضطررها إلى إتباع سياسات مالية معاكسة للدورة الاقتصادية تمثلت في زيادة الإنفاق العام مما نجم عنه تكبدها انخفاض كبير في فائض موازنتها العامة.

(Bash 2015) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير التقلبات في أسعار النفط على الموازنة العامة الأردنية للفترة من 1995 إلى 2013. وتحقيقاً لهذا الهدف استخدمت الدراسة نموذج قياسي من الانحدار الخطي، نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS أفادت بأن هناك تأثيراً معنوياً إحصائياً لأسعار النفط الخام على عجز الموازنة

الموازنة العامة بتقلبات أسعار النفط في أسواقه العالمية نذكر منها.

(بلقلة 2013) استخدمت

هذه الدراسة المنهج التحليلي لتحليل انعكاسات تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2009-2000) على الموازنات العامة للدول العربية، وقد كشفت نتائج التحليل عن أن الارتفاع الكبير للإيرادات النفطية قد نجم عنه زيادة قدرة السلطات المالية على التوسع في الإنفاق مما ساهم أيضاً في تحسن أداء النشاط الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حجم الإيرادات العامة الضريبية وغير الضريبية التي تتناسب طردياً مع وتيرة النشاط الاقتصادي، وقد انعكست هذا التطورات بالإيجاب على أوضاع الموازنات العامة للدول العربية التي شهدت تطوراً في رصيدها تبعاً لتطورات التي شهدتها أسعار النفط، في حين أنه ومع الانخفاض الحاد التي شهدته أسعار النفط بفعل تداعيات الأزمة

الإنفاق العام المنتهجة في الجزائر في الألفية الجديدة هي سياسة مالية توسعية بحثة ناجمة عن زيادة العوائد المالية بسبب ارتفاع أسعار النفط، ما يعنى تبعية برامج النفقات العامة في الجزائر لتغير أسعار النفط، وإنها معرضه للانخفاض أو الزوال إذا ما تعرضت الجزائر لنقص في المداخيل من النفط.

(الدليحي 2018) اعتمدت

هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي القياسي لتحليل العلاقة بين التغيرات في أسعار النفط خلال الفترة (1990-2015) والموازنة العامة في المملكة العربية السعودية، الدراسة توصلت إلى وجود علاقة توازنه طويلة وقصيرة الأجل ووجود علاقة أثر معنوية إيجابية بين أسعار النفط وفائض وعجز الموازنة العامة في المملكة.

(Faraj 2019) هدفت هذه

الدراسة إلى قياس أثر التقلبات في

العامة الأردنية، حيث تؤدي الزيادة في أسعار النفط إلى زيادة عجز الموازنة العامة الأردنية.

(Eliding Rahman et al)

2016) حاولت هذه الدراسة الكشف عن أثر صدمات أسعار النفط على المتغيرات الرئيسية للموازنة العامة في دولة السودان وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR وبيانات ربع سنوية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2011، تبين بأن انخفاض أسعار النفط يؤثر بشكل سلبي وملحوظ على الإيرادات العامة والنفقات الجارية وعجز الموازنة العامة.

(بلقاسمي 2017) قامت

هذه الدراسة بتحليل مدى الارتباط بين أسعار النفط والنفقات العمومية في الجزائر باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي خلال الفترة (1990-2014) الدراسة خلصت إلى أن السياسة المالية المتمثلة في سياسة

اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، خلصت الدراسة إلى أن رصيد الموازنة العامة في الأجل القصير يتأثر بالسنة الماضية والتي تسبقها بالنسبة لأسعار النفط، وأن لهذه الأخيرة في الأجل الطويل تأثير إيجابي معنوي على رصيد الموازنة العامة من خلال علاقة أسعار النفط بالإيرادات العامة عن طريق الإيرادات النفطية.

(Saud2020) هدف الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على العجز المالي وفائض الموازنة العامة في العراق للفترة 2004-2019، وباستخدام أسلوب سببية Cringer ونموذج ARDL تبين أن العلاقة السببية تتجه من أسعار النفط إلى الموازنة العامة في العراق خلال فترة الدراسة، وأن هناك علاقة إيجابية بين أسعار النفط والنفقات العامة على المدى القصير، وعلاقة عكسية بين أسعار النفط والنفقات العامة

أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق، الدراسة غطت المدة (1990—2018)، واعتمدت على المنهج التحليلي والقياسي، وخلصت إلى مجموعة من النتائج، منها أن الإيرادات النفطية تسهم بنسبة كبيرة في تمويل الإيرادات الحكومية، وأن هناك علاقة إيجابية بين أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة، أي أن زيادة أسعار النفط تنعكس بصورة مباشرة على رصيد الموازنة العامة، كما أن هذا الرصيد يتأثر إيجابيا بالصادرات النفطية، وهو ما يتفق مع واقع الاقتصاد العراقي من حيث اعتماده على الصادرات النفطية وعوائدها لتمويل الموازنة العامة.

(سليم 2020) استهدفت هذه الدراسة تحديد نسبة مساهمة تقلبات أسعار النفط في تفسير التغيرات التي تحدث على مستوى رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)، وباستخدام

التعديل في الإيرادات العامة نتيجة انخفاض أسعار النفط الأمر الذي أفضى إلى حالة من الانخفاض الكبير في رصيد الموازنة العامة للجزائر.

(العركوب والراشدي)

2021) اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليل لتحليل اثر الصدمات النفطية المتكررة في أسعار النفط على الاوضاع المالية فوائض او عجوزات في الموازنات الحكومية للملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2019)، وقد تبين إن الصدمات النفطية السلبية خلال مدة الدراسة كان له اثر سلبي كبير على الاقتصاد السعودي، بسبب هيمنة الإيرادات النفطية في رفد الموازنة الحكومية بالأموال المطلوبة من اجل تغطية النفقات العامة، مما ادى الى اختلال هيكل الناتج المحلي الاجمالي في السعودية، من جانب آخر تبين أن الصدمات النفطية الايجابية التي حدثت خلال مدة الدراسة خاصة

والعجز طويل الأجل أو الفائض، مما يعني أن الانخفاض في الإيرادات ليس شرطاً للعجز، بل هو السلوك التوسعي للسياسة المالية من خلال زيادة الإنفاق العام إلى مستويات غير مسبوقة وعدم الانضباط المالي الذي يؤدي إلى ظهور عجز الموازنة العامة.

(بلقلة 2021) استخدمت

هذه الدراسة المنهج التحليلي لتحليل أثر تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2017 على عناصر الموازنة العامة في الجزائر، نتائج التحليل أفادت بأن انخفاض أسعار النفط قد أدى إلى تراجع كبير في حجم الإيرادات النفطية التي تشكل موردا هاما لخزينة الدولة، وإن الزيادة في النفقات العامة المدفوعة بارتفاع الإيرادات النفطية كان من الصعب خفضها بالشكل الأمثل بعد انخفاض أسعار النفط ونقص الإيرادات العامة، وذلك نتيجة لأن النفقات العامة كانت تخضع للتعديل في العادة بمقدار أقل من

للاعتدال على الإيرادات الضريبية مع انخفاض عائدات النفط، فإنها من جهة أخرى قد كشفت عن ضعف هذا التأثير، مما يشير إلى ضعف أداء النظام الضريبي في إيران استجابة للصدمات النفطية، وإنه في حال بقاء الوضع كما هو عليه ولم تقم الحكومة بتوسيع وتعزيز قواعدها الضريبية فإن الإيرادات الضريبية والإيرادات الحكومية الأخرى ستنخفض وسيؤدي ذلك إلى عجز أكبر في الميزانية العامة للدولة الإيرانية.

تحليل تطور الموازنة العامة في ليبيا في ظل تقلبات أسعار النفط:

إن المتتبع لحركة أسعار النفط في أسواقه العالمية يلاحظ أنه وبعد الاستقرار النسبي الذي عرفته خلال ستينيات القرن الماضي دخولها مع أوائل السبعينيات كما هو موضح بالجدول رقم (1) في حالة من التقلب وعدم الاستقرار، وإنها قد شهدت ثلاث طفرات رئيسية كان أولها عام 1974 حيث ارتفع سعر برميل النفط من

بعد 2010 ساهمة في انتعاش اقتصاد السعودية، بسبب زيادة الإيرادات النفطية إلى مستويات قياسية، لكن الذي يؤخذ على الجهات المعنية أنها لم تستثمر هذه الإيرادات في استثمارات اقتصادية يكون لها مردودات مالية يمكن اللجوء إليها عندما تنخفض أسعار النفط

(Mohtashami & 2022)

Zarda كان الغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو التحقيق في آثار الصدمات النفطية (تراجع عائدات النفط بسبب تراجع صادراته وانخفاض أسعاره) على الإيرادات الضريبية لإيران خلال الفترة (1991-2019)، الدراسة استخدمت المنهج القياسي وتحديد the Bayesian self-regression method (BVAR)، هذا وإن كانت النتائج قد كشفت من جهة عن أن للصدمات النفطية تأثير إيجابي على الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة، مما يشير إلى اتجاه الحكومة

والثالثة كانت عام 2008 حيث تخطى
المتوسط السنوي لسعر البرميل حاجز
95.0 دولار.

حوالي 3.1 دولار إلى 10.7 دولار، أما
الثانية فكانت عام 1981 حيث قفز
سعر البرميل إلى حوالي 32.5 دولار،

جدول رقم (1) تطور متوسط سعر برميل النفط بالدولار خلال الفترة (1970-2016)

1980	1979	1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970
28.6	17.3	12.7	12.3	11.5	10.7	10.7	3.1	2.3	2.03	1.8
1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981
20.0	23.7	18.2	14.9	18.4	14.4	27.6	28.2	29.1	32.4	32.5
2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992
25.0	24.4	28.5	17.9	12.7	19.0	20.6	17.0	15.8	16.9	19.3
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
108.6	111.6	111.2	79.5	61.6	97.2	72.3	65.1	54.5	38.2	28.8
								2016	2015	2014
								43.7	52.3	98.9

متوسط سعر برميل النفط بالدولار خلال الفترة (1970 – 2016)

* المصدر – مصرف ليبيا المركزي النشرة الاقتصادية السنوية، أعداد متنوعة

OPEC "Annual Statistical Bulletin".

منتصف 2014، حيث أخذ سعر
البرميل بالهبوط التدريجي ثم المتسارع
ليصل إلى 98.9 دولار في عام 2014 ثم
تجاوز إلى حوالي 44.0 دولار عام 2016.
وبتفحص التطورات التي طرأت على
جانب الموازنة الإيرادات والنفقات
العامة في ليبيا في ظل هذه التقلبات
تبين ما يلي:

وبالمقابل شهدت أسعار
النفط أربع انهيارات كبرى، كان أولها
عام 1986 حيث انهار سعر البرميل
ليصل إلى 14.4 دولار، والثانية كانت
عام 1998 حيث انخفض السعر
ليصل إلى حدود 12.7 دولار للبرميل،
وثالثها كان في عام 2009 حيث تراجع
سعر البرميل ليصل إلى حوالي 61.6
دولار، وأخير الانهيار الذي بدأ منذ

بنحو -45.1% و-37.1%، تراجع
الإيرادات العامة بمعدل قدر بنحو -
42.6% و-18.2%، وقد صاحب ذلك
تراجعا في النفقات العامة بمعدل قدر
بنحو-19.1% و-16.7% على التوالي،
وهكذا يكشف التحليل أعلاه عن أن
جانبي الموازنة العامة في ليبيا قد شهدا
تطورا تبعا للتقلبات التي شهدها
أسعار النفط في أسواقه العالمية،
فبحدوث (طفرة / انهيار) في أسعار
النفط (تنمو / تنكمش) الإيرادات
والنفقات العامة، وإذا ما كان الأمر
كذلك فإنه لمن الطبيعي أن ينعكس
ذلك على رصيد الموازنة العامة.

وبتحقق الجدول رقم (2)
يتضح أن رصيد الموازنة العامة قد
شهد عديد من حالات الفائض والعجز
تزامنت في أغلب الأحيان مع الاتجاهات
التي سلكتها أسعار النفط في أسواقه
العالمية، فخلال عامي 1970- 1971
سجل رصيد الموازنة العامة فائضا بلغ
نحو 195.2 و226.9 مليون د.ل، أي

-خلال الطفرة الأولى والثانية
ونمو الإيرادات النفطية بمعدل قدر
بنحو 14.4% و62.1%، نمت
الإيرادات العامة بمعدل قدر بنحو
12.7% و57.5%، وقد صاحب ذلك
نمو في النفقات العامة بمعدل قدر
بنحو 10.7% و38.3% على التوالي.
-خلال الانهيار الأول والثاني
وتراجع الإيرادات النفطية بمعدل قدر
بنحو -41.8%، و-23.9% تراجع
الإيرادات العامة بمعدل قدر بنحو -
26.8% و-9.1%، كما تراجعت
النفقات العامة بمعدل قدر بنحو -
9.1% و-33.6% على التوالي.

-خلال الطفرة الثالثة ونمو
الإيرادات النفطية بمعدل قدر بنحو
32.4%، نمت الإيرادات العامة بمعدل
قدر بنحو 36.3%، كما نمت أيضا
النفقات العامة بمعدل قدر بنحو
42.8%.

-خلال الانهيار الثالث والرابع
وتراجع الإيرادات النفطية بمعدل قدر

النشاط الاقتصادي، وتوسع دورها الاجتماعي، ومن ثم نمو حجم الإنفاق العام بنوعيه - الرأسمالي والجاري- الذي ازداد تضخما سنة تلو الأخرى وبمعدلات تفوق في أغلب السنوات معدلات نمو الإيرادات العامة.

ما يعادل 15% و14% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. غير أن هذا الفائض تحول إلى عجز خلال أغلب سنوات الفترة 1978-1972 بلغ متوسطه نحو 9% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بالرغم من تواصل ارتفاع أسعار النفط خلال هذه السنوات، وسبب ذلك يرجع إلى تزايد تدخل الدولة في

جدول رقم (2) تطور رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970-2016)

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
الرصيد	195.2	226.9	-9.4	-152.8	-163.9	-1027.8	-235.3	105.3	-583.3	155.9	1046.9
GDP من %	15.0	14.0	-6.0	-7.0	-4.0	-28.0	-5.0	2.0	-11.0	2.0	10.0
السنة	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
الرصيد	417.5	-709.9	-785.8	-1164.9	-893.4	-1344.7	-841.8	-598.8	-141.6	-310.6	52.2
GDP من %	5.0	-8.0	-9.0	-15.0	-11.0	-19.0	-14.0	-10.0	-2.0	-4.0	6.0
السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الرصيد	1373.0	344.7	1423.5	108.4	2957.5	1533.0	1128.1	1584.7	440.4	1162.5	1166.2
GDP من %	15.0	4.0	15.0	1.0	24.0	11.0	9.0	11.0	2.0	6.0	1.0
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الرصيد	942.8	7747.2	17600.3	27683.5	22483.3	28625.7	6107.8	7004.3	-6553.2	16189.8	-10519.9
GDP من %	3.0	16.0	3.0	3.0	2.0	3.0	10.0	8.0	-17.0	16.0	-16.0
السنة	2014	2015	2016								
الرصيد	-22000.0	-19171.5	-20326.1								
GDP من %	-71.0	-28.0	-29.0								

*حسبت من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الصادرة عن مركز بحوث العلوم الاقتصادية بنغازي 2010،

ومنشورات مصرف ليبيا المركزي، أعداد متنوعة.

المصدر: -محمد يونس (2001)، المحددات الرئيسية للطاقة الضريبية في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد / جامعة بنغازي.

-قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 200.

-مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية السنوية، أعداد متنوعة.

استمر اسعار النفط عند مستويات منخفضة ليشكل في المتوسط نحو 8.0% من الناتج المحلي الإجمالي حتى بداية التسعينيات.

بتحسن اسعار النفط خلال سنوات الفترة 1991-1996 وتبنى الحكومة جملة من الإصلاحات هدفت إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي وفتح المجال للقطاع الخاص حقق رصيد الموازنة العامة فائض بلغ أقصاه 2957.5 مليون دل عام 1996 أي ما يعادل 24% من الناتج المحلي الإجمالي، لينخفض إلى نحو 1128.1 مليون دل مع تدهور اسعار النفط عام 1998، ليستمر هذا الفائض خلال سنوات الفترة 1999-2007 محققا في المتوسط ما يعال 6.0% من الناتج المحلي الإجمالي، ثم يزداد مع عودة أسعار النفط للارتفاع بشكل مضطرب ليصل

مع الطفرة الهائلة التي شهدتها أسعار النفط عام 1981 وما رافقها من زيادة في الإيرادات النفطية وبالتالي العامة سجل رصيد الموازنة العامة فائضا بلغ نحو 417.5 مليون دل أي ما يعادل نحو 5% من الناتج المحلي الإجمالي، ومع تراجع أسعار النفط ثم انهيارها عام 1986 عاد رصيد الموازنة العامة ليسجل عجزا بلغ نحو 1344.7 أي ما يعادل 19.0% من الناتج المحلي الإجمالي.

هذا وعلى الرغم من التخفيض الحاد الذي طال الإنفاق الرأسمالي بسبب سياسة التقشف التي تبنتها الحكومة لتقليص العجز الموازني، إلا أنه وبسبب صعوبة تقليص الإنفاق الجاري لحساسية بنوده الشديدة تجاه أي تخفيض يطرأ عليها، فقد استمر هذا العجز مع

-اختبار تبعية الموازنة

العامة في ليبيا لتقلبات أسعار النفط:

تدعم نتائج أسلوب التحليل الوصفي أعلاه فرضية الدراسة بتبعية الموازنة العامة في ليبيا ورصيدها لتقلبات أسعار النفط في أسواقها العالمية، إلا أن هذه النتائج تبقى في حاجة إلى تأكيد أو نفي من خلال أخضاعها لطرق الأسلوب القياسي واختباراته الأكثر دقة ومصداقية، كاختبار الاستقرار، واختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

وتتحققا لذلك وكخطوة أولى فقد تم وفقا لهذا الأسلوب واستنادا إلى الأدبيات ومدى توافر الإحصائيات بالخصوص بناء نموذج قياسي يتضمن رصيد الموازنة العامة كمتغير تابع، وسعر النفط كمتغير تفسيري، إضافة إلى متغيرات أخرى كسعر الصرف، ورصيد الميزان التجاري، وذلك لما

إلى 28625.7 مليون دل عام 2008 أي ما يعادل نحو 3 % من الناتج المحلي الإجمالي، غير أن هذا الفائض سرعان ما تراجع إلى نحو 6107.8 مليون دل وإلى نحو 8,0 % من الناتج المحلي الإجمالي مع تراجع أسعار النفط عام 2009.

خلال سنوات الفترة 2011-2013، وبالرغم من ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية، إلا أنه وبسبب توتر الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد وما نجم عن ذلك من تراجع حاد في حجم إنتاج النفط وصادراته وإيراداتها عاد رصيد الموازنة العامة ليسجل عجزا بلغ متوسطه نحو 16.0 % من الناتج المحلي الإجمالي، ليتفاقم هذا العجز ويسجل مستويات عالية تراوحت ما بين 29.0 % و 72.0 %، وبمتوسط بلغ نحو 47.0 % من الناتج المحلي الإجمالي مع عودة أسعار النفط للهبوط خلال سنوات الفترة 2014 - 2016.

SB رصيد الموازنة العامة بالدولار .
PO سعر النفط بالدولار .
PC سعر صرف الدينار مقابل الدولار .
ST رصيد الميزان التجاري بالدولار .
E حد الخطأ العشوائي .
اختبار استقرار السلاسل الزمنية
لمتغيرات النموذج:

تعتبر السلاسل الزمنية غير المستقرة لمتغيرات النموذج دوما مشكلة في التحليل الاقتصادي القياسي، حيث يعطى استخدامها انحدار وهمى أو زائف Spurious regressions للانحدار تحت التقدير، وذلك بسبب أن التغير في هذه المتغيرات قد يكون راجعا إلى متغير آخر هو الزمن يؤثر فيهما جميعا ويجعل تغيراتها مصاحبة، بمعنى أن العلاقة بينهم علاقة اقتران وليس علاقة سببية (عبدالرازق والجبوري 2012) وعلى ذلك يجب قبل إجراء الانحدار اختبار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج والتأكد من مدى استقرارها وتحديد رتبة

لهذين المتغيرين من مساهمة فعالة في تحديد الكتلة النقدية التي تحقق بها الموازنة العامة، حيث قيمة منخفضه للدينار مقابل الدولار تسهم في وفرة في الإيرادات العامة في ظل استقرار حجم الإنفاق عند مستوى معين، ما يعنى التوجه نحو تحقيق توازن موازنى والعكس صحيح، في حين أن قصر الإيرادات من الصادرات عن تغطية الواردات يعنى عدم توافر ما يكفى من النقد الأجنبي لصرفه لدى المصرف المركزي، وتأمين الاحتياجات المالية بالدينار لتغطية النفقات العامة، وهو ما يعرف في نظرية الاقتصاد الكلى بفرضية العجز المزدوج أو العجز التوأم Twin deficit.

وعلى ذلك فقد صاغت الدراسة نموذجا في شكل انحدار خطى متعدد على النحو أدناه.

$$a_1 PO_t + a_2 PC_t + SB_t = a_0 \\ a_3 ST_t + E_t$$

حيث:

مستقرة من خلال استخدام الفروق المتكررة وعددها (d) ويقال في هذه الحالة أنها متكاملة Integrated من الدرجة (d) (عبد الزهرة وشومان 2013)، وبتطبيق اختبار (ADF) تبين كما هو مبين بالجدول رقم (3)، بأن جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الاختبار تستقر عند الفرق الأول، حيث قيمة (t) المحسوبة المطلقة أكبر من نظيرتها الجدولية (t^*) عند مستوى معنوية (5%)، وباحتمال حرج مقابل Prop أقل من (5%) وهي بذلك تعد متكاملة من الدرجة الأولى (1).

تكامل كل متغير على حدة، وتعتبر السلسلة الزمنية مستقرة Stationary Time Series إذا كانت خالية من تأثير الاتجاه العام والتغيرات الموسمية، ولها وسط حسابي ثابت وتباين وتغاير مشترك ثابتين (الطاهر والأسود 2018)، ومن الأساليب الحديثة في تحديد استقرار السلاسل الزمنية اختبارات جذر الوحدة Unit Root Tests كاختبار Augment Dickey Fuller (ADF)، هذا ومن الممكن تحويل السلاسل الزمنية الغير مستقرة في مستوياتها الأصلية $I(0)$ للمتغيرات قيد الاختبار إلى سلاسل

جدول رقم (3) نتائج اختبار (ADF)

السلسلة الزمنية	المستوى		الفرق الأول	
	(t) قيمة اختبار	Prop	(t) قيمة اختبار	Prop
SB	-0.225390	0.9904	-8.800833	0.0000
PO	-1.862602	0.6575	-5.962143	0.0001
PC	-1.694503	0.7421	-5.283773	0.0004
ST	-3.178112	0.1015	-9.119714	0.0000
(t*) Critical value (5%) = -3.515523				

للمتغيرات النموذج متكاملة من نفس

الدرجة طريقة **Johansen &**

Juselius، ووفقاً لهذه الطريقة يوجد

اختبارين بالإمكان استخدام أحدهما

لتحديد عدد متجهات التكامل

المشترك، هما اختبار الإمكانية العظمى

Maximal Eigen Value Test،

واختبار الأثر **The trace test**

(Johansen & Juselius 1990)،

ولأجراء هذه الاختبارات ينبغي أولاً

تحديد فترة الإبطاء المناسبة للنموذج

وفق معايير مثل:

AIC: Akaike information

criterion-

SC: Schwarz information

criterion

وقد أفادت نتائجها الموضحة

بالتداول رقم (4) بأن فترة الإبطاء

المناسبة لاستخدامها في نموذج

دراستنا هي ($lag=3$) .

اختبار التكامل المشترك بين السلاسل

الزمنية لمتغيرات النموذج:

على الرغم من أن أحد حلول

عدم استقراره السلاسل الزمنية

للمتغيرات النموذج هو استخدام

الفروق المتكررة، إلا أن إجراء الانحدار

للمتغيرات في صورة فروق قد يؤدي إلى

فقدان كل المعلومات عن سلوك هذه

المتغيرات في الأجل الطويل، وفي هذا

الإطار تشير النظرية الإحصائية إلى

إمكانية الحصول على علاقة توازنية في

الأجل الطويل بين المتغيرات الغير

مستقرة ولا يكون الانحدار بينهما زائفاً

إذا ما كانت هذه المتغيرات تربط بينها

علاقة تكامل مشترك **Co-**

integrating

ومن الطرق الحديثة للكشف

عن وجود علاقة تكامل مشترك بين

سلسلتين أو أكثر في حال ما إذا كان

حجم العينة صغيراً والسلاسل الزمنية

جدول رقم (4) نتائج اختبار تحديد فترات الإبطاء

Lag	LR	FPE	AIC	SC
0	N	8.42e+40	105.5857	105.6459
1	207.1989	8.62e+38	101.0002	101.3009
2	28.67183	8.02e+38	100.9083	100.4496
3	36.60721°	5.35e+38°	100.4547°	100.2366°
* Indicates lag order selected by the criterion				

يعني وجود علاقة توازنه طويلة الأجل
بين متغيرات النموذج.

وبتطبيق The trace test
تبين كما هو موضح بالجدول رقم (5)
وجود متجهين للتكامل المشترك ما

جدول رقم (5) نتائج The trace test

Hypothesized No of CE(s)	Eigen value	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prop
None *	0.590340	69.18928	47.85613	0.0000
At most 1	0.377221	30.81496	29.81496	0.0381
At most 2	0.208479	10.45163	15.49471	0.2476
At most 3	0.009220	0.398285	3.841485	0.5380

ويتم ذلك باستخدام نموذج تصحيح
الخطأ (VECM)، الذي تأخذ صيغته
بعين الاعتبار العلاقة التوازنية طويلة
الأجل والعلاقة الديناميكية قصيرة
الأجل، النموذج يقوم على فرضية

مؤداها أن هناك علاقة توازنية طويلة
الأجل تتحدد ظلها القيمة التوازنية

نموذج تصحيح الخطأ:
على الرغم من أن نتائج The
trace test قد أفادت بوجود علاقة
تكامل مشترك طويلة الأجل بين
متغيرات النموذج محل الاختبار، إلا
أنها لم تفصح عن اتجاه وطبيعة هذه
العلاقة، وهو ما يكمن الوقوف عليه
بتقدير معادلة التكامل المشترك بينها،

بمقدار 1% إلى (زيادة/انخفاض) رصيد الموازنة العامة بمقدار 6.62%. كما تبين نتائج التقدير بأن لسعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الأجل الطويل تأثيراً إيجابياً على رصيد الموازنة العامة عند مستوى 5%، بموجبة (يزداد/ينخفض) رصيد الموازنة العام بمقدار 2.93% مع (زيادة/انخفاض) سعر صرف الدولار بمقدار 1%، ما يشير إلى أن (انخفاض/ارتفاع) قيمة الدينار مقابل الدولار يعمل على (تضخيم/تقليل) حجم الإيرادات النفطية مقومة بالدينار، وبالتالي حجم الإيرادات العامة ما ينعكس (إيجاباً/سلباً) على رصيد الموازنة العامة، هذا وعلى الرغم من أهمية هذا المتغير من الناحية الاقتصادية، فإنه لم يكن كذلك من الناحية الإحصائية. كما تبين نتائج التقدير أن رصيد الميزان التجاري له تأثير سلبي ومعنوي إحصائياً خلال الأجل الطويل على

التعديل Speed of Adjustment وهو يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف المتغيرات التفسيرية في الأجل القصير عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ويتوقع أن يكون هذا المعامل سالباً لأنه يشير إلى المعدل الذي تتجه به العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة التوازنية طويلة الأجل، والجدول رقم (6) يبين نتائج تقدير نموذج (vecm) (باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) ومنه يتضح :

-إن نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك جاءت لتؤكد نتائج أسلوب التحليل الوصفي أعلاه وبالتالي فرضية الدراسة، بوجود علاقة تبعية إيجابية وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، بين أسعار النفط والموازنة العامة في ليبيا خلال الاجل الطويل، بموجبها تؤدي (الزيادة/الانخفاض) في أسعار النفط

الصرف يعمل على (ارتفاع/انخفاض)
قيمة الواردات وبالتالي
(ارتفاع/انخفاض) حصيلة الضرائب
والرسوم الجمركية على الواردات، ما
ينعكس (سلبا/إيجابا) على رصيد
الميزان التجاري من ناحية،
و(إيجابا/سلبا) على رصيد الموازنة
العامة من ناحية أخرى.

رصيد الموازنة العامة عند مستوى
5%، بموجبة يميل رصيد الموازنة
العامة إلى (الزيادة/الانخفاض) بمقدار
4.48% مع (انخفاض/زيادة) رصيد
الميزان التجاري بمقدار 1%، ما يشير
إلى عدم تحقق فرضية العجز التوأم
بين نوعي الرصيد، وقد يكون ذلك
راجعا إلى أن (ارتفاع/انخفاض) سعر

الجدول رقم (6) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

معادلة التكامل المشترك			
$SB = -1.54 + 6.62^{(2.9)}PO + 2.93^{(1.7)}PC - 4.48^{(-5.7)}ST$			
العلاقة الديناميكية قصيرة الأجل			
ΔSB_t			
	Coefficient	t-Statistic	Prob
C	1.996	0.37	0.72
$\Delta SB(-1)$	-0.661	-4.43	0.00
$\Delta SB(-2)$	-0.322	-2.08	0.04
$\Delta SB(-3)$	0.661	0.37	0.71
$\Delta PO(-1)$	-0.764	-1.23	0.22
$\Delta PO(-2)$	-0.664	-1.14	0.27
$\Delta PO(-3)$	-4.443	-7.44	0.00
$\Delta PC(-1)$	9.881	1.85	0.07
$\Delta PC(-2)$	7.854	1.48	0.15
$\Delta PC(-3)$	2.715	0.46	0.65
$\Delta ST(-1)$	-0.188	-1.48	0.15
$\Delta ST(-2)$	-0.000	-0.01	0.99
$\Delta ST(-3)$	-0.431	-0.40	0.69

تسمح لها بتجنب أو احتواء أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة خلال السنتين السابقتين، أما خلال السنة التي تسبقهما فيمكن تفسير الأهمية الإحصائية لهذا الأثر السلبي، بالأثر السلبي (الإيجابي) لارتفاع (انخفاض) أسعار النفط على الطلب عليه من قبل الشركاء التجاريين وبالتالي على الإيرادات النفطية والعامة، كم تفيد نتائج التقدير بعدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لسعر صرف الدينار مقابل الدولار ورصيد الميزان التجاري على رصيد الموازنة العامة خلال الأجل القصير .

-إن قيمة معامل تصحيح الخطأ ECM جاءت كما هي متوقع سالبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) ، وهي تعني أن أي تغير قصير الأجل في أحد متغيرات النموذج التفسيرية يؤثر في النموذج ويدفعه تلقائيا عبر الزمن لبلوغ

$R^2=0.73$ F-statistic=9.76 Prob (F-statistic) = 0.0000

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

F-statistic= 0.20 Prob=0.82

Obs*R-squared=0.61 Prob= 0.74

Heteroskedasticity Test: Harvey
F – statistic = 0.38 Prob. F
= 0.98

Obs*R-squared = 8.11 Prob. Chi-Square
0.95

Histogram – Normality Test
JarQue – Bera 0.38 Prob
= 0.98

Roots characteristic polynomial ≤ 1 .

-أما بخصوص العلاقة

الديناميكية قصيرة الأجل، فنتائج التقدير تفيد بتأثير رصيد الموازنة العامة خلال الأجل القصير سلبا بتقلبات أسعار النفط في أسواقها العالمية، غير أن هذا الأثر السلبي لسعر النفط لم تكن له أهمية إحصائية تذكر لا في السنة الماضية ولا التي تسبقها، ولعل ذلك يرجع إلى هامش الأمان المالي أو الاحتياطيّات المالية الوقائية التي تمتلكها ليبيا والتي

Heteroskedasticity Test: Harvey

لا يعاني من مشكلة عدم
تجانس تباين حد الخطأ
العشوائي، وأن بواقيه بحسب:

Heteroskedasticity Test: Harvey

موزعة توزيعاً طبيعياً حول وسطها
الحسابي، حيث كانت قيم الاحتمال
الحرج (Prop) للاختبارات الثلاثة أكبر
من (5%)، كما أنه وبحسب

characteristic polynomial

فإن النموذج المقدر يحقق
شرط الاستقرارية، حيث أن جمع
معاملات جذر الوحدة هي أصغر أو
مساوية للواحد صحيح.

الخاتمة:

تمثل الهدف الرئيسي لهذه
الدراسة في البحث في علاقة تبعية
الموازنة العامة في ليبيا لتقلبات أسعار
النفط في أسواقها العالمية خلال الفترة
1970-2016 بافتراض وجودها، وقد
تبين ثم تأكد صحة فرضية الدراسة،
ومرد ذلك يرجع إلى ارتباط مستوى

التوازن في الأجل الطويل بسرعة تعديل
تبلغ نحو (12%) تقريباً. وتدعم هذه
النتيجة نتائج The trace tests بوجود
علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل
بين متغيرات النموذج.

-إن النتائج التي تم التوصل
إليها يمكن قبولها إحصائياً وفقاً
للاختبارات التشخيصية المرفقة بنفس
الجدول، فالنموذج ككل بحسب
اختبار (F) ذو دلالة إحصائية،
فقيمة الاحتمال الحرج المرافق

(Prop) للاختبار أقل من (5%)، كما
أنه وبحسب قيمة معامل الارتباط (R^2)
فإن للنموذج قدرة تفسيرية

مرتفعة، حيث تفسر متغيراته
التفسيرية ما نسبته (73%) من
التغيرات التي تحدث في متغيره التابع،
كما أن النموذج لا يعاني بحسب:

Breusch-Godfrey Serial Correlation
LM Test

-من مشكلة الارتباط الذاتي،

كم أنه وبحسب



والعمل على تحسين مناخ الاستثمار
لتفعيل دور القطاع الخاص المحلي
والأجنبي في النشاط الاقتصادي.

- ضرورة القيام بإصلاحات
جبائية جدية وشاملة تهدف في المقام
الأول إلى الرفع من الوزن النسبي
للإيرادات غير النفطية في هيكل
الإيرادات العامة، وفي المقام الثاني
تحقيق العدالة في فرض الضرائب،
ومن أجل ذلك فإن الأمر يتطلب العمل
على تبسيط النظام الضريبي وتوسيع
القاعدة الضريبية وإضفاء مزيد من
التصاعدية عليه ومزيد من الملازمة
والعدالة على الإدارة الضريبية.

- ضرورة اتخاذ إجراءات
وتدابير ترشيد المخصصات الانفاقية
وصرفها حسب الأولوية بالشكل الذي
يحقق أكبر قدر من المنفعة العامة من
ناحية، وضمان استدامة الإيرادات من
ناحية أخرى وذلك من خلال إحكام
الرقابة على المال العام، والإدارة
الكفؤة للاستثمارات العامة.

النفقات العامة بحجم الإيرادات
العامة التي تتجسد في جزء مهم منها
من الإيرادات النفطية المرتبطة بدورها
بتقلبات أسعار النفط، ونظرا لما لهذه
التبعية من انعكاسات سلبية على
قدرة تلك الموازنة في بلوغ أهدافها
التنموية المرسوم، فإن الأمر يحتم على
واضعي السياسات الاقتصادية
ومتخذي القرار في ليبيا ضرورة تبني
سياسات اقتصادية تعزز من مناعة
الموازنة العامة وصلابتها تجاه الأثر غير
المرغوب فيه لتقلبات أسعار النفط في
أسواقه العالمية، وقبل هذا تجاه أثر
نضوب النفط أصلا، وبالخصوص
تؤكد الدراسة على ما يلي:

- ضرورة تفعيل سياسات
التنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي
نحو اقتصاد تقل فيه هيمنة قطاع
النفط إلى اقتصاد إنتاجي يسمح
بتحقيق معدلات نمو مستدامة، وذلك
من خلال تفعيل القطاع الصناعي
وإعطاء أھبة كبرى للقطاع الزراعي،



قائمة المراجع:

1. المراجع العربية:

- الطاهر السعيدى والأسود
حافظ (2018)، مقارنة بعض
اختبارات جذر الوحدة في الكشف عن
استقرار السلاسل الزمنية باستخدام
أسلوب المحاكاة، مجلة العلوم البحثية
والتطبيقية، 7(2)، ص ص 23- 31.
- حيدر ال طعمة (2017)،
الموازنة العامة والنمو في الاقتصاديات
النفطية مركز الفرات للتنمية
والدراسات الاستراتيجية.
<http://fcds.com/economical/752>
- سمية بلقاسمي (2018)،
أثر تقلبات أسعار النفط في أسواقه
العامة على الأنفاق العمومي في
الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-
2014).
- مجلة البحوث الاقتصادية
والإدارية، العدد الأول، ص ص 368-382.
- شباب سبهم (2020)،
قياس تأثير تقلبات أسعار النفط على
توازن الموازنة العامة في الجزائر خلال
الفترة (1980-2016)، مجلة الريادة
- إبراهيم بالقلة (2021)،
أسس ومبادئ صياغة سياسة الموازنة
العامة في الجزائر لمواجهة تقلبات
أسعار النفط العالمية، مجلة
اقتصاديات شمال إفريقيا، 25(17)،
ص ص 283-300.
- إبراهيم بالقلة(2013)،
تطورات أسعار النفط وانعكاساتها
على الموازنة العامة للدول العربية
خلال الفترة (2000-2008)، مجلة
الباحث، (20)، ص ص 9-18.
- البنك الدولي (2020)،
مراجعة القطاع المالي في ليبيا.
- الدليعي على أحمد (2018)،
أثر التغيرات في أسعار النفط الخام
على الموازنة العامة في المملكة العربية
السعودية للمدة (1990 - 2015)،
مجلة جامعة الأنبار للعلوم
الاقتصادية والإدارية، (10)، ص ص
1-22.



ونموذج توزيع الإبطاء، المجلة
الاقتصادية، جامعة البصرة كلية
الإدارة والاقتصاد، 9(34)، ص ص
210-174.

-قاعدة بيانات مركز بحوث
العلوم الاقتصادية، بنغازي، 2009.
-محمد أبراهيم (2016)،
الموازنة العامة المرنة للدولة في ظل
تقلبات أسعار النفط، مجلة كلية
بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،
(49).

-محمد يونس (2001)،
المحددات الرئيسية للطاقة الضريبية
في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة،
كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.
-مصرف ليبيا المركزي،
النشرة الاقتصادية السنوية، أعداد
متنوعة.

-هاشم العركوب وعدي
الراشدي (2021)، تحليل العلاقة بين
الصدمات النفطية والموازنة الحكومية
في السعودية للمدة 1990-2019،

لاقتصاديات الأعمال، 2(2)، ص 432-
451.

-عبد الرزاق، كنعان
والجبوري، انسام (2012)، دراسة
مقارنة في طرق تقدير انحدار التكامل
المشترك مع تطبيق عملي، المجلة
العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة
العاشر، (33)، ص ص 172-151.
عبد القادر محمد عبد القادر (2005)،
الحديث في الاقتصاد القياسي،
الإسكندرية، الدار الجامعية.

-عابد العبدلي (2007)،
محددات الطلب على واردات المملكة
العربية السعودية في إطار التكامل
المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز
صالح كامل للاقتصاد الإسلامي،
جامعة الأزهر، (32)، ص ص 56-16.

-على عبد الزهرة وعبد
اللطيف شومان (2013)، تحليل
العلاقة التوازنية طويلة الأجل
باستخدام اختبارات جذر الوحدة
وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا



mation.and.Inference.on.Co.integ
ration...with.Application.to.the.D
emand.for.Money,,Oxford.Bulleti
n.of.Economic.and.Statistics,,5.(2)
,pp..169-210.

مجلة الريادة للمال والأعمال (3)، ص
198-188.

2. المراجع الاجنبية:

-Bash,,M..H..(2015).

Impact of flux auctions in crude oil
prices.on.the.Jordanian.public
budget.for.the.period.of.1985-
3013,,European.Scientific
Journal,11(19),.pp..214-
227.Eliding.Rahman.(2016),Noel.
Pedrera,Kian.Tan,,«Impact.of.oil.
price.shocks.on.Sudan's.governm
ent.budget»,.International.Journal
.of.Energy.Economics.and.Policy.,
Vol.6..Issue,,Mersin.TURKEY..

Johansen,,S.&.K.,Juselius.

(1990),.Maximum.Likelihood.Esti





واقع تطبيق العدالة التنظيمية من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية – فرع مدينة بنغازي، "دراسة حالة على ديوان الشؤون الاجتماعية – فرع مدينة بنغازي"

¹د. بشير محمد العبار، ²د. خالد خليل الطيرة.

1. أستاذ الإدارة العامة المشترك - قسم الإدارة العامة – كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

2. أستاذ إدارة الأعمال المشارك - قسم إدارة الأعمال - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي - khaled.kehlil@uob.edu.ly

DOI: <https://doi.org/10.37376/deb.v42i1.6807>

Published: 27.07.2024

معلومات المقالة:

الكلمات المفتاحية: العدالة التنظيمية - ديوان
الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي .

Benghazi. University. 202©4
This open.Access.article.is
Distributed under a
[CC BY-NC-ND 4.0 licens](https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)



Scan QR & Read Article Online.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق العدالة التنظيمية بأبعادها ؛ عدالة التوزيع و عدالة الإجراءات ، وعدالة التعاملات من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي . لتحقيق أهداف الدراسة أتبع الباحثان منهج دراسة الحالة ، واستخدما استمارة الاستبيان أداه رئيسيه في تجميع البيانات. تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي ، والبالغ عددهم (58) مفردة ، قاما بدراسته بالكامل باستخدام أسلوب الحصر الشامل، وأستخدما برنامج الحزم الإحصائية (spss) في تحليل البيانات . توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ؛ أن مستوى العدالة التنظيمية بأبعادها مجتمعة ؛ عدالة التوزيع ، وعدالة الإجراءات ، وعدالة التعاملات قد جاء مرتفعاً ، وان مستوى تطبيق ابعاد العدالة التنظيمية منفردة قد جاء مرتفعاً ، وكذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق العدالة التنظيمية بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي تُعزى لمتغير ؛ النوع الاجتماعي ، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق العدالة التنظيمية بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي تُعزى لمتغيري : الفئة العمرية ، والمستوى التعليمي . قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي قد تُسهم في تحسين واقع تطبيق العدالة التنظيمية بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي .



Reality of implementing educational justice in social affairs department- Benghazi branch, from employees' perspective: A case study on social affair department-Benghazi branch

¹Dr. Basher Mohammed Alabar, ² Dr. Kaled Kalil Altaira.

1. Professor of Public administration Public Economics Faculty- University of Benghazi.

2. Associate Professor of Business Management Economics Faculty - University of Benghazi.

Abstract

This study attempts to identify the reality of applying organizational justice (distribution justice, procedures justice, and transactions) from the perspective social affairs department employees in Benghazi. For the study purposes, the researchers adopted case study method. They also utilized a questionnaire as a tool of gathering data. The study population consisted of the staff of social affairs department within Benghazi city (58 subjects). They conducted the whole study by comprehensive confinement technique and used SPSS software to analyze the data. The main concluded results were that the level of the organizational justice with its collective dimensions (distribution justice, procedures justice, and transactions justice) was high. In addition, the level of applying these dimensions individually was high. The study did not find any significant differences in implementing the organizational justice in social affair department in Benghazi that can be attributed to gender variable. However, there were significant differences in implementation in terms of age and education level. Therefore, the researchers submitted some recommendations that may contribute in enhancement of the reality of applying the organizational justice in social affair department in Benghazi city.

Keywords: organizational justice, social affair department Benghazi branch.



مقدمة:

تُعتبر العدالة التنظيمية من المحددات الرئيسية لفاعلية الأداء بالمنظمات، فهي تضيف عليها خصائص وصفات تميزها عن غيرها من المنظمات، وتوفر الإطار الفكري والمرجعي الذي يؤثر في سلوك الأفراد داخل المنظمة وعلى النمط القيادي المتبع فيه، كذلك للعدالة التنظيمية دور في التغيرات التنظيمية التي تؤثر في فاعلية الأداء التنظيمي، وفي تحقيق الأهداف التنظيمية بكفاءة وفعالية، وتحقيق درجة المساواة والإنصاف، وتحقيق الموضوعية والنزاهة، وخلق شعور بالعدالة التنظيمية لدى الموارد البشرية في المنظمات (دباب، بن محجوبة، 2017: ص أ).

1. الدراسات السابقة:

قام الباحثان بالاطلاع على العديد من الدراسات السابقة -

المحلية والعربية والأجنبية - التي تناولت موضوع العدالة التنظيمية؛ بغية تكوين قاعدة معرفية تساهم في بلورة موضوع الدراسة، وسيتم سرد هذه الدراسات - التي امكن الاطلاع عليها - حسب التسلسل الزمني لتاريخ نشرها من الأقدم إلى الأحدث، كما يلي:

-دراسة (Folger Konovsky & 1989) هدفت الى التعرف على العدالة التنظيمية بأبعادها؛ عدالة الإجراءات والعدالة التوزيعية على الانتماء التنظيمي، وتكونت عينة الدراسة من (217) عاملاً من العاملين بشركات القطاع الخاص الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية وكشفت النتائج ان للعدالة بأبعادها علاقة ارتباط بالولاء التنظيمي، ووجود اثر سلبي ذو دلالة معنوية لبُعد عدالة الإجراءات تأثيراً الولاء التنظيمي.



- دراسة (Marron 1991):

والتي هدفت الى معرفة اثر الخصائص التنظيمية على العدالة التنظيمية في الولايات المتحدة الأمريكية. اشتملت عينة الدراسة على (470) موظفاً من سبع منظمات وتناولت ثلاثة مجالات للعدالة التنظيمية وهي عدالة الاجراءات، وعدالة التوزيع وعدالة التعاملات، وبينت النتائج وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين بعض المتغيرات التنظيمية : كتقسيم العمل وتوزيع المهام وعدالة الاجور على العدالة التنظيمية في الشركات المدروسة .

-دراسة (الصويحي، 2019):

وهي بعنوان " القيادة الأخلاقية ودورها في تحقيق العدالة التنظيمية " دراسة ميدانية على العاملين بديوان المحاسبة بمدينة بنغازي . هدفت هذه الدراسة الى

التعرف على مستوى توافر أبعاد القيادة الأخلاقية التالية : الصفات الشخصية والإدارية للرئيس، العلاقات الإنسانية ، العمل بروح الفريق ، مستوى ممارسة العدالة التنظيمية. بلغ حجم مجتمع الدراسة (111) مبحوثاً أخذت منة عينة عشوائية بسيطة بلغ قوامها (86) مبحوثاً. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : أن المستوى العام لكل من القيادة الأخلاقية والعدالة التنظيمية كانا متوسطان ، وكذلك وجود أثر ذو دلالة إحصائية للقيادة الأخلاقية بأبعادها مجتمعة على العدالة التنظيمية وجهات النظر بين الزملاء بعضهم البعض والاستفادة من الخبرات والمعارف المشتركة بينهم وتشجيعهم على الحوار البناء والمشاركة في اتخاذ القرارات بشكل جماعي.

-دراسة (الزويقي، 2015)



البحث عن العلاقة بين العدالة التنظيمية و سلوك المواطنين التنظيمية. تكون مجتمع الدراسة من 151 عضو هيئة تدريس وظهرت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العدالة التنظيمية وسلوكيات المواطنين التنظيمية لدى أعضاء هيئة التدريس.

-دراسة (Graham, 2020)

وهي بعنوان " اثر القيادة التحويلية على العدالة. تكونت عينة هذه الدراسة 163 مدرّساً من منطقة شمال جورجيا. وخلصت الدراسة الى وجود اثر إيجابي ذو دلالة إحصائية القيادة التحويلية على العدالة التنظيمية ، وأوصت الدراسة بضروره إجراء مزيد من الدراسات الميدانية في مجالي ، القيادة التحويلية والعدالة التنظيمية.

تتفق الدراسة الحالية في

"وهي بعنوان "واقع العدالة التنظيمية بالمؤسسات الجزائرية دراسة ميدانية بالمؤسسة المينائية بسكيكده ". هدفت الدراسة الى معرفة واقع العدالة التنظيمية بإبعادها الثلاثة ؛ التوزيعية والاجرائية والتعاملية ، اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي تكون مجتمع الدراسة من (116) مفردة ، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج مفادها : أن مستوى عدالة المؤسسة بأنواعها الثلاث (التوزيعية ، الإجرائية، التعاملية) قد جاء متوسطاً ، ولا توجد فروق بين العمال في تقييمهم لهذه العدالة حسب ؛ السن وسنوات الخبرة .

-دراسة (sheeraz, 2020)

وهي بعنوان " علاقة العدالة التنظيمية و سلوك المواطنين التنظيمية" تهدف هذه الدراسة إلى



عُد تطبيق العدالة وقيم النزاهة والحيادية في ديوان الشؤون الاجتماعية في مينة بنغازي ، احد المتطلبات الأساسية لتشكيل سلوكيات واتجاهات إيجابية لدى العاملين فيه ، وعلى قدرة الديوان على التكيف مع المتغيرات والأحداث المحيطة بها ، وبناء على ذلك فإن تحقيق العدالة بين العاملين هو أحد التحديات التي تواجه الديوان وذلك لتنوع مواردها البشرية واختلاف ثقافتهم وخلفياتهم المعرفية (معمري ، 2014 : ص 3)

ولطبيعة عمل ديوان الشؤون الاجتماعية في م-ينة بنغازي ، والمناطق به تقديم الخدمات الاجتماعية إلى بعض فئات المجتمع ، ذوى الدخل المحدود والأرامل والمطلقات واليتامى وذوي الإصابات الحركية والمقعدين ، فضلا عن تقديم الخدمات كافة

بعض جوانبها مع بعض الدراسات السابقة ولاسيما في أبعاد العدالة التنظيمية المدروسة ؛ عدالة التوزيع و عدالة الإجراءات وعدالة التعاملات ، كما تتفق مع في أداه جمع البيانات والمتمثلة في أداة الاستبيان ، وكذلك في استخدام بعض الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة الميدانية، بيد أن الدراسة الحالية تختلف عن جميع الدراسات السابقة - المحلية والعربية والأجنبية - في أنها تتناول بالدراسة والتحليل تطبيق العدالة التنظيمية في احد الدواوين الخدمية العامة الليبية العاملة في قطاع الشؤون الاجتماعية في ليبيا ، وهو ديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي ، لذا فان هذه الدراسة ستكون مكمله لما تم تناوله من دراسات في هذا المجال .

2. مشكله الدراسة:



- التي تحصل عليها الباحث - لم تتناول بالدراسة والتحليل واقع العدالة التنظيمية بديوان الشؤون الاجتماعية في مدينة بنغازي، الامر الذي دفع بالباحث للتساؤل عن واقع بديوان الشؤون الاجتماعية في مدينة بنغازي.

3. أسئلة الدراسة :

في ضوء مشكلة الدراسة فقد صيغت أسئلة الدراسة في صيغة سؤال رئيس وأسئلة فرعية ، وذلك على النحو التالي:

السؤال الرئيس للدراسة : ما واقع العدالة التنظيمية من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي ؟

واشتق عن السؤال الرئيس للدراسة ، أربعة أسئلة فرعية هي :

أ. السؤال الفرعي الأول : ما

مستوى تطبيق بُعد " عدالة التوزيع "

خدمات الدعم المالي والمعنوي وأجراء البحوث والدراسات المسحية لهذه الفئات ، ذلك لن يتأتى بفاعلية ألا من خلال وجود مستوى عالي من العدالة التنظيمية .

ويعكس الواقع العملي الممارس للعدالة التنظيمية بالدواوين الخدمية الإدارية العامة - ومن بينها ديوان الشؤون الاجتماعية في مدينة بنغازي ، إلى وجود مؤشرات عامة على وجود ممارسات للعدالة التنظيمية ، وإلى دور هذه الممارسات في تحسين مستوى الخدمات في الديوان ؛ وهذا ما خلصت اليه جزئياً دراسة (الزويطي، 2015) " ودراسة (الصويجي، 2019) ، و ضرورة أهمية أجراء مزيد من الدراسات العلمية المتخصصة في العدالة التنظيمية وواقعها وهو ما اشارت اليه دراسة (2020، sheeraz)، فضلاً عن الدراسات الميدانية السابقة



و. السؤال الفرعي الخامس :

هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية

عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في

إجابات مجتمع الدراسة حول واقع

تطبيق العدالة التنظيمية بأبعادها ؛

عدالة التوزيع و عدالة الإجراءات

وعدالة التعاملات مجتمعة من وجهة

نظر العاملين بديوان الشؤون

الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي تُعزي

للمتغيرات الديمغرافية التالية ؛

النوع الاجتماعي ، الفئة العمرية ،

المستوى التعليمي؟

4. أهمية الدراسة:

يمكن تلخيص أهمية

الدراسة في النقاط التالية :

أ. تستمد هذه الدراسة

أهميتها من أهمية موضوعها المتعلق

بموضوع العدالة ، الذي تتفق معظم

الأدبيات الإدارية علي أهميته في مجال

للعدالة التنظيمية من وجهة

نظرالعاملين بديوان الشؤون

الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي ؟.

ب. السؤال الفرعي الثاني : ما

مستوى تطبيق بُعد عدالة الإجراءات

" للعدالة التنظيمية من وجهة نظر

العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية-

فرع مدينة بنغازي ؟.

ج. السؤال الفرعي الثالث: ما

مستوى تطبيق بُعد " عدالة

التعاملات " للعدالة التنظيمية من

وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون

الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي ؟.

هـ. السؤال الفرعي الرابع : ما

واقع العدالة التنظيمية بأبعادها

مجتمعة ؛ عدالة التوزيع وعدالة

الإجراءات

وعدالة التعاملات من وجهة

نظر العاملين بديوان الشؤون

الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي ؟



مدينة بنغازي ؛ من خلال تحقيق
الأهداف الفرعية التالية:

أ. الكشف عن مستوى تطبيق
العدالة التنظيمية بأبعادها مجتمعة ؛
عدالة التوزيع وعدالة الإجراءات
وعدالة التعاملات من وجهة نظر
العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية
- فرع مدينة بنغازي .

ب. التعرف مستوى تطبيق بُعد
"عدالة التوزيع" للعدالة التنظيمية
من وجهة نظر العاملين بديوان
الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة
بنغازي.

ج. معرفة مستوى تطبيق بُعد
"عدالة الإجراءات" للعدالة التنظيمية
من وجهة نظر العاملين بديوان
الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة
بنغازي.

د. معرفة مستوى تطبيق بُعد
عدالة التعاملات " للعدالة التنظيمية

العلوم الإدارية عامة وفي مجال الإدارة
العامة خاصة .

ب. ندره الدراسات - علي
حد علم الباحث - التي تناولت
بالدراسة والتحليل واقع تطبيق
العدالة التنظيمية في الدواوين الادارية
العامة بشكل عام ، وبديوان الشؤون
الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي الأمر
الذي قد يجعل من هذه الدراسة
مدخل للعديد من الدراسات
المتخصصة في ذات المجال .

ج. قد تفيد المدراء في
المستويات العليا وصانعي القرار
ومتخذي بديوان الشؤون الاجتماعية
- فرع مدينة بنغازي
5. هدف الدراسة:

تسعي هذه الدراسة إلى
التعرف واقع تطبيق العدالة
التنظيمية من وجهة نظر العاملين
بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع



التنظيمية بأبعادها مجتمعة ؛ عدالة
التوزيع وعدالة الإجراءات وعدالة
التعاملات.

ب- الحد البشري: تمثل في
جميع العاملين.

ج- الحد المكاني: أجريت الدراسة
بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع
مدينة بنغازي.

د- الحدود الزمنية : أنجزت
الدراسة خلال الأشهر ؛ يوليو
وأغسطس وسبتمبر من عام 2023.7.
6. مصطلحات الدراسة:

استُخدمت في تحقيق
أغراض الدراسة المصطلحات التالية:
1.7 العدالة التنظيمية:

وتعرف العدالة التنظيمية
على "أنها درجة تحقيق المساواة في
توزيع المخرجات والنزاهة والموضوعية
في اتخاذ القرارات والإجراءات
وإحساس الفرد بحسن المعاملة التي

من وجهة نظر العاملين بديوان
الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة
بنغازي.

هـ. التعرف عن ما اذا كانت
هناك فروق يوجد فروق ذات دلالة
إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \leq$
 α) في إجابات مجتمع الدراسة حول
واقع تطبيق العدالة التنظيمية من
وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون
الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي تُعزي
للمتغيرات الديموغرافية التالية ؛
النوع الاجتماعي ، الفئة العمرية ،
المستوى التعليمي، في التعرف على
أبعاد العدالة التنظيمية الأكثر والأقل
تطبيقاً بفرع الديوان .

6. حدود الدراسة :

يمكن تبين حدود الدراسة ، كما
يلي :

أ- الحد الموضوعي: انحصر في
معرفة مستوى تطبيق العدالة



سياق الأخلاق الوظيفية (هزي ،

2015: ص 31).

4.7 عدالة التعاملات:

أيضا بجودة المعاملة من قبل الرؤساء في التنظيم ومتخذي القرارات ، والتي تعكس درجة التطبيق الإجراءات الرسمية وبصورة صحيحة ومقبولة ، وكذلك ماتعكسه من إحساس بعدالة المعاملة عندما يتم تطبيق الإجراءات المختلفة والرسمية منها ، حيث تتضمن عدالة التعاملات جانبين لهما قدر من الأهمية (فيروز ، 2020 : ص 10).

5.7 ديوان الشؤون الاجتماعية -

فرع مدينة بنغازي:

هو مؤسسة عامة تتولي الشؤون الاجتماعية محدده وفقا" للقانون تهدف إلي تنفيذ السياسة العامة للدولة سيما ما يتعلق بسياسات الخدمات الاجتماعية من

يعامل بها ضمن المنظمة " (عماد ،

وعاصم ، 2022 : ص 3).

2.7 عدالة التوزيع:

وهي عدالة المخرجات التي يمكن للموظف الحصول عليها ، والتي تتعلق بعدالة توزيع المكافآت، وهي كذلك العدالة الخاصة بالمخرجات التي يحصل عليها العامل أو الموظف مقابل العمل الذي يقوم به ، وخاصة فيما يتعلق بمخرجات الأجور والمكافآت، ويتحقق هذا البعد من العدالة إذا شعر الموظف بأن مأخذه من أجور أو مكافآت يتناسب طرديا مع ما بذله من جهد (غانم ، 2015 : ص 14).

3.7 عدالة الإجراءات :

الإجراءات خالية من التحيز والدقة وأن تكون قابلة لتعديل وبمرونة وأن تكون قادرة على إيصال المعنى الحقيقي لها وأن تكون ضمن

على تعاون الآخرين معهم (البشاشه ، 2008 : ص 427) . كما عرف ادمز العدالة التنظيمية " بأنها المساواة التي تتضمن قيام الفرد أو الموظف بمقارنه معدل مخرجاته نسبة إلى مدخلاته مع معدل مخرجات الزملاء الآخرين نسبة إلى مدخلاتهم ، وحيث يتساوى المعدلان يتحقق العدالة ، وحيث لايتساوى المعدلان يقع الحيف ويشعر الفرد حينئذ بالظلم " (عماد ، وعاصم ، 2022 : ص 4) . ويعرفها مارك بأنها " مدركات الأفراد للعدالة ، من خلال تصنيف آراء الموظفين ومشاعرهم عن معاملتهم معاملة الآخرين داخل المؤسسة (الحصنة ، 2019 : 515) .

وفي ضوء ما سبق يتضح ان العدالة التنظيمية بانها درجة تحقيق المساواة في التوزيع وعدالة الإجراءات وعدالة التعاملات. المخرجات والنزاهة والموضوعية في اتخاذ القرارات

خلال تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين والتي يصعب علي القطاع الخاص تقديمها ، سواء بتقديم الخدمات مباشرة أو بالأشراف علي الجهات التي تقوم بتقديمها(إدريس ، 2001 ، ص 98).

8. الإطار النظري للدراسة :

سيتم في هذا الجزء من الدراسة إعطاء نبذة مختصرة عن العدالة التنظيمية، ويشمل ذلك تناول مفهوم العدالة التنظيمية ، وأهميتها ، ثم التطرق لأبعاد العدالة التنظيمية : (عدالة التوزيع ، وعدالة الإجراءات ، وعدالة التعاملات).

1.8 مفهوم العدالة التنظيمية :

العدالة التنظيمية هي ذلك المعنى الذي يدفع الناس نحو الاستجابة للقيود المفروضه على أنفسهم ، ويوافق عليه المعنيون كأدنى ثمن يمكن دفعه في سبيل الحصول



يحصل عليه من جهة، وبين ما يبذله الآخرون و ما يحصلون عليه من جهة أخرى. وقد عبر عنها البعض بأنها عدالة نتائج القرارات ، كما عرفت أيضا بأنها العدالة المدركة لتوزيع التوابع (حساني ، 2016 : ص 20).

2.2.8 عدالة الإجراءات :

تعرف عدالة الإجراءات على أنها عدالة الإجراءات المستخدمة والمطبقة من قبل المنظمة لتحديد مخرجات العمل ، في حين تعرف دراسة البشاشة عدالة الإجراءات على أنها درجة الشعور المتولدة لدى الموظفين إزاء عدالة الإجراءات التنظيمية المستخدمة في تحديد المخرجات التنظيمية وتكمن أهمية العدالة الإجرائية في أنها توفر فرصة الرقابة على عمليات صنع القرار والنتائج، وهذه الطريقة يتولد لدى العاملين شعورا بالثقة في مدى العدالة،

والإجراءات وإحساس الفرد بحسن المعاملة التي يعامل بها ضمن في المنظمة التي يعمل فيها.

2.8 أبعاد العدالة التنظيمية:

للعادلة التنظيمية ثلاث

أبعاد كما ذكرها الباحثون، هي :

1.2.8 عدالة التوزيع :

يعكس مفهوم العدالة التوزيعية شعور العاملون بالعدالة بخصوص ما تحصلون عليه من مخرجات قد تكون على شكل أجور و ترقية و حوافز مقابل جهودهم في العمل، فالعاملون لا يركزون فقط على كمية المخرجات التي يستفيدون منها ، بل يهتمون كذلك بعدالة هذه المخرجات ، و منه نستنتج أن عدالة التوزيع تشتر إلى: إدراك الفرد بعدالة المخرجات التي يستلمها وكذلك العوائد التي يحصل عليها الفرد وتكون ناتج مقارنة ما يبذله من جهد و ما





شعور الفرد العامل بعدم الإنصاف والظلم والتوتر في سلوكه. حيث أن عدالة التعاملات تمثل الأسلوب الذي يتم استخدامه في التعامل مع الفرد العامل عند تطبيق الإجراءات الرسمية، والتي تؤثر بشكل كبير من الشعور بالعدالة التنظيمية وأن عدالة الإجراءات تمثل عدالة السياسات والإجراءات المستخدمة في تحديد مقدار المخرجات العوائد التي يحصل عليها الفرد في المنظمة مثل الأجور، الترقية، المزايا الإضافية، وغيرها، مقارنة بمدخلاته الأداء الفعل للفرد من حيث الكمية والجودة وهو يمثل حصيلة لعدة عوامل مثل: الجهد، التعلم، الخبرة، التدريب وغيرها (حساني، 2016: ص 21).

9. الطريقة والإجراءات:

1.9 منهج الدراسة :

والتأكد من أخذ آراء جميع الفئات التي يخصها القرار أو الإجراءات المتخذة (سويقي، 2017: ص 558-559).

3.2.8 عدالة التعاملات:

عدالة التعاملات تتعلق بمدى إدراك العامل لعلاقته مع المدير من خلال معاملة المدير للعامل باحترام ومودة، ومن خلال مناقشة القرارات التي تخص وظيفته بصراحة. وأن يأخذ المدير بنظر الاعتبار مطالب العامل الشخصية، وأن يبدي المدير اهتماما بمصلحته ويشركه في معرفة النتائج المترتبة على اتخاذ القرارات التي تتعلق بوظيفته والممارات والأسباب المنطقية التي دعت لاتخاذ مثل تلك القرارات من خلال ما تم عرضه يمكن القول أن: فقدان أي بعد من الأبعاد الثلاث السابقة والتي تفسر العدالة التنظيمية، يؤدي إلى



الدراسة كمفردة للدراسة، كون العدالة التنظيمية لا يقتصر على مستوى أداري محدد ، أو مسمى وظيفي معين ، أو مركز وظيفي محدد ، بل هو مفهوم ينبغي تبنيه من قبل جميع العاملين وتطبيقه في كافة المستويات الإدارية بالديوان . ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة نسبياً، فقد أستخدم أسلوب المسح الشامل في دراسة كافة مفردات الدراسة للوصول لنتائج اقرب للواقع.

3.9 أدااه الدراسة:

أستُخدم الباحثان أستمارة الاستبيان أدااه رئيسيه في تجميع البيانات الأولية بهذه الدراسة، حيث قام بتصميم الاستمارة، استناداً علي الدراسات والبحوث سابقه، وما تم استخلاصه من الاطار النظري للدراسة، حيث استخدم في

أتبع الباحث في هذه الدراسة منهج دراسة الحالة والذي يعتمد علي البحث المعمق في موضوع الدراسة بهدف الوصول إلى نتائج دقيقه تتعلق لحالة المدروسة، وهي معرفة واقع العدالة التنظيمية بأبعادها مجتمعة ؛ عدالة التوزيع وعدالة الإجراءات وعدالة التعاملات من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي.

2.9مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة من جميع العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية فرع مدينة بنغازي، والبالغ قوامه (58).

حيث تم تحديد عددهم عن طريق إدارة شؤون العاملين ديوان الشؤون الاجتماعية في مدينة بنغازي-، وقد اختير جميع العاملين في كافة المستويات الادارية في الديوان قيد



- البُعد الثاني: عدالة الإجراءات،
ويحتوي علي (5) فقرات ، وهي
الفقرات: (من 6- إلى 10).

- البُعد الثالث: عدالة التعاملات :
ويشتمل على (6) فقرات، وهي الفقرات:
(من 6- إلى 11)

وقد صيغت جميع فقرات
الاستبيان بشكل إيجابي مقاسه حسب
مقياس "ليكرت" Lkierl الخماسي
الأكثر استخداماً وشيوعاً لدى
الباحثين ، أي أن كل فقره من فقرات
الاستبيان مقاسه بخمسه درجات
تحدد مستوى الإجابة عن جميع
فقرات الاستبيان، و الجدول رقم (1)
يبين توزيع الدرجات على بنود
الإجابة: جدول رقم (1) توزيع الدرجات
على بنود الإجابة.

قياس واقع العدالة التنظيمية
المقياس الذي استخدمه كل من؛
(الزويطي، 2015) و(الصويجي، 20
19) . قسمت استمارة الاستبيان
إلى قسمين أساسيان هما :
أ. القسم الاول : الخصائص
اليموغرافية : وهي ؛ النوع الاجتماعي ،
والفئة العمرية ، و المستوى التعليمي .
ب. القسم الثاني: ويختص بمقياس
واقع العدالة التنظيمية حيث
استخدم في قياس العدالة التنظيمية
المقياس الذي استخدمه كل
من(الزويطي، 2015)
و(الصويجي، 2019) ويتكون من (16)
فقره موزعه علي ثلاثة أبعاد ،هي:
- البُعد الأول : عدالة التوزيع،
ويتضمن (5) فقرات ، وهي الفقرات:
(من 1- إلى 5) .

الإجابة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
الدرجة	5	4	3	2	1



طول خلية المقياس $(4/5 = 0.8)$ ،

وأضافه ناتج القسمة إلى ادني درجة في

المقياس (الواحد الصحيح) بحيث

اصبح مدى الدرجة يتراوح ما بين (1-

1.8) وهكذا لباقي درجات المقياس . كما

هو مبين بالجدول رقم (2)

ويجدر هنا التنويه ، فلغرض

تيسير تفسير النتائج ، تم احتساب

مدى درجات المقياس ، وذلك بأجراء

عملية طرح الحد الأعلى والحد الأدنى

$(4-1=3)$ ، ثم تقسيمة على الحد الأعلى

للمقياس (4)، وذلك للحصول علي

جدول رقم (2) توزيع درجات المقياس حسب واقع العدالة التنظيمية

مدى الدرجة	التقدير	واقع العدالة التنظيمية التنظيبي
من 1- إلى اقل من 1.8	غير موافق بشده	ضعيف جداً
من 1.8 إلى اقل من 2.6	غير موافق	ضعيف
من 2.6 إلى اقل من 3.4	محايد	متوسط
من 3.4 إلى اقل من 4.2	موافق	مرتفع
من 4.2 إلى 5	غير موافق بشده	مرتفع جداً

يُشير صدق المقياس إلى

قدره المقياس علي قياس الظاهرة المراد

قياسها " (صابر و خفاجة، 2002

:186) ، كما يقيس معامل الثبات

درجه الدقة أو الضبط في عمليه

القياس (الحمادي ، والدرايع، 2004

:188)،،بمعني أن تقيس فقرات

المقياس ما وضعت لقياسه ، وقد قام

4.9. ثبات وصدق مقاييس الدراسة

1.4.9 ثبات مقاييس الدراسة :

يُعرف الثبات بأنه " درجه

الركون إلى نتائج المقياس ودرجه الثقة

في هذه النتائج ودقتها وثباتها(دويدار،

:248:2000).

2.4.9 صدق مقاييس الدراسة :



ومدي دقتها في قياس متغيرات الدراسة، وكذلك وأبداء ما يرويه من ملاحظات.

وفي ضوء ذلك أجرى الباحث بعض التعديلات على الاستمارة، من الناحيتين العلمية، واللغوية من، أضافه أو حذف، أو أعاده صياغه.

2.2.4.9 الصدق الإحصائي :

يعتبر الصدق الإحصائي احد الطرق البسيطة والدقيقة المستخدمة في معرفه معاملات صدق المقياس، ويقاس باحتساب الجذر التربيعي لمعامل ثبات المقباس" (عوض ، 1999 : 233)، والجدول (3) يوضح معاملات ثبات و صدق المقاييس.

الباحثان بالتأكد من صدق المقياس بطريقتين :

1.2.4.9 الظاهري :

قام الباحثان بعرض استمارة الاستبيان في في صورتها المبدئية علي مجموعه من المحكمين* المتخصصين في مجالي العلوم الإدارية والإحصائية من جامعة بنغازي، وللتحقق من ثبات مقاييس الدراسة طبقت معادله (الفا كور نباخ Alpha Cronbach) باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss والبلغ عددهم (5) محكمين - مدرجة أسماؤهم ومسمياتهم الوظيفية في ملق الدراسة -، بغية تحديد مدي وضوح الفقرات الواردة باستمارة الاستبيان،

جدول رقم (3) معاملات ثبات صدق مقاييس الدراسة

ت	البيان	عدد الفقرات	معامل ألفا كرو نباخ	معامل الصدق*
1	عدالة التوزيع	5	0.81	0.90
2	عدالة الإجراءات	5	0.77	0.88
3	عدالة التعاملات	6	0.84	0.92



0.84	0.70	16	العدالة التنظيمية بأبعادها مجتمعة	4
------	------	----	-----------------------------------	---

ومنح مجتمع الدراسة ، الوقت المناسب

كي يدلوا ببيانات ذات موضوعية ودقة

عالية ، يمكن الوثوق بها و الاعتماد

عليها في التحليل الإحصائي .وقد بلغ

عدد الاستثمارات المستلمة والصالحة

للتحليل (52) استثمارة ، ما نسبته

(90%) من عدد الاستثمارات الموزعة ،

وهي نسبة مرتفعة تعطي الثقة في نتائج

هذه الدراسة.

6.9 الأساليب الإحصائية:

لتحقيق إهداف الدراسة

والاجابة عن اسئلتها ، قام الباحثان

بتحليل بيانات الدراسة الميدانية ،

بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية

للعلوم الاجتماعية ، statistical

package for the social sciences

(spss) كما يلي :

الجذر التربيعي لمعامل ألفا كورنباخ:

يتبين من الجدول رقم (3) ،

أن معاملات الثبات ألفا كورنباخ

تتراوح ما بين (0.70 و 0.84) ، كما

تراوحت معاملات صدق المقياس ما

بين (0.84 و 0.92)، وهي معاملات عالية

تعطي الثقة في صدق المقياس ،

وبجعلها صالحة لتحقيق أهداف

الدراسة ، والإجابة عن تساؤلاتها

5.9. توزيع أستمارة الاستبيان :

قام الباحثان بتوزيع عدد (58)

استمارة استبيان علي جميع العاملين

بديوان الشؤون الاجتماعية في مدينة

بنغازي واستغرقت مده توزيع و استلام

الاستمارات ثلاثة أسابيع ، بغية

الحصول علي نسبة استلام مرتفعة ،



Dispersion) كالانحراف المعياري

(Standard Deviation)

5. اختبار (t – test) لمعرفة

ما اذا كان هناك فروق ذات دلالة

احصائية بين مجموعتين من

البيانات.

6. المستقلة ، استخدمه

الباحث لمعرفة ما اذا كانت هناك

فروق تعزى لمتغير النوع

7. اختبار تحليل التباين

الاحادي : (on way Analysis of)

Variance – ANOVA)

لمعرفة ما اذا كان هناك

فروق ذات دلالة احصائية بين ثلاث

مجموعات أو أكثر من البيانات ،

استخدمه الباحث لمعرفة ما اذا كانت

هناك فروق تعزى لمتغيرات.

7.9 اختبار مدى اتباع بيانات

الدراسة للتوزيع الطبيعي :

1. معاملات ثبات وصدق

المقياس ، للتأكد من ثبات فقرات

وأبعاد مقاييس الدراسة و والتأكد من

قدرة المقياس علي قياس ما وضع من

أجله باستخدام معادله الفا كرو

نباخ. (Alpha Chronbavh)

2. اختبار التوزيع الطبيعي

(Shapiro- Wilks) شابيرو –

وليكس) لاختبار التوزيع الطبيعي

لمتغيرات الدراسة ، لمعرفة مدى اتباع

بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي.

3. الجداول التكرارية

(Tables Frequency)، بقصد حصر

مجتمع الدراسة ونسبهم المئوية وفقا

للخصائص العامة.

4. مقاييس النزعة المركزية)

(Measures Central Tendency،

كالمتوسطات الحسابية) (Mean ،

والمدى (Range) وكذلك استخدام

مقاييس التشتت (Measures

الدراسة للتوزيع الطبيعي، تم استخدام

اختبار (Shapiro - Wilks) (شايرو -

وليكس)، كما هو مبين بالجدول

رقم (4).

من شروط استخدام

الاختبارات المعلمية في تحليل البيانات

أن تتبع البيانات التوزيع الطبيعي،

وللتحقق من مدى اتباع بيانات

(Shapiro - Wilks) (شايرو - وليكس) لاختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

م	المتغير	القيمة الاحتمالية (sig)	القرار الإحصائي	النتيجة
1	عدالة التوزيع	0.071	غير دال إحصائياً	تتبع التوزيع الطبيعي
2	عدالة الإجراءات	0.12	غير دال إحصائياً	تتبع التوزيع الطبيعي
3	عدالة التعاملات	0.083	غير دال إحصائياً	تتبع التوزيع الطبيعي
	العدالة التنظيمية بأبعاده مجتمعة	0.093	غير دال إحصائياً	تتبع التوزيع الطبيعي

1.10 الخصائص الديمغرافية

لمجتمع الدراسة:

للتعرف علي الخصائص

الديمغرافية لمجتمع الدراسة، تم

تحليل البيانات العامة المتعلقة بهم من

حيث : النوع الاجتماعي، الفئة

العمرية، المستوى التعليمي، كما يبين

ذلك الجدول رقم (5).

يتضح من الجدول رقم (4)،

أن القيمة الاحتمالية لكل متغير من

متغيرات الدراسة أكبر من (0.05)، مما

يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي،

مما يتيح استخدام الاختبارات المعلمية

في تحليل بيانات الدراسة الميدانية

لِلدراسة.

10. عرض وتحليل ومناقشه بيانات

الدراسة الميدانية

جدول رقم (5) الخصائص الديمغرافية لمجتمع الدراسة

الخصائص	البند	التكرار	النسبة المئوية
---------	-------	---------	----------------



57.69	30	ذكر	النوع الاجتماعي
42.31	22	اثنى	
%100	52	الإجمالي	
0.06	3	أقل من 30 سنة	الفئة العمرية
0.19	10	من 30 إلى أقل من 40 سنة	
0.40	21	من 40 إلى أقل من 50 سنة	
0.35	18	50 سنة فأكثر	
%100	52	الإجمالي	
0.15	8	الفئوية العامة أو ما يعادلها	المستوى التعليمي
0.09	5	دبلوم عالي	
0.68	35	جامعي	
0.08	4	ماجستير أو دكتوراه	
%100	52	الإجمالي	

(37%) من مجتمع الدراسة لديهم مده خدمه في وظائفهم من 15- أقل من 20 سنه ، وان ما نسبته (15%) منهم لديه مده خدمه من 10- أقل من 15 سنوات ،وبناءً على الخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة ومؤشراتها، يمكن القول بأن هذه النسب مقبولة بالنسبة لطبيعة العمل بديوان الشؤون الاجتماعية في مدينة بنغازي ، مما

يتبين من الجدول رقم (5) ، أن نسبة (57.69%) من مجتمع الدراسة من الذكور ، وما نسبته (40%) منهم من الفئة العمرية من 40- إلى أقل من 50 سنة ، أما ما نسبته (6%) من مجتمع الدراسة ، فهم من الفئة العمرية أقل من 30 سنة ، وأن ما نسبته (68%) من مجتمع الدراسة ، من ذوي المستوى التعليمي الجامعي (بكالوريوس أو ليسانس) ، وأن نسبه

والذي ينص على مستوى

تطبيق بُعد عدالة التوزيع للعدالة

التنظيمية من وجهة نظر العاملين

بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع

مدينة بنغازي ؟

وللإجابة عن هذا السؤال

استخدم الباحث المتوسطات

الحسابية والانحرافات المعيارية

والمدى، والترتيب، في تحليل إجابات

مجتمع الدراسة ، كما يوضح ذلك

الجدول (6)

يعطي دعماً وثقة أكبر لنتائج التحليل

الإحصائي لبيانات الدراسة.

2.10 الإجابة عن أسئلة الدراسة:

1.2.10 الإجابة عن السؤال الرئيسي

لِلدراسة:

والذي ينص على ما واقع

العدالة التنظيمية من وجهة نظر

العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية -

فرع مدينة بنغازي ؟، و ستم الإجابة

عنه من خلال الإجابة عن الأسئلة

الفرعية للدراسة ، وذلك كما يلي:

1.1.2.10 الإجابة عن السؤال الفرعي

الأولى:

جدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى والترتيب لإجابات مجتمع الدراسة عن

مستوى تطبيق بُعد "عدالة التوزيع" من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة

بنغازي

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1.	تناسب ساعات العمل في الديوان مع التزامك الشخصية	3.82	0.78	مرتفع	2
2.	تتحصل من الديوان على راتب مناسب	3.99	0.71	مرتفع	1

3	مرتفع	0.80	3.95	3. طبيعة عملك بالديوان مناسبة لقدراتك الشخصية
5	مرتفع	0.91	3.15	4. تتحصل على حوافز مادية تُناب طبيعة عملك
4	مرتفع	0.91	3.57	5. تتوزع المهام الوظيفية على العاملين بعدالة
3.70				6. المتوسط الحسابي العام للبعد
0.61				7. المتوسط الحسابي العام للبعد
مرتفع				8. مستوى تطبيق البعد

مرتفع، تلها في الترتيب الثاني الفقرة الثانية التي تنص علي "تناسب ساعات العمل في الديوان مع التزاماتك الشخصية"، بمتوسط حسابي بلغ (3.82) وانحراف معياري مقداره (0.78)، وبمستوى تطبيق مرتفع.

وجاء ترتيب أدنى فقرتين فقرات من حيث مستوى التطبيق كما يلي: في الرابع - ما قبل الأخير - الفقرة الخامسة والتي تنص علي "تتوزع المهام الوظيفية على العاملين بعدالة" بمتوسط حسابي مقداره (3.57) وانحراف معياري يساوي (0.91) و بمستوى تطبيق مرتفع، وفي الترتيب

يلاحظ من الجدول رقم (6) أن مستوى تطبيق بُعد "عدالة التوزيع" من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي قد جاء مرتفع، بمتوسط حسابي عام بلغ (3.70) بانحراف معياري مقداره (0.61).

أما ترتيب أعلى فقرتين من حيث مستوى التطبيق فقد جاءت وفقاً للاتي: الترتيب الأول الفقرة الثانية والتي تنص علي "تتوصل من الديوان على راتب مناسب" بمتوسط حسابي بلغ (3.99) وانحراف معياري مقداره (0.71) ومستوى تطبيق

والذي ينص على : ما

مستوى تطبيق بُعد عدالة الإجراءات

للعادلة التنظيمية من وجهة نظر

العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية

- فرع مدينة بنغازي وللإجابة عن هذا

السؤال استخدم الباحث المتوسطات

الحسابية والانحرافات المعيارية

والمدى، والترتيب، في تحليل إجابات

مجتمع الدراسة ، كما يوضح ذلك

الجدول (7).

الخامس وهو الأخير الفقرة الرابعة

التي تنص علي " تتحصل على حوافز

مادية تُناب طبيعة عملك "بمتوسط

حسابي يساوي (3.15) وانحراف

معياري مقداره (0.91) و بمستوى

تطبيق مرتفع .

1.2.10.الإجابة عن السؤال الفرعي

الثاني :

جدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى والترتيب لإجابات مجتمع الدراسة عن

مستوى تطبيق بُعد " عدالة الإجراءات" من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة

بنغازي.

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
6.	تتخذ القرارات الإدارية بالديوان بعدالة	3.48	0.75	مرتفع	5
7.	تحرص الإدارة على مشاركة العاملين في عملية اتخاذ القرارات الإدارية	3.82	0.70	مرتفع	1
8.	تسري التعليمات على جميع المستويات الإدارية في الديوان	3.65	0.76	مرتفع	3
9.	تتسم الإجراءات الإدارية بالشفافية في الديوان	3.66	0.80	مرتفع	2
10.	تنوزع الخطوات الإجرائية على جميع المستويات الإدارية بالديوان	3.51	0.73	مرتفع	4
11.	المتوسط الحسابي العام للبُعد	3.62			
12.	المتوسط الحسابي العام للبُعد	0.53			
13.	مستوى تطبيق البُعد	مرتفع			



معياري مقدارة (0.80) ، وبمستوى تطبيق مرتفع .

وجاء ترتيب أدنى فقرتين فقرات من حيث مستوى التطبيق كما يلي : في الرابع - ما قبل الأخير - الفقرة العاشرة والتي تنص على " تتوزع الخطوات الإجرائية على جميع المستويات الإدارية بالديوان "بمتوسط حسابي مقداره (3.51) وانحراف معياري يساوي (0.73) و بمستوى تطبيق مرتفع ، وفي الترتيب الخامس وهو الأخير الفقرة السادسة التي تنص على "" تتخذ القرارات الإدارية بالديوان بعدالة "بمتوسط حسابي يساوي (3.48) وانحراف معياري مقداره (0.75) و بمستوى تطبيق مرتفع.

3.1.2.10 الاجابة عن التساؤل

الفرعي الثالث:

والذي ينص على " ما مستوى تطبيق بُعد " عدالة التعاملات

يتبين من الجدول رقم

(7) أن مستوى تطبيق بُعد عدالة الإجراءات " من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي قد جاء مرتفع ، بمتوسط حسابي عام بلغ (3.62) بانحراف معياري مقداره (0.53).

أما ترتيب أعلى فقرتين من حيث مستوى التطبيق فقد جاءت وفقاً للاثي: الترتيب الأول الفقرة السابعة والتي تنص على " تحرص الإدارة على مشاركة العاملين في عملية اتخاذ القرارات الإدارية "بمتوسط حسابي بلغ (3.82) وانحراف معياري مقداره (0.70) ومستوى تطبيق مرتفع ، تلها في الترتيب الثاني الفقرة التاسعة التي تنص على تنسم الإجراءات الإدارية بالشفافية في الديوان ، بمتوسط حسابي بلغ (3.66) وانحراف

"للعادلة التنظيمية من وجهة نظر
العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية
- فرع مدينة بنغازي ؟". للإجابة عن
هذا السؤال استخدم الباحث
المتوسطات الحسابية والانحرافات
المعيارية والمستوي، والترتيب، في
تحليل إجابات مجتمع الدراسة ، كما
يوضح ذلك جدول رقم (8).

جدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى والترتيب لإجابات مجتمع الدراسة عن
مستوى تطبيق بُعد " عدالة التعاملات " من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة
بنغازي.

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعيار	المستوى	الترتيب
11.	تتعامل الإدارة بشفافية مع العاملين بالديوان	3.95	0.73	مرتفع	2
12.	تناقش الإدارة نتائج القرارات المتخذة	3.86	0.73	مرتفع	3
13.	تُبدي الإدارة اهتماماً بحقوق العاملين	3.95	0.69	مرتفع	1
14.	تشجع الإدارة على بناء العلاقات الإنسانية بين العاملين	3.82	0.70	مرتفع	5
15.	تأخذ الإدارة بعين الاعتبار مطالب العاملين الشخصية	3.85	0.84	مرتفع	4
16.	تعمل الإدارة على تعزيز الأخلاقيات الوظيفية	3.27	0.94	متوسط	6
المتوسط الحسابي العام للبُعد		3.78			
الانحراف المعياري العام للبُعد		0.58			
مستوى تطبيق البُعد		مرتفع			

يلاحظ من الجدول رقم (8) أن
مستوى تطبيق بُعد عدالة التعاملات
من وجهة نظر العاملين بديوان
الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة
بنغازي قد جاء مرتفع ، بمتوسط



بين العاملين "بمتوسط حسابي مقداره (3.82) وانحراف معياري يساوي (0.70) و بمستوى تطبيق مرتفع ، وفي الترتيب السادس وهو الأخير الفقرة السادسة عشر التي تنص علي "" تعمل الإدارة على تعزيز الأخلاقيات الوظيفية "بمتوسط حسابي يساوي (3.27) وانحراف معياري مقداره (0.94) و بمستوى تطبيق مرتفع .

4.1.2.10 الاجابة عن السؤال الفرعي الرابع:

ما واقع العدالة التنظيمية بأبعادها مجتمعة ؛ عدالة التوزيع وعدالة الإجراءات وعدالة التعاملات من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي، للإجابة عن هذا السؤال استخدم الباحث: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوي، والترتيب، في تحليل إجابات

حسابي عام بلغ (3.78) بانحراف معياري مقداره (0.58).

أما ترتيب أعلى فقرتين من حيث مستوى التطبيق فقد جاءت وفقاً للاتي: الترتيب الأول الفقرة الثالثة عشر والتي تنص على " تُبدي الإدارة اهتماماً بحقوق العاملين "بمتوسط حسابي بلغ (3.95) وانحراف معياري مقداره (0.69) ومستوى تطبيق مرتفع، تليها في الترتيب الثاني الفقرة الحادية عشر التي تنص علي "" تتعامل الإدارة بشفافية مع العاملين بالديوان ، بمتوسط حسابي بلغ (3.95) وانحراف معياري مقداره (0.73) ، وبمستوى تطبيق مرتفع .

وجاء ترتيب أدنى فقرتين فقرات من حيث مدى الالتزام كما يلي : في الخامس – ما قبل الأخير – الفقرة الرابعة عشر والتي تنص علي " تشجع الإدارة على بناء العلاقات الإنسانية

مجتمع الدراسة ، كما يوضح ذلك

جدول رقم (9).

جدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة والترتيب لإجابات مجتمع الدراسة عن مستوى تطبيق العدالة التنظيمية بأبعادها مجتمعة من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي.

م	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1.	البُعد الأول : عدالة التوزيع	3.70	0.61	مرتفع	3
2.	البُعد الثاني: عدالة الإجراءات	3.62	0.53	مرتفع	2
3.	البُعد الثالث: عدالة التعاملات	3.78	0.58	مرتفع	1
المتوسط العام لأبعاد العدالة التنظيمية مجتمعة		3.70			
الانحراف المعياري العام لأبعاد العدالة التنظيمية مجتمعة		0.57			
مستوى تطبيق العدالة التنظيمية مجتمعة				مرتفع	

خلصت له دراسة كلا من (الزرتي ، 2019) و(الصويحي ، 2015) حيث جاءت الأبعاد مرتبه حسب المتوسطات الحسابية الحسابية كما يلي : في الترتيب الأول بُعد " عدالة التعاملات " بمتوسط حسابي مقداره (3.78) وانحراف معياري بلغ (0.58) بمستوى تطبيق مرتفع ، يليه في الترتيب الثاني

يتضح من الجدول (9) ، أن مستوى تطبيق العدالة التنظيمية بأبعادها مجتمعة من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي. قد جاء مرتفعاً ، بمتوسط حسابي عام بلغ (3.70) وانحراف معياري عام قدرة (0.57). واختلفت هذه النتيجة مع ما

مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات مجتمع الدراسة حول واقع تطبيق العدالة التنظيمية بأبعادها عدالة التوزيع و عدالة الإجراءات وعدالة التعاملات مجتمعة من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي تُعزي للمتغيرات الديموغرافية التالية ؛ النوع الاجتماعي، الفئة العمرية ، المستوى التعليمي ؟

بُعد "عدالة الإجراءات" بمتوسط حسابي يساوي (3.62) وانحراف معياري (0.53) بمستوى تطبيق مرتفع، وبالترتيب الثالث والأخير بُعد عدالة التوزيع " بمتوسط حسابي بلغ (3.70) وانحراف معياري مقداره (0.61) بمستوى تطبيق مرتفع .

5.1.2.10. الإجابة عن السؤال الفرعي الخامس:

والذي ينص على " هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند

جدول (10) اختبار (t) لاحابات مجتمع الدراسة حول واقع تطبيق العدالة التنظيمية بأبعادها ؛ عدالة التوزيع و عدالة الإجراءات وعدالة التعاملات مجتمعة من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي تُعزي لمتغير النوع الاجتماعي.

البند	المتوسط الحسابي		الانحراف المعياري		قيمة اختبار (t)	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية (sig)
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى			
العدالة الاجتماعية بإبعادها المجتمع	3.671	3.602	0.842	0.974	0.309	57	0.572

من الجدول رقم (10) يتبين

الفرق دال إحصائياً عند مستوى

أن القيمة الاحتمال (sig) العدالة

دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05). $\alpha <$ في إجابات مجتمع الدراسة حول واقع تطبيق العدالة التنظيمية بأبعادها ؛ عدالة التوزيع و عدالة الإجراءات و عدالة التعاملات مجتمعة من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي، تُعزي لمتغير الفئة العمرية، للإجابة عن هذا السؤال استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الاحادي (ANOVA) للاحابات مجتمع الدراسة كما هو مبين بالجدول (11).

التنظيمية بأبعادها مجتمعة ؛ عدالة التوزيع و عدالة الإجراءات و عدالة التعاملات اكبر من مستوى دلالة إحصائية (0.05 $\geq \alpha$) .وهي غير داله احصائياً، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 $\leq \alpha$)، في إجابات مجتمع الدراسة حول واقع تطبيق العدالة التنظيمية بأبعادها؛ عدالة التوزيع و عدالة الإجراءات و عدالة التعاملات مجتمعة من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي تُعزي لمتغير النوع

6.1.2.10 الإجابة عن السؤال

الفرعي السادس :

جدول (11) اختبار تحليل التباين الاحادي (ANOVA) للاحابات مجتمع الدراسة حول واقع تطبيق العدالة التنظيمية بأبعادها ؛ عدالة التوزيع و عدالة الإجراءات و عدالة التعاملات مجتمعة من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي تُعزي للمتغيرات لمتغير الفئة العمرية

البند	مصدر التباين	مجاميع المربعات	قيمة اختبار (f)	القيمة الاحتمالية (sig)
العدالة التنظيمية بأبعادها مجتمعة	بين المجموعات	2.352	3.602	0.004
	داخل المجموعات	265.647		



	267.999	المجموع	
--	---------	---------	--

***الفرق دال احصائياً عند مستوى**

7.1.2.10.الإجابة عن السؤال الفرعي

السابع :

دلالة ($\alpha = 0.05$)

هل يوجد فروق ذات دلالة

من الجدول رقم (11)، يتضح

إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)

أن القيمة الاحتمالية ($\text{sig}=0.004$)

(α) في إجابات مجتمع الدراسة حول

المقابلة لاختبار " التباين الأحادي

واقع تطبيق العدالة التنظيمية

للعادلة التنظيمية بأبعادها مجتمعة

بأبعادها ؛ عدالة التوزيع و عدالة

اقل من مستوى ($\alpha=0.05$) ، وهو ما

الإجراءات وعدالة التعاملات مجتمعة

يعني وجود فروق في تطبيق العدالة

من وجهة نظر العاملين بديوان

التنظيمية بأبعادها مجتمعة ؛ عدالة

الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة

التوزيع و عدالة الإجراءات وعدالة

بنغازي تُعزي لمتغير المستوى التعليمي .

التعاملات من وجهة نظر العاملين

للإجابة عن هذا السؤال استخدم

بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع

الباحث اختبار تحليل التباين الاحادي

مدينة بنغازي تُعزي للمتغيرات لمتغير

(ANOVA) لاجابات مجتمع الدراسة

الفئة العمرية .

كما هو مبين بالجدول (12).

جدول (12) اختبار تحليل التباين الاحادي (ANOVA) لاجابات مجتمع الدراسة حول العدالة التنظيمية

بابعادها مجتمعة؛ عدالة التوزيع و عدالة الإجراءات وعدالة التعاملات من وجهة نظر العاملين بديوان

الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي تُعزي لمتغير المستوى التعليمي.

القيمة الاحتمالية (sig)	قيمة اختبار (f)	مجاميع المربعات	مصدر التباين	البند
0.002	3.256	12.510	بين المجموعات	العدالة التنظيمية
		251.353	داخل المجموعات	بأبعادها مجتمعة

		263.863	المجموع	
--	--	---------	---------	--

الفئة العمرية من 40- إلى اقل من 50 سنة ، وما نسبته (40%) منهم لديه مده خدمه من 40 إلى اقل من 50 سنه.
2. بينت الدراسة أن مستوى واقع تطبيق العدالة التنظيمية وأبعاده (عدالة التوزيع ، و عدالة الإجراءات ، وعدالة التعاملات) بديوان الشؤون الاجتماعية – فرع مدينة بنغازي ، هو مرتفع متوسط

3. بينت الدراسة مستوى تطبيق ابعاد العدالة التنظيمية قد جاء مرتب من الأعلى إلى الأدنى – حسب المتوسطات الحسابية - ، كما يلي :

أ - المرتبة الأولى : بُعد عدالة التعاملات ، بمتوسط حسابي (3.78).

ب - المرتبة الثانية: بُعد عدالة التوزيع ، بمتوسط حسابي (3.70) .

ج - المرتبة الثالثة بُعد عدالة الاجراءات ، بمتوسط حسابي (3.62).

من الجدول رقم (12) ، يتضح أن القيمة الاحتمالية ($\text{sig} = 0.02$) (المقابلة لاختبار" التباين الأحادي للعدالة التنظيمية بأبعادها مجتمعة اقل من مستوى ($\alpha \leq 0.05$) ، وهو ما يعني وجود فروق في تطبيق العدالة التنظيمية بأبعادها مجتمعة؛ عدالة التوزيع و عدالة الإجراءات وعدالة التعاملات من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي تُعزي للمتغيرات لمتغير المستوى التعليمي .

11. النتائج:

1. أظهرت الدراسة أن ما نسبته (57.69%) من العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية – فرع مدينة بنغازي من الذكور ، وما نسبته (68%) منهم من ذوي المستوى التعليمي الجامعي ، وما نسبته (40%) منهم من



بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع
مدينة بنغازي حيث بينت نتائج
الدراسة أن مستوى التطبيق قد جاء
مرتفعاً .

2. الاهتمام بالدورات والبرامج
التدريبية و المؤتمرات والندوات
العلمية، وورش العمل المتخصصة في
مجال ، العدالة التنظيمية .

3.. أجراء المزيد من الدراسات المتعلقة
بمتغير ، بالعدالة التنظيمية ، وفي هذا
الصدد يقترح الباحث: إمكانيه القيام
بالدراسات التالية : اثر العدالة
التنظيمية على الأبداع الإداري ،
العدالة التنظيمية على الالتزام
التنظيمي ، أثر العدالة التنظيمية على
جودة الخدمات .

قائمة المراجع:

1- المراجع العربية:

• الصويحي ، هند خليفة
سالم، (2019) . " القيادة الإخلاقية

4. كشفت الدراسة عن عدم وجود
فروق ذات دلالة إحصائية في واقع
تطبيق العدالة التنظيمية وأبعاده
(عدالة التوزيع ، و عدالة الإجراءات،
وعدالة التعاملات) بديوان الشؤون
الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي تُعزى
لمتغيرات ؛ النوع الاجتماعي.

5. كشفت الدراسة عن وجود فروق
ذات دلالة إحصائية في واقع تطبيق
العدالة التنظيمية وأبعاده (عدالة
التوزيع ، و عدالة الإجراءات ، وعدالة
التعاملات) بديوان الشؤون
الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي تُعزى
لمتغيري؛ الفئة العمرية والمستوى
التعليمي.

12. التوصيات:

1. ضرورة العمل على تعزيز ممارسة
واقع تطبيق العدالة التنظيمية
وأبعاده (عدالة التوزيع ، و عدالة
الإجراءات ، وعدالة التعاملات)





- البشاشة ، سامر عبد المجيد (2008) . " أثر العدالة التنظيمية في بلورة التماثل التنظيمي في المؤسسات العامة الأردنية " ، الأردن ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد (4) ، العدد (4) .
- الحصنة ، علي بن سعيد علي (2019) . " العدالة التنظيمية لدى قادة المدارس بمحافظة بيشة وعلاقتها بالولاء التنظيمي للمعلمين " كلية معتمدة من الهيئة لضمان جودة التعليم ، كلية التربية ، جامعة الباحة ، المجلة العلمية للبحوث والنشر العلمي ، المجلد (35) العدد (2) .
- دويدار ، عبدالفتاح (2005) . أسس علم النفس التجريبي ، دار النهضة العربية ، بيروت .
- دباب ، عائشة ؛ بن محجوبة ، فريحة ، (2017) . " دور ودورها في تحقيق العدالة التنظيمية " دراسة حالة على العاملين بديوان المحاسبة بمدينة بنغازي . كلية الاقتصاد ، جامعة بنغازي ، ليبيا .
- الزويقي ، سارة ، (2015) . " واقع العدالة التنظيمية بالمؤسسات الجزائرية دراسة ميدانية بالمؤسسة المينائية " ، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد (أ) ، العدد (43) ص.ص 381_401 ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الطارف ، الجزائر .
- إدريس ، ثابت عبدالرحمن (2001) . المدخل الحديث في الإدارة العامة ، القاهرة : الدار الجامعية للطباعة والنشر .
- الحمادي ، عبد الله ؛ الدرابيع ، ماهر (2004) . القياس والتقويم النفسي والتربوي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان 72 .



المال النفسي " دراسة تطبيقية على
أعضاء هيئة التدريس ومعاونهم
بجامعة الأزهر ، أسيوط ، المجلة
العلمية للأقتصاد والتجارة ، قسم
التجارة .

• عماد ، بلمهول ؛ وعاصم ،
بن ديريدي (2022) " العدالة
التنظيمية ودورها في تحقيق التميز
المؤسسي " دراسة حالة لمبنة نوميديا
قسنطينة ، رسالة ماجستير منشورة
، الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير ، قسم
العلوم الاقتصادية والتجارية ،
التخصص إدارة الاعمال

• عوض ، عباس محمد
(1999). القياس النفسي بين
النظرية والتطبيق، القاهرة، دار
المعرفة الجامعية.

• غانم ، محمود عبد الرحيم
بدر (2015) . " دراسة العدالة

القيادة الإدارية في تحقيق العدالة
التنظيمية. " رسالة ماجستير منشورة،
دراسة حالة رئاسة جامعة زيان
عاشور بالجلفة ، جامعة زيان
عاشور، كلية الحقوق والعلوم
السياسية ، قسم العلوم السياسية.

• حساني ، راضية (2016) "
العدالة التنظيمية وعلاقتها بالالتزام
التنظيمي " دراسة ميدانية بمديرية
املاك الدولة لولاية ام البواقي ،
رسالة ماجستير منشورة ، الجزائر ،
جامعة العربي بن مهيدي ، كلية
العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية،
قسم العلوم الاجتماعية.

• صابر ، فاطمة عوض؛
خفاجة ، ميرفت علي (2002).أسس
ومبادئ البحث العلمي ، الإسكندرية
، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية .

• سويحي ، عيبر مختار (2017)
" أثر العدالة التنظيمية على رأس



وعلوم التربية ، تخصص علم النفس
العمل والتنظيم،

● هزي ، أسامة عبد الكريم

(2015). " العدالة التنظيمية وأثرها

في سلوكيات التنظيمية الاجتماعية

الداعمة " دراسة ميدانية على شركات

التأمين الخاصة ضمن محافظة

دمشق ، سوريا ، اطروحة دكتوراء ،

جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ،

قسم إدارة الأعمال.

2. المراجع الأجنبية :

● Kiersch,Christa E(2012)."

A multl Level Examlnatlon OF

Authentic Leadership And

Organizational Justice In

Uncertain Times". Doctor of

Philosoph Colorado State

Universi Fort Collins, Colorado

● Sheeraz, Muhammad

Irfan;(2020)" Moderating role of

التنظيمية وعلاقتها بتفويض السلطة

لدى مديري المدارس ، رسالة ماجستير

منشورة ، فلسطين ، جامعة النجاح

الوطنية ، كلية الدراسات العليا

● فيروز ، طالب (2020). " أثر

العدالة التنظيمية على تحقيق الرضا

الوظيفي " الجزائر ، رسالة ماجستير

منشورة

● ، جامعة محمد خيضر ،

بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية

وال تجارية وعلوم التسيير ، تخصص

تسيير الموارد البشرية.

● معمري ، حمزة . (2014). "

إدراك العدالة التنظيمية وعلاقتها

بسلوك المواطنة التنظيمية لدى

أساتذة التعليم الثانوي " أطروحة

دكتوراء العلوم ، جامعة مرياح ،

ورقلة، كلية العلوم الإنسانية

والاجتماعية، قسم علم النفس



and distributive justice on

reactions to pay raise

decision.Academy of

management Journal, 32(1),

115-130

- Maroon, DB. (1991)

characteristics of non - union

complaint systems: A policy

capturing studies of

determinants of organizational

justice

- dissertation Cornell

University U.S.A.

leader_member exchange

between the relationship of

organizational justice and

organizational citizenship

behavior"

- Oakley, Graham, Allen

(2020)". Perceptions Of

transformational leadership: The

effects of organizational justice

for English language learners".

Dissertations,Georgia State

University

- folger, R, Konev's sky,

M.K (1989) Effects of procedural

الملحق

قائمه بأسماء محكمي أداه الدراسة

م	الاسم	المسمى الوظيفي	المؤسسة
1.	د.عبد السلام محمد المغربي	أستاذ الإدارة العامة المشارك	جامعه بنغازي
2.	د. خالد اقليون القطراني	أستاذ الإدارة العامة المشارك	جامعه بنغازي
3.	د. علي حسن يوراس	أستاذ الإدارة العامة المساعد	جامعه بنغازي
4.	د. احمد سعد الشبيخي	أستاذ إدارة الأعمال المساعد	جامعه بنغازي





Dirasat in Economics and Business Journal

Faculty of Economics - University of Benghazi

Volume 42 ISSUE 1

Year 2023

مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة

كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

المجلد 42

العدد الأول لسنة 2023



المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية / بنغازي

خبير إحصائي

أ. مجدي عياش

5.

E-ISSN 2663 - 7855

ISSN- L 2663 - 7847

Legal Deposit Number 238/2017

DOI <https://doi.org/10.37376/deb.v42i1>

Frequency: One Volumes per year

Publication Fees are Free

Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya

Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi



<https://journals.uob.edu.ly/DEB>



drasat.journal@uob.edu.ly



+218913260452



دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية

¹د. خالد عبد القادر العربي، ² آية عوض نجم.

1. أستاذ مساعد – كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي. Khaled.otman@uob.edu.ly

2. طالبة دراسات عليا – كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

DOI: <https://doi.org/10.37376/deb.v42i1.6809>

Published: 27.07.2024

معلومات المقالة:

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية، إدارة الأرباح، المصارف التجارية الليبية.

202©4 .Benghazi. University.

This.open.Access.article.is

Distributed under a

[CC BY-NC-ND 4.0 licens](https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)



Scan QR & Read Article Online.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة الدراسة من خلال استطلاع رأي عينة مكونة من: (213) مفردة، مكونة من خبراء ماليين في المحاكم والمدراء الماليين في المصارف التجارية وأعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة ومراجعو من ديوان المحاسبة و المراجعين الخارجيين المسجلين في مصرف ليبيا المركزي، حيث استخدمت بعض الأساليب الإحصائية المناسبة وطبقت من خلال برنامج (SPSS) في تحليل النتائج، وقد اختبرت فرضيات الدراسة المتمثلة في: الفرضية الرئيسية (يوجد دور للمحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية)، ويتفرع من الفرضية الرئيسية الأولى أربع فرضيات فرعية.

وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد دور للمحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية، وكما بينت الدراسة أن تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية وأساليبها لها دور في تقديم القوائم المالية بصورة عادلة ونزيهة، وأن المحاسب القضائي يقدم رأيه في القضاء بوصفه خبيراً مالياً في القضايا المالية، وأن ظاهرة إدارة الأرباح أثرت على العديد من المصارف من خلال جودة القوائم المالية الصادرة عنها، كما أوصت الدراسة بضرورة تطبيق المحاسبة القضائية في البيئة المصرفية، واعتماد مادة المحاسبة القضائية باعتبارها منهجاً تعليمياً بالجامعات، والاستفادة من تجارب الدول السابقة في تطبيق المحاسبة القضائية لما لها من دور فعال في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.



The Role of Forensic Accounting in Reducing the Practice of Earning Management in Libyan Commercial Banks.

¹Dr. Khaled Abedlkader El-Areibi, ² Aya Awad Najm.

1. Assistant Professor-Faculty of Economics- University of Benghazi.

2. Postgraduate student -Faculty of Economics -University of Benghazi.

Abstract

The purpose of the study to know the role of forensic accounting in reducing the practice of earnings management in Libyan commercial banks. The study employed a descriptive analytical approach to meet its goals, and the questionnaire served as a research instrument to survey a sample of 213 individuals —including financial experts from the courts, financial bank managers, academic staff in accounting department, auditors from the Audit Bureau, and external auditors have registered with Libyan central bank. The study hypothesis was tested, namely: the main hypothesis (there is a role for forensic accounting in limiting the practice of earnings management in Libyan commercial banks), and four sub-hypothesis branches out from the main hypothesis.

The study concluded that there is a role for forensic accounting in reducing the practice of earning management in Libyan commercial banks. The study also, showed that using forensic accounting procedures and techniques can help present financial statements in a fair and impartial manner, that the forensic accountant presents his opinion to the judiciary as a financial expert on financial issues, and that the phenomenon of earnings management has affected many banks through the quality of the financial statements issued by them. The study recommended that it be applied in the banking environment, that forensic accounting be included in university curricula, and that previous countries' experiences be leveraged, because forensic accounting has proven to be effective in decreasing the practice of earning management in Libyan commercial banks.

Keywords: Forensic Accounting, Earning Management, Libyan Commercial Banks.



1- المقدمة

المستثمرين والمحللين والماليين وغيرهم من مستخدمي تلك المعلومات قد يخلق لدى الادارة الحافز لاتباع ممارسات إدارة الأرباح، للتأثير في رقم الربح المستهدف؛ وذلك باستثمار المرونة المتاحة في معايير المحاسبة الدولية التي فتحت المجال للاجتهادات والتقديرات الشخصية لمعدي القوائم المالية، وسمحت باستخدام سياسات واجراءات محاسبية بديلة تخدم الادارة والمالكين (البطرنى، 2023).

تعتبر الأرباح الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه جميع المصارف، وكذلك المؤسسات المالية، إضافةً إلى ذلك فهي تسعى إلى زيادة أرباحها باستخدام الطرق والوسائل المتاحة والمختلفة أيضاً، وذلك من أجل استمرارية العمل المصرفي وتطويره، حيث عرفت إدارة الأرباح: "هي وسيلة تقوم من خلالها إدارة الشركة

يعد قطاع المصارف أحد أهم القطاعات الاقتصادية في اي دولة، وذلك من خلال تقديمه لمجموعة من الخدمات المتنوعة المتمثلة في الوساطة المالية وإدارة المخاطر الائتمانية، وغيرها من الخدمات التي تساهم بشكل فعال في تسيير عجلة النمو الاقتصادي، لذا فان سلامة هذا القطاع واستقراره تؤثر بشكل إيجابي في سلامة الاقتصاديات المحلية واستقرارها، لذلك لا بد من الحصول على تقارير مالية خالية من التلاعب تعبر بدرجة موثوق بها عن: المركز المالي، والأداء المالي للبنك، وهو ما يؤثر إيجابياً في: قرارات المستثمرين، وتنشيط سوق الأوراق المالية، وكذلك المحافظة على استمرارية نجاح البنوك وسمعتها الاقتصادية، وأن استخدام هذه المعلومات من قبل



الأساليب الحديثة في المحاسبة
(عبدالله، 2020).

ولقد عرفت المحاسبة
القضائية تعريفات متعددة منها
تعريف مجمع المحاسبين القانونيين
الأمريكي "American Institute of
Certified Public Accounting
(AICPA)" بأنها تطبيق المعرفة
المتخصصة، ومهارات التحقيق التي
يملكها المحاسب القانوني CPA في
جمع، وتحليل، وتقييم المسألة بشكل
واضح وتفسير وتوصيل النتائج التي
يصل إليها للمحكمة، مجلس الإدارة، أو
الجهات القضائية التنفيذية الأخرى"،
وحصيلة هذا يعتبر المحاسب القضائي
خبيراً من الخبراء الذين تستعين بهم
المحاكم ضمن الخبرة القضائية في
فض النزاعات المرفوعة أمامها ضمن
مجال خبرتهم، وتستخدم تسميات
مختلفة في وصف من يقوم بأداء

بالتلاعب بأرباحها بحيث تصبح الأرقام
المنشورة في القوائم المالية تخدم
أهداف الإدارة" (Healy and Wahlen, 2008)،
وتجدر الإشارة إلى أن مشكلة
الغش والتلاعب في التقارير المالية تعد
من أهم الموضوعات المثارة في الفكر
المحاسبي، والتي نتجت عن تضارب
المصالح بين الإدارة والمساهمين، وبزوغ
الأساس النفعي وفقاً لنظرية الوكالة،
هذا التلاعب والتضليل في التقارير
المالية وصفه الباحث بعدد من
المسميات، فقد وصفها بعض
المحاسبين بالمحاسبة التعسفية،
وبعضهم الآخر وصفها بالمحاسبة
الابتكارية، أو إدارة الأرباح (أحمد
وأخرون، 2021)، نتيجة لذلك وفي ظل
الانهيارات المالية للعديد من منشآت
الأعمال العالمية بسبب الفساد المالي
والتضليل في تقاريرها المالية ظهرت
المحاسبة القضائية، والتي تعد من



يكون لديه القدرة على التفكير في الأمور بشكل متكامل (سامي، 2002). حيث لوحظ في السنوات الاخيرة في ليبيا أن نسب التلاعب والاحتيال زادت بدرجات كبيرة وخصوصا في المصارف، وأصبحت مسألة إدارة الأرباح تمثل إشكالية في سياق إعداد التقارير المالية، وقد ثبت أنه موضوع مهم يتعلق بجودة التقارير المالية الليبية للمصارف التجارية من خلال معالجة مسألة إدارة الأرباح، بعد أن اتضح الضعف في التقارير المالية المنشورة من قبل المصارف التجارية الليبية (Barghathi *et al.*, 2016)، وهذا برزت أهمية المحاسبة القضائية في ليبيا وهي من المجالات المهمة والحديثة والتي تحمل فرصاً عديدة لاحتياجات المستقبل، وتحديد المهارات المطلوبة والاساسية للمحاسب القضائي حيث انها تمثل اطار متكامل

خدمة مساعدة القضاء في التحقيقات في الجرائم التجارية ذات الطبيعة المالية، وتتضمن هذه التسميات ممتحن الاحتيال، ومراجع الاحتيال، المراجع القضائي، محاسب الاحتيال، محقق جرائم مالية ، ... الخ، وعلى الرغم من تعدد الاجراءات والاليات التي تنطبق لها المحاسبة القضائية؛ فإنه من ينخرط في هذا المجال لا بد أن يكون له مقومات محددة وسمات مميزة ومستوى عالي من المهارات، ولا بد أن يكون ذو فكر بحثي واستكشافي، فلا يتقيد بمجال محدد، بل لديه نظرة ثاقبة ومهارات فكرية عالية مثل: الحصانة، والفراسة، والبصرية، والإبداع، ولديه الرغبة في التقصي، والقدرة على ربط الأشياء والحقائق بعضها البعض، بالإضافة إلى ما سبق فإن من سمات المحاسب القضائي أن



لجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة لكي يتوافر لدى الباحث القدرة على الربط فيما بين جميع وجهات النظر؛ للتحقق من وجود إدارة الأرباح من أجل الخروج بالنتائج، وتوصلت الدراسة الى انه هناك ضعف في جودة التقارير المالية المصدرة من المصارف التجارية الليبية وذلك بسبب ممارسات أساليب إدارة الأرباح، كما أن هناك أدلة واضحة الظهور لممارسات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي، كما وضحت مفهوم إدارة الأرباح، وأوصت الدراسة بالالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وذلك الدور الذي تلعبه في تحسين جودة التقارير المالية وأوصت بضرورة أخذ المراجعين نتائج هذه الدراسة في الاعتبار وخصوصا في الأسواق الناشئة.

دراسة (عبدالله ، 2017)

للمحاسبة والقانون للعمل معا على تقديم تحريات اكثر عمقا واكثر ارتباطا بالدعاوي القضائية، حيث تنير الطريق للمحاسب القضائي لكي يكون مستشارا ماليا وقضائيا على مستوى عالٍ لذلك جاءت هذه الدراسة لتوضيح دور المحاسبة القضائية في الحد من إدارة الأرباح في المصارف التجارية، وكذلك تحاول ايجاد حلول مرضية وقابلة للتطبيق (شعبان، 2016).

2- الدراسات السابقة:

دراسة (Barghathi et al., 2016)

تهدف هذه الدراسة الى اكتشاف ما إذا كانت هناك ممارسات لإدارة الأرباح في سياق اعداد القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية وتأثيرها على جودة التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إجراء مقابلات



بتطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية والاستفادة منها في العملية التدقيقية وذلك من خلال البحث عن روابط منطقية بين البيانات، والتي يتم اكتشافها وتحليل الاختلافات واستخراج التباين بين البيانات، والاستفادة من تطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية في الكشف عن ممارسات ادارة الارباح في الشركات المساهمة العامة الاردنية.

دراسة (الوكيل، 2018)

تهدف هذه الدراسة إلى وضع مدخل مقترح لاستخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسيل الأموال في البيئة المصرية، حيث اعتمد الباحث في الحصول على البيانات اللازمة للدراسة على أسلوب قائمة الاستبيان و توصلت الدراسة إلى: أن المتطلبات الأساسية للمحاسب القضائي تختلف عن المتطلبات

تهدف هذه الدراسة الى معرفة أثر تطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين، ولتحقيق أهداف الدراسة تمّ تصميم استبانة لجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، حيث تكوّن مجتمع الدراسة من المحاسبين القانونيين والعاملين في مكاتب تدقيق الحسابات المرخص لهم بمزاولة مهنة التدقيق في الأردن، وتوصلت الدراسة الى وجود ارتفاع في تأثير تطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والحد منها في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وانخفاض المعوقات التي تحد من تطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية في الأردن، كما اوصى الباحث بتعزيز قيام المحاسبين القانونيين



وتكنو لوجيا المعلومات، ووسائل التحري، ومكافحة عمليات الاحتيال وغسيل الاموال، قيام الجامعات المصرية بتخصيص وتدريب مقررات خاصة بالمحاسبة القضائية.

دراسة (Sani et al., 2019)

هدفت هذه الدراسة الى معرفة ما اذا كان استخدام المحاسبة الجنائية وتطبيقها أثر في الكشف عن الاحتيال المالي في نيجيريا، واعتمدت الدراسة على الأدبيات السابقة المتعلقة بالمحاسبة الجنائية وتقنيات تطبيقها، وتوصلت الدراسة إلى أن التحقيق في المحاسبة الجنائية يعد خطوة إلى الامام بشأن اكتشاف الاحتيال المالي وغيره من العمليات الاحتيالية في نيجيريا، وأوصت الدراسة بتشجيع هيئات المحاسبة المهنية، مثل معاهد المحاسبين القانونيين في نيجيريا ورابطة المحاسبين الوطنيين في نيجيريا،

الأساسية للمراجع الخارجي، إذ يحتاج قيام المحاسب القضائي لمكافحة عمليات غسيل الأموال أو الحد منها إلى توافر مجموعة من الخصائص و المعارف والمهارات، كما أن هناك مجموعة من الاساليب والإجراءات التي يستخدمها المحاسب القضائي في مكافحة عمليات غسيل الاموال أو الحد منها ، بالإضافة الى أن استخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسيل الأموال في البيئة المصرية يحتاج إلى توافر مجموعة من المقومات من أهمها: إنشاء جمعية مهنية رسمية ومستقلة تحت مسمى جمعية المحاسبين القضائيين المصرية، إلزام المراجعين الراغبين في اعتمادهم محاسبين قضائيين أن يقضوا على الأقل 80 ساعة من التعليم المهني المستمر في مجال المحاسبة القضائية، وعلم الجريمة،



مدخل للمراجعة القضائية يساعد في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الكويتية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول أهمية تطوير ممارسة المراجعة القضائية للحد من ممارسة إدارة الأرباح، كما اتفقت آراء عينات الدراسة الأربعة حول الأثر الإيجابي للأبعاد المقترحة استخدام المراجعة القضائية في الكشف والتقرير عن إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الكويتية.

دراسة (احمد وأخرون، 2021)

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح وذلك من خلال إجراء قائمة استقصاء واستطلاع رأي، تشير نتائج هذه

بالاهتمام بتخصص المحاسبة الجنائية والذي قد يساعد في الحد من الاحتيال المالي وما يتصل به من أنشطة احتيالية في كل من المنظمات العامة والخاصة في نيجيريا.

دراسة (الحري، 2020)

تهدف الدراسة إلى تفسير الوضع الحالي للمراجعة وتحليله وذلك من خلال التعرف على إذا ما كان هناك قصوراً في إجراءات المراجعة المالية الحالية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الكويتية، وكيف يمكن الاعتماد على المدخل المقترح للمراجعة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وزيادة كفاءة وفعالية عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية، وقد اعتمد الباحث على استقراء الدراسات والكتابات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي في مجال المراجعة القضائية لتقديم



تطبيق المحاسبة القضائية في الكشف
او منع الغش والاحتيال المالي والحد من
ممارسة إدارة الأرباح ، وغيرها من
الأدوار التي يختص بها المحاسب
القضائي، وضرورة إنشاء معيار
محاسبي لتنظيم ممارسات المحاسبة
القضائية في مصر والسعودية .

دراسة (عبدالقادر، 2023)

هدفت هذه الدراسة إلى
معرفة واقع تطبيق تقنيات المحاسبة
القضائية التحقيقية في الحد من
ممارسات الفساد المالي والإداري من
وجهة نظر المهنيين والأكاديميين في
الجزائر، كما ركزت على الإجراءات
وأنشطة الرقابة القضائية التي يمكن
أن يقوم بها المحاسب القضائي في الحد
من ممارسات المحاسبة الاحتيالية.
واعتمدت الدراسة على المنهج العلمي
المعاصر، من خلال استقراء ما جاء في
الدراسات الرائدة والمراجع العلمية

الدراسة إلى أن للمحاسبة القضائية
دورا مهماً في الحد من ممارسات إدارة
الأرباح من وجهة نظر عينة البحث
لبيني الدراسة المصرية والسعودية ،
كما ان المحاسبة القضائية تتطلب
مزيجاً من المهارات المحاسبية ومهارة
التحريات، وأن تطبيقها يواجه العديد
من الصعوبات من أهمها: عدم وجود
مقرر دراسي لها بالجامعات ، غياب
التشريعات القانونية المنظمة لها،
عدم وجود جمعية مهنية لمنح تراخيص
مزاولة مهنة محاسب قضائي، عدم
وجود معايير تحدد واجبات
ومسؤوليات المحاسب القضائي،
ضعف الوعي بثقافة مكافحة الغش
والتلاعب والاحتيال المالي لدى
المساهمين وغيرهم من أصحاب
المصالح، وأوصت الدراسة بضرورة
زيادة وعي الشركات والمستثمرين
وأصحاب المصالح بأهمية ومزايا



والاحتيايل وإدارة الأرباح في بيئات مختلفة، ولكن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تبحث عن دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح القطاع المصرفي في ليبيا، وذلك لزيادة موثوقية وجودة القوائم المالية.

3- مشكلة الدراسة:

يعتبر القطاع المصرفي القاطرة التي تهض بالاقتصاد وتوفر متطلبات تحقيق النمو الاقتصادي وفي مقدمتها التمويل اللازم للاستثمار، في معظم اقتصاديات العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، وبالرغم من أن القطاع المصرفي يعتبر من أهم القطاعات في ليبيا إلا أنه كغيره من باقي القطاعات يعاني من تفشي ظاهرة الفساد، فقد أشار ديوان المحاسبة في تقريره السنوي لعام 2016 أن التجاوزات والمخالفات المرتكبة من

والدوريات المتعلقة بالمحاسبة القضائية والفساد المالي والإداري، بقصد استنباط ما يلائم الدراسة، وأسفرت نتائج الدراسة التطبيقية عن قبول فرضية الدراسة، وأشارت نتائج البحث إلى ظهور الحاجة إلى المحاسبة القضائية التحقيقية نتيجة تشعب العمليات المالية بين الشركات، لعل أهمها مساهمة المحاسبة القضائية في الحد من أساليب الاحتيال والفساد المالي والإداري على القوائم المالية، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بمجال المحاسبة القضائية من قوانين وتشريعات تسهل عمل المحاسب القضائي وتمنحه صلاحيات بالإضافة إلى ادخال المحاسبة القضائية ضمن المنهج التعليمي.

من خلال ما تناولته الدراسات السابقة نجد أن للمحاسبة القضائية دوراً في الحد من التلاعب



ضرورة تطبيق المحاسبة القضائية لما لها من دور في حل النزاعات التي تستدعي وصولها للمحكمة، فيقوم هو بدور الشاهد الخبير، كما لها دور في كشف حالات الغش والتزوير في البيانات المالية والسعي إلى إيصال بيانات مالية خالية من الغش والتلاعب لمستخدميها لتسهيل عملية اتخاذ القرارات، ومن هنا تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال التالي :
ما دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية ؟

4- فرضيات الدراسة:

تم صياغة الفرضية الرئيسية لتحقيق أهداف الدراسة على النحو الآتي:
يوجد دور للمحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية.

قبل القطاع المصرفي أحد أكبر مسببات تردي الوضع الاقتصادي الحالي، كذلك فإن قصور الدور الرقابي لمصرف ليبيا المركزي أدى إلى انتشار الفساد في هذا القطاع (ديوان المحاسبة، 2016)، وقد اشار (Barghathi et al., 2016) الى ان التقارير المصدرة من المصارف التجارية ضعيفة نتيجة التلاعب والغش في البيانات وممارسة إدارة الأرباح بها بالتالي تنعكس على النتائج المستمدة من هذه التقارير، وفي سبيل البحث عن السبل والطرق لمكافحة إدارة الأرباح نشير إلى دراسة (Enofe, et al., 2015) حيث توصلت إلى أن هناك طلباً متزايداً لخدمات المحاسبة القضائية نتيجة زيادة ممارسة الاحتيال والغش في معظم الشركات والمؤسسات حول العالم في الآونة الأخيرة، لذلك أصبح التركيز مهماً على



يتمثل الهدف الرئيسي

للدراسة في التعرف على دور المحاسبة

القضائية في الحد من ممارسة إدارة

الأرباح في المصارف التجارية الليبية،

وذلك من خلال مجموعة من الاهداف

الفرعية :

1- التعرف على دور أساليب المحاسبة

القضائية في الحد من ممارسة إدارة

الأرباح بالمصارف التجارية الليبية.

2- التعرف على دور تقنيات المحاسبة

القضائية في الحد من ممارسة إدارة

الأرباح بالمصارف التجارية الليبية.

3- التعرف على دور مهارات المحاسب

القضائي في الحد من ممارسة إدارة

الأرباح بالمصارف التجارية الليبية.

4- التعرف على دور مجالات المحاسبة

القضائية في الحد من ممارسة إدارة

الأرباح بالمصارف التجارية الليبية.

6- اهمية الدراسة:

ويتفرع من الفرضية

الرئيسية أربع فرضيات فرعية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد دور

لأساليب المحاسبة القضائية في الحد

من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف

التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد دور

لتقنيات المحاسبة القضائية في الحد

من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف

التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد دور

لمهارات المحاسب القضائي في الحد من

ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف

التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد دور

لمجالات المحاسبة القضائية في الحد

من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف

التجارية الليبية.

5- اهداف الدراسة:



الممارسات واكتشافها والتقرير عنها،
ويأمل أن تفيد هذه الدراسة جميع
الأطراف المهتمة بمكافحة إدارة الأرباح.

7- الاطار النظري للدراسة:

بدأت المحاسبة القضائية في
الظهور في عام 1718م بعد أن تم
تسجيل أول قضية عرفت باسم قضية
(ماير ضد سيفتون) والتي تتعلق
بحدوث نزاع مالي بمحكمة كندية، وقد
تم الاستعانة بخبرة محاسبية للتعرف
على الجوانب المالية لهذه القضية
(الجبروري وآخرون، 2013)، وتعددت
مفاهيم المحاسبة القضائية حيث
تناولتها العديد من الدراسات باللغتين
العربية والأجنبية ومنها: بأنها عملية
الفحص القانوني التي تقدم درجة
عالية من التأكد، وهي شاملة وكافية
وكاملة، ويمكن من خلالها الإدلاء برأي
مهي مستقل وتقديم تقرير يساهم في
تأييد الدعاوي القضائية

تكمن أهمية الدراسة في
كونها تتناول موضوعاً حيويّاً يتعلق
بالقطاع المصرفي باعتباره ركيزة
أساسية في أي دولة من ركائز النظام
الاقتصادي والمالي؛ نظراً لما له من تأثير
مهم في عملية التنمية الشاملة بشقيها
الاقتصادي والاجتماعي، بالتالي فان
نتائج هذه الدراسة ستساعد في تقديم
المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها
الجهات المهتمة بنتائج الوحدة
الاقتصادية، وكذلك مساعدة الباحثين
والمهتمين في التوصل إلى بعض
المقترحات من خلال النتائج المقدمة
التي يمكن الاستفادة منها في المستقبل ،
كذلك توضح أهمية استخدام
المحاسبة القضائية في الحد من إدارة
الأرباح في البيئة الليبية، والحاجة
الماسة إلى محاسبين ومراجعين مؤهلين
ومدربين ولديهم من الخبرات والمهارات
ما يمكنهم من مكافحة أو الحد من هذه



المهارات والقدرات المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والامور المالية والحسابات الكمية واقسام من القانون والبحوث، والقدرات التحقيقية لجمع وتحليل وتقييم ادلة الاثبات، وتحليل النتائج وتفسيرها، والمحاسبة القضائية تمارس على شكل شهادة او استشارة، كما عرفت بأنها المحاسبة التي تبنى على تنفيذ اجراءات بحث خاصة وأساليب وقدرات تحقيق في المحاسبة والتدقيق والتمويل والأساليب الكمية والقانون، من أجل تحصيل وتحليل ومعالجة مسألة الاثبات وتفسير النتائج التي يمكن أن تستخدم في السياسات القانونية أو في حل النزاعات (Oyedokun, 2016)، وعرفت المحاسبة القضائية بأنها مجال أو فرع من فروع المعرفة المحاسبية المهمة في تحديد الالتزامات التي تنتج عن النزاعات المتحققة أو المتوقعة بين

(غنيم، 2014)، كما عرفها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي بأنها تطبيق المعرفة المتخصصة، ومهارات التحقيق التي يمتلكها المحاسب القانوني CPA في جمع، وتحليل، وتقييم المسألة بشكل واضح وتفسير وتوصيل النتائج التي يصل إليها للمحكمة، مجلس الإدارة، أو الجهات القضائية التنفيذية الاخرى، وعرفت أيضا بأنها استخدام المعلومات المحاسبية والمعلومات من المصادر الأخرى في تحديد الحقائق بصورة موضوعية وبطريقة تمكنها من أن تدعم المواقف المعقولة المتخذة في المحاكم، وايضا عبارة عن تطبيق المعرفة المتخصصة والمهارات المحاسبية والقانونية التي يمتلكها المحاسبين (الداود، 2014).

وجاء تعريف (الجليلي، 2012) بأنها مهنة تركز على تنفيذ



المحاسبة والتمويل والضرائب والتدقيق من أجل التحليل والتقصي والاستفسار بهدف الوصول للصدق الذي يساند المحاسب على تقديم رايه كخبير (Bhasin, 2007)، وفي الحقيقة ذكرت للمحاسبة القضائية عدة تسميات ومنها على سبيل المثال المحاسبة العدلية والمحاسبة التحقيقية والمحاسبة الاستقصائية، والمحاسبة القضائية وغيرها، كما أنها تعتبر فرع من فروع المحاسبة وكلمة الجنائية فيها تعني استخدامها بشكل أساسي لدى المحاكم أو القضاء لحل النزاعات، وكلمة عدلية أو تحقيقية أو استقصائية وغيرها ناتجة عن ممارسة تطبيقات وأساليب خاصة في المحاسبة وتدقيق الحسابات والمعرفة القانونية، والمهارات، التحقيقية لجمع أدلة الاثبات وتفسيرها وتحليلها وتقييم نتائجها، لذلك فإن مهمة

الأطراف المتنازعة للمحكمة، وكلمة "القضائية" تعني كيفية استخدام المحاسبة في المحاكم، وكلمة استقصائية أو تحقيقية تعني سياسات ومهارات التحقيق والتحري التي يمتلكها المحاسب القضائي (الجمال ، 2012).

كما بين (Weygandt et al., 2018) بأن المحاسبة القضائية هي ليست مجرد محاسبة فقط لأنها تهدف إلى ما هو أبعد من الأرقام في التعامل مع الأحداث الواقعية مما يلزم التحليل العلمي والتفصيلي لمعطيات ما لتساهم في الكشف عن المشاكل الكاملة في الأعمال التجارية والمالية بمساعدة القانون وأساليب التحري لتكون جاهزة في المحاكم لحل النزاعات بصورة عادلة. ويمكن النظر للمحاسبة القضائية، على أنها العلم الذي يمارس تطبيق المعرفة في فروع



الكافية لتأييد الدعاوي القضائية و دعم قرارات القضاة لتحقيق العدالة واثبات الحق. ونتيجة للتغيرات الحاصلة في عالم التجارة والأعمال وزيادة مستوى وحجم ونطاق الأعمال التجارية، لذلك وجدت المحاسبة القضائية لمواجهة التطور في بيئة الأعمال، واستمدت المحاسبة القضائية أهميتها كونها الأكثر تكاملا بين "المحاسبة والقانون" وهي الأكثر عمقا وارتباطا في الدعاوي الجنائية ذات الصبغة المالية. وجاء في دراسة (عليقات، 2016) ان أهمية المحاسبة القضائية تكمن في حصر وتحديد مواطن أو الأنشطة غير القانونية التي تدعم حدوث الفساد والغش المالي وتجميع الأدلة الكافية، وتقديم تقرير يحتوي على رأي مهني وفني محايد يدعم الدعوى الجنائية ويساعد على كشف الفساد المالي، والتركيز على إطار

المحاسبة الجنائية يعد أكثر عمقا من المهام التدقيقية والمالية والقانونية الروتينية (McKittrick, 2009). ويرى الباحثان أن مفهوم المحاسبة القضائية تعني إطاراً من المعايير والخصائص يعمل من خلاله المحاسب القضائي في ظل ما يتمتع به من مهارات المحاسبة والمراجعة وأن يكون على دراية بفهم مبادئ المحاسبة وعلوم التكنولوجيا وعلم النفس بالإضافة الى الخدمات القانونية.

أهمية المحاسبة القضائية:

برزت أهمية المحاسبة القضائية مع ازدياد الدعاوي القضائية ذات الطابع المالي وانتشار عمليات الغش والاحتيال التي تبعها انهيارات اقتصادية حول العالم، والمحاسبة القضائية لا تقتصر فقط على كشف الغش والاحتيال في البيانات الرقمية ولكنها تقدم تقرير بالأدلة القانونية



تتعلق بالمعاملات الخاضعة للضريبة، ولذلك يتم التعاقد مع المحاسب الجنائي ليقوم بتحديد واضح لمثل هذه الأوضاع، بعد أن يقوم بتجميع معلومات دقيقة عن البنود، وهذه المعلومات لها أبعاد مالية، وتعاقدية، وقانونية، وتشغيلية، وتاريخيا للأعمال محل التقييم، وتستخدم لتطوير تقييمات وفق تقنيات مقبولة عموم، الحكم في ممارسات الإهمال المالي حيث يساعد المحاسب الجنائي في تحديد إذا كان هناك مخالفة للأخلاقيات المهنية وغيرها من المعايير المهنية، مثل الفشل في تطبيق معايير المراجعة المقبولة عموما من قبل المحاسب القانوني عند أدائه لعملية المراجعة، كما أن المحاسب الجنائي يساعد في قياس الخسائر الناجمة عن ذلك، الفصل في النزاعات حيث يتم تعيين المحاسب الجنائي أحيانا للمساعدة في توفير

التحقيق والتحري الذي يهدف إلى تحديد الخسائر والالتزامات ومدى الالتزام في تطبيق الاتفاقيات المبرمة، وتقديم الحلول اللازمة لحل المشاكل، ويظهر دور المحاسب بشكل رئيسي في إعداد وتجهيز وفحص المعلومات وتوضيح الأمور القانونية أكثر من اهتمامه بتوفير معلومات لمستخدمي القوائم المالية.

أهداف المحاسبة القضائية:

تهدف المحاسبة القضائية إلى تقييم الأعمال، حيث يقوم المحاسب الجنائي بتقييم القيمة الحالية للأعمال، وذلك لأغراض قانونية أو لصالح مجموعة مختلفة من الأطراف، وتقييم الأعمال سواء لأغراض قانونية أو لأغراض أخرى لا يختلف في طبيعته، ويحدث لأغراض قانونية بشكل متكرر كنتيجة للخصومات مع المساهمين، أو لتصفية الشركة، أو لوجود مشاكل



2- المراجعة البعيدة وهي التي تهدف إلى الفحص من عدة جوانب مختلفة، وتتضمن ما يأتي: المراجعة التشريعية، والالتزام المنظم، والاداة التشخيصية، والتحري عن الادعاءات.

وكذلك اشار معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) إلى أساليب أخرى للمحاسبة القضائية تتمثل في (سالم، 2010): الفحص المستندي، المقابلة الشخصية مع المسؤولين، التحليل المعلمي للأدلة، ومراقبة العمليات والاشخاص، والاجراءات التحليلية.

تقنيات المحاسبة القضائية:

تعتبر تقنيات المحاسبة والمراجعة التقليدية مثل تقنية النسب المالية، وتقنية التدفق النقدي، والاختبارات الإحصائية القياسية للأدلة من الأدوات المستخدمة في المحاسبة القضائية، وفي الحالات التي

حل بديل للنزاع من خلال توفير حل وسط يسمح للأفراد أو الأعمال بحل النزاع بشكل فوري وبحد أدني من الخلافات (قمبر، جميلة 2014).

أساليب المحاسبة القضائية:

المحاسب القضائي عند قيامه بمهمة ما يجب ان يأخذ إجراء أو أسلوباً معيناً يتبعه لاكتشاف الاحتيال والغش وتجميع الأدلة المناسبة، وتتمثل اساليب المحاسبة القضائية وفقاً لما حدده مكتب (Young & Ernst) الأمريكي عام 2011:

1- المراجعة التفاعلية وهي التي تهدف إلى إجراء التحريات اللازمة عن المناطق أو الأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها للتأكد من وجود أو عدم وجود غش بها، وتحديد الاشخاص والمسؤولين عن ذلك، وجمع الأدلة المناسبة والمقبولة لتأييد الدعاوى القضائية.



النقدي، والخريطة التنظيمية، وأدوات إدخال الصحيح - الخاطئ، واكتشاف النماذج الشاذة، واختبار الأعداد المضاعفة، واختبار الأعداد المقربة، وتحليل الفجوة، وتحليل أسلوب الحياة، ومعاينة الصفات، وخريطة المستند تحليل الأحداث، ومقارنة تطابق النسب المئوية، وتحليل صافي القيمة، وتقنيات التحليل، ونظرية عامل الحجم النسبي، والأدوات الحاسوبية المساعدة للمراجع، وتقنية التنقيب عن البيانات.

مقومات المحاسبة القضائية:

إن المحاسبة القضائية تحتاج إلى توفر مجموعة من المقومات الأساسية لممارسة هذه المهنة، ولم تقتصر هذه المقومات على الخبرة واحتراف المحاسبة والتدقيق فقط، بل تتطلب الفهم الصحيح للبيانات المالية

تتضمن كميات كبيرة من البيانات، فإن المحاسب القضائي لديه العديد من التقنيات التي تمكنه من الحصول على البيانات أو تحديد مصدرها وتحليلها واستخراج وترتيب نتائجها من خلال تطبيقات برامج المراجعة بالحاسوب والتقنيات المختلفة الأخرى، ولهذا فإن المحاسب القضائي يمكنه التحديد بدقة سرقة الأصول لغرض الوفاء بالسندات، والبرهنة على خسائر التأمين أو اكتشافها من خلال المقاضاة، والمدفوعات غير القانونية للشركات، وغيرها من المخالفات الغير قانونية (Mehta, Mathur, 2007). وكذلك أشار (مسعود، 2016) في دراسته الى بعض تقنيات المحاسبة القضائية المعتمدة أمام المحاكم والقانون: المراقبة المستمرة، وتحليل التسلسل الزمني، وتتبع الجداول، وتحليل الصلة، والمراقبة، والدليل



مهاراته في اجراء التحريات اللازمة،
والاتصال الفعال، واعطائه شهادة
فاحص للغش (CFE)
(السيبي، 2006).

المهارات والقدرات والمعرفة:

إن المحاسب القضائي يجب
أن يتمتع بالإصرار والثقة بالنفس
وحب الاستطلاع والصدق والسرية
والأمانة والشك المهني والأخلاق والعمل
بروح الفريق والذكاء وقوة الملاحظة
(Prabowo, 2013) حيث ان المحاسب
القضائي يجب ان يكون لديه إلمام
بالمعارف الآتية: المعرفة المحاسبية،
مهارات المراجعة، المعرفة القانونية،
المهارات التحقيقية، المعرفة بعلم
الجريمة، معرفة بمهارات تكنولوجيا
المعلومات، المعرفة بمهارات الاتصال
الشفهية، مهارات الاتصال الكتابية
(عليما، 2016؛ نور، العواودة،
2017؛ عمار، 2021).

والقدرة على استيعابها بعمق وتحليلها
بشكل صحيح، ومن المقومات اللازمة:
المؤهلات العلمية:

توفر المؤهلات العلمية
والعملية ومن أبرزها أن يمتلك
المحاسب المعرفة بالقانون والقضايا
المحاسبية، والقدرة على التقدير
والتنظيم والقدرة على إيجاد البدائل
بشكل عادل، وأكد معهد المحاسبين
القانونيين الأمريكي على اهمية حصول
المحاسب القضائي على المؤهلات
المهنية الكافية لممارسة عمله والتي
تتضمن: شهادة المحاسب القانوني
(CPA)، وشهادة فاحص الغش
القانونية (CFE)، وشهادة الخبرة بنظم
المعلومات (CISA)، بالإضافة الى شهادة
المراجع الداخلي (CIA)، كما اختصت
كل من (CPA)، والهيئة الدولية
لفاحصي الغش القانونيين (NACFE)
بتقييم المحاسب القضائي وتحديد



المقومات البيئية:

تتركز المقومات البيئية التي تسهل من تطبيق المحاسبة الجنائية وعمل المحاسب الجنائي على الجانب الاول وهو البيئة الاقتصادية حيث تشير البيئة الاقتصادية إلى خصائص وعناصر النظام الاقتصادي في مكان ما، ومن الأمثلة على ذلك: معدلات التضخم، متانة الاقتصاد، معدلات البطالة، والنمو الاقتصادي، إضافة إلى أنها مسؤولة عن الوفاء بكافة متطلبات ممارسة المهنة وبيئة تطبيق وتهيئة وإصدار اللوائح والتشريعات التي تنظم عمل وواجبات وحقوق المحاسب الجنائي (أحمد، وخضير، 2010)، والجانب الثاني يتعلق بالقوانين والتشريعات وهي مجموعة القوانين الصادرة من الجهات المسؤولة وهي التي تحدد العلاقة بين الافراد والبيئة المحيطة بهم وحتى تتمكن من

تحقيق الأهداف المرجوة من اي مهنة في العالم فلا بد من تنظيم عملياتها، لذلك تكمن أهمية القوانين والتشريعات في أنها تنظم عمل مهنة المحاسبة الجنائية (المدحي، 2010). مجالات تطبيق المحاسبة القضائية: بسبب التوسع في مختلف المجالات الاقتصادية الحاصلة باتت المحاسبة القضائية في معظم القطاعات أمر مهم، وبسبب تعاظم المشاكل في شتى المجالات مما زاد من حدة العلاقات بين الاطراف المختلفة، لذلك حددت المجالات التي يمكن تطبيق المحاسبة القضائية ومنها (Messmer, 2004) تقديم الاستشارات النزاعات ذات الطابع المالي: يركز المحاسب القضائي في تقديم رايه على البيانات المالية ووقائع معروفة، وفي حال أن الوقائع لم تكن معروفة فيقوم المحاسب القضائي في



اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بناء على طبيعة الدراسة التي من خلالها يتم اختبار دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة ادارة الارباح في المصارف التجارية الليبية. وتم جمع المعلومات الثانوية من خلال الاطلاع على الأدبيات، والدراسات السابقة، والكتب، والدوريات العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة؛ لغرض وضعها في إطار نظري مناسب، أما المعلومات الأولية فتم الحصول عليها عن طريق الاستبانة تم توزيعها على عينة الدراسة، ثم عولجت البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي Statistical.Package.for.Social Science28.

مجتمع وعينة الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية ، ومكاتب

تحويل فكره نحو التحقيق في بيانات المالية محل النزاع فيقوم بالاستناد إلى التحقيقات في تقديم رايه، وأيضا يتضمن رايه في استشارات مجال التقاضي في حال المسؤولية المهنية والدعوى القضائية، وشهادة خبرة في الشؤون المالية: يقوم المحاسب القضائي في القيام بدور الخبير في حالة التقاضي، التي تحتوي المحاسبة والشؤون المالية، ودراسة ما إذا كان هناك نشاط إجرامي داخل الشركة بعد فحص وتحليل ودراسة الضوابط الداخلية للتأكد من خلو الشركة من نشاط إجرامي، والبحث عن المخالفات المحاسبية، ومكافحة غسيل الأموال، وفض القضايا التي تنشأ مع شركات التأمين، وفض القضايا ذات الطابع المالي التي تنشأ بين اصحاب المصالح، ودعم وتوجيه الاستشارات القانونية.

8- منهجية الدراسة:



المسجلين في مصرف ليبيا المركزي، ومراجعي ديوان المحاسبة في مدينة بنغازي، وبعد تحديد عدد مفردات عينة الدراسة الذي بلغ عدده (478) مبحوثًا، تم اختيار عينة عشوائية عددها (213) حسب جدول تحديد حجم العينة الذي حدده (Krejcie & Morgen, 1970).

وسيلة جمع البيانات:

تم الاعتماد على أداة الاستبانة باعتبارها وسيلة لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة التي من مزاياها توفير الوقت، والجهد، وتم تطويرها بالاعتماد على مراجعة الدراسات السابقة (أحمد، 2021، وصديق، 2022، وعبدالقادر، 2023)، وتم تقسيم الاستبانة إلى جزأين، الجزء الأول شمل المعلومات العامة عن المشاركين في الدراسة، أما الجزء الثاني شمل

المراجعة، وديوان المحاسبة، الخبراء الماليين في المحاكم وأعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة - جامعة بنغازي، فيما يخص المصارف التجارية الليبية قد اقتضت الدراسة على المدراء الماليين في المصارف التجارية الليبية الواقعة ضمن إدارتها أو إدارة فروعها في مدينة بنغازي، والمتمثلة في (مصرف الوحدة، مصرف التجارة والتنمية، مصرف الاجماع، مصرف المتوسط، مصرف الجمهورية، مصرف شمال افريقيا، مصرف الصحاري، مصرف السراي، مصرف التجاري الوطني، مصرف الأمان)، والخبراء الماليين في المحاكم مدينة بنغازي والمتمثلة في (محكمة الجنوب، محكمة الشمال، محكمة الاستئناف، محكمة شرق بنغازي)، وأعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي، ومكاتب المراجعين



المحور الثالث: مهارات المحاسب
القضائي ، ويتكون من (10) عبارات.
المجال الرابع: مجالات المحاسبة
القضائية ، ويتكون من (10) عبارات.
توزيع الاستبانة:

تم توزيع عدد (213) استمارة
استبانة يدوية على المشاركين، وتم
الإجابة عن (185) استمارة ويوضح
الجدول الآتي ذلك:

جدول رقم (1) توزيع استمارات الاستبانة

النسبة المئوية	العدد	البيان
100%	213	الاستمارات الإجمالية
88.6%	185	الاستمارات المستلمة

العبارات الخاصة بمتغيرات الدراسة،
وعدها (40) عبارة مقسمة على أربعة
مجالات المحاسبة القضائية ودورها في
الحد من ممارسة إدارة الأرباح
بالمصارف الليبية التجارية كالآتي:
المحور الأول: أساليب المحاسبة
القضائية ويتكون من (10) عبارات.
المحور الثاني: تقنيات المحاسبة
القضائية، ويتكون من (10) عبارات.

- معامل الفا كرونباخ لمعرفة
ثبات فقرات الاستبانة.
- التكرارات والنسب المئوية؛
لوصف المتغيرات الديموغرافية
لأفراد عينة الدراسة.
- اختبار تبعية البيانات
للتوزيع الطبيعي.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:
لتحقيق أهداف الدراسة،
وتحليل البيانات التي تم جمعها، تم
استخدام العديد من الأساليب
الإحصائية المناسبة، حيث تنوعت
الوسائل الإحصائية المستخدمة في
تحليل البيانات بتنوع أهداف الدراسة،
فقد استخدم ما يأتي:

التحليل، تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical.Package.for.Social Science SPSS 28؛ لتحليل البيانات التي جُمعت من عينة الدراسة، وتم استخدام نموذج لتحليل الإجابات عن فقرات استمارة الاستبانة لتحديد آراء المشاركين بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لكونه أكثر المقاييس استخدامًا، حيث يُعطى لكل إجابة درجة على النحو الآتي:

تدرج غير موافق بشدة تُعطى درجة (1)، غير موافق تعطى درجة (2)، محايد تعطى درجة (3)، موافق تعطى درجة (4)، وموافق بشدة تعطى درجة (5)، ويوضح الجدول رقم (2) كيفية توزيع مستويات مقياس ليكرت، والوزن النسبي

جدول (2) مستويات مقياس ليكرت، والوزن النسبي

مقياس ليكرت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الموافقة	1	2	3	4	5
مدى المتوسط المرجح	1-1.79	1.80-0.59	2.60-3.39	3.40-4.19	4.20-5

• المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والوزن النسبي للتعرف على دور محاور الدراسة، محور أساليب المحاسبة القضائية، ومحور تقنيات المحاسبة القضائية، ومحور مهارات المحاسب القضائي، ومحور مجالات المحاسبة القضائية، ودور المحاسبة القضائية.

• استخدم اختبار (T-test) لعينة واحدة؛ لتحديد دلالة الفروق في دور المحاسبة القضائية؛ وفقًا للمتوسط النظري (3) لمقياس ليكرت الخماسي.

بعد توزيع الاستمارات، وفرزها، وتحديد الاستمارات الصحيحة التي تم الاعتماد على الإجابات الواردة فيها في عملية



مدى الوزن النسبي	% (36-20)	% (52-36)	% (68-52)	% (84-68)	% (100-84)
وصف المستوى	منخفض جداً	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً

طريقة الصدق (Validity Statistical)، كما هو موضح بالجدول (3)، وتراوحت قيم معاملات الصدق ما بين (0.895)، و(0.950)، وبلغت قيمة معامل صدق أداة دور المحاسبة القضائية (0.990)، وهذا يبرر صدق الأداة، وأن فقرات الاستبانة تعكس قدرتها على قياس ما صممت من أجله.

وللتحقق من ثبات أداة الدراسة أجريت دراسة استطلاعية على عينة بلغ قوامها (30) مفردة من مجتمع الدراسة، وطبقت معادلة (ألفا كرونباخ) لحساب معاملات ثبات أبعاد الأداة، وقد تراوحت قيم معاملات الثبات ما بين (0.802)، و(0.904)، وبلغت قيمة معامل ثبات أداة دور المحاسبة القضائية (0.982)، وهي درجات ثبات عالية، حيث إن كلما اقتربت درجة الثبات من الواحد

اختبار صدق، وثبات أداة الدراسة: للتأكد من صدق أداة الدراسة تم عرض الاستبانة على مجموعة محكمين من الأساتذة الأكاديميين في جامعة بنغازي، بغرض تحكيمها، وإبداء أي تعديلات لازمة بشأنها، وقد عُدلت هذه الأداة بناء على ملاحظاتهم، لتصبح أكثر وضوحاً، وفهماً لدى أفراد عينة الدراسة، وأكثر صدقاً في قياس موضوع هذه الدراسة. كما تم التحقق من صدق أداة الدراسة باستخدام الصدق الإحصائي، فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم، ويحسب صدق المقياس من خلال معادلة الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الثبات والصدق بين الصفر، والواحد الصحيح، وللتحقق من صدق أداة الدراسة تم استخدام

الصحيح دل ذلك على أن استمارة الاستبيان على درجة عالية من الثبات (السردى، 2012)، وذلك كما هو موضح بالجدول (3).

جدول (3) قيم معامل الثبات، والصدق لأداة الدراسة

معامل الصدق	معامل الثبات	العبارات	ابعاد الدراسة
0.950	0.904	10	دور اساليب المحاسبة القضائية
0.938	0.886	10	دور تقنيات المحاسبة القضائية
0.932	0.874	10	دور مهارات المحاسب القضائي
0.895	0.802	10	دور مجالات المحاسبة القضائية
0.990	0.982	40	المحاسبة القضائية

التطبيقات اللابارامترية هي الأنسب في الاستخدام والتطبيق، حيث يمكن معرفة البيانات تتبع التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار شايفرو- وليكس (Shapiro-Wilk) عندما يكون حجم البيانات أكبر من 100 مفردة، والجدول رقم (4) يوضح اختبار اعتدالية البيانات لعينة الدراسة.

من الضروري اختبار اعتدالية البيانات قبل الشروع في التحليلات الإحصائية، لأن معظم الاختبارات العملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، فإذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي فإن التطبيقات البارامترية هي الأنسب في الاستخدام والتطبيق، أما إذا كانت البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي فإن

جدول (4) اختبار اعتدالية البيانات

شايفرو- وليكس			البيان
الدلالة الإحصائية	درجة الحرية	إحصائي الاختبار	
0.070	185	0.063	المحاسبة القضائية

9. تحليل بيانات الجزء الاول من

الاستبانة المتعلق بالمتغيرات

الديموغرافية للمشاركين:

تم تحليل البيانات الأولية

للمشاركين في الدراسة كما وردت في

أداة الدراسة (الاستبانة)، وذلك على

النحو الآتي:

من الجدول رقم (4) يتضح

من نتائج اختبار (شاير-وليكس)،

على أنه دال إحصائياً، حيث إن قيمة

الدلالة الإحصائية أصغر من مستوى

المعنوية 1%، مما يعني أن البيانات لا

تتبع التوزيع الطبيعي وهذا يعني

استخدام الاختبارات اللابارامترية هي

الأنسب في اختبار فرضيات الدراسة.

جدول (5): توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية

البيان	الفئة	العدد	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دكتوراه	29	15.7
	ماجستير	84	45.4
	بكالوريوس	58	31.4
	دبلوم عالي	14	7.6
	المجموع	185	100.0
التخصص	محاسبة	156	84.3
	تمويل ومصارف	14	7.6
	إدارة أعمال	15	8.1
	المجموع	185	100.0
الوظيفة	خبير مالي قضائي	27	14.6
	مدير مالي	39	21.1
	مراجع ديوان المحاسبة	45	24.3



Dirasat in Economics and Business Journal

Faculty of Economics - University of Benghazi

Volume 42 ISSUE 1

Year 2023

مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة

كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

المجلد 42

العدد الأول لسنة 2023



22.7	42	مراجع خارجي	
17.3	32	عضو هيئة التدريس	
100.0	185	المجموع	
15.7	29	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
31.9	59	من 5 إلى أقل من 10	
30.8	57	من 10 إلى أقل من 15	
21.6	40	من 15 فأكثر	
100.0	185	المجموع	



أغلب تخصصات المشاركين لها ارتباط بموضوع الدراسة، مما يعطي مصداقية جيدة للإجابات؛ لأن لديهم معرفة جيدة بالقطاع المصرفي، وهذا مؤشر جيد بحكم درايتهم وفهمهم بالقوائم المالية، وأخيرا فيما يخص تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص.

وفيما يخص متغير المسمى الوظيفي كانت النسبة الأعلى (مراجع ديوان المحاسبة)، وبلغت نسبتها (24.3%)، وهي تمثل أقل بقليل من ربع حجم العينة، يليها المسمى الوظيفي (مراجع خارجي)، ونسبة بلغت (22.7%)، ثم المسمى الوظيفي (مدير مالي)، وبلغت نسبته (21.1%)، وفي المرتبة التي تليها جاءت الوظيفة (عضو هيئة التدريس) ونسبة بلغت (17.3%)، وفي المرتبة الأخيرة جاء المسمى الوظيفي (خبير مالي قضائي)، ونسبة بلغت (14.6%)، وهذا يعني أن

من الجدول (5)، الذي يتضمن تحليل البيانات الديموغرافية للمشاركين بالدراسة يتبين أن النسبة الأعلى لمتغير المؤهل العلمي كانت لحملة الماجستير، وبلغت نسبته (45.4%)، وهي تمثل تقريبا نصف حجم العينة، وفي المرتبة التي تليه حملة البكالوريوس، وبلغت نسبتهم (31.4%)، ويليه، ونسبة (15.7%) حملة الدكتوراه، وجاء في المرتبة الأخيرة حملة الدبلوم العالي، ونسبة بلغت (7.6%)؛ بناء على ذلك يمكن القول إن البيانات تم الحصول عليها من أصحاب المؤهلات العليا، ونستطيع الاعتماد على اجاباتهم. وبالنسبة لمتغير التخصص، يلاحظ من الجدول (5) أن النسبة الأعلى كانت لتخصص المحاسبة، وبلغت (84.3%)، وتشكل هذه النسبة أكثر من ثلاثة أرباع حجم العينة، يليها تخصص إدارة أعمال، بنسبة بلغت (8.1%)، وفي المرتبة الأخيرة جاء تخصص التمويل، ونسبة (7.6%)، ويعتقد الباحثان أن



للدراسة على أن هذه الفئة أكثر خبرة
بالمجال، ويمكن الاعتماد على إجاباتهم.

10- الإجابة عن تساؤلات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة
والاجابة عن أسئلتها واختبار فرضياتها
تم استخدام المتوسطات الحسابية
والانحرافات المعيارية لتفسير الإجابة
الخاصة بآراء المشاركين فيما يتعلق
بقياس فقرات الاستبيان، وقد تم
تصنيف إجابات أفراد العينة وذلك
على النحو الاتي:

السؤال الرئيسي للدراسة: ما دور
المحاسبة القضائية في الحد من
ممارسة إدارة الأرباح في المصارف
التجارية الليبية ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم
حساب المتوسطات الحسابية
والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية
للأبعاد المكونة لهذا المحور، وذلك على
النحو التالي

كل المشاركين في الدراسة يشغلون
وظائف ذات ارتباط بموضوع الدراسة،
وهذا يرفع من قيمة إجاباتهم عن
عبارات الاستبانة.

وأخيرا فيما يخص تحليل توزيع عينة
الدراسة حسب متغير التخصص،
وذلك كما هو موضح بالجدول يتبين
أن النسبة الأعلى كانت لسنوات الخبرة
(من 5 إلى أقل من 10 سنوات) وبلغت
(31.9%)، وفي المرتبة التي تليها جاءت
سنوات الخبرة (من 10 إلى أقل من 15
سنة) ونسبة بلغت (30.8%)، ثم يليها
جاءت سنوات الخبرة (15 سنة فأكثر)
وبنسبة بلغت (21.7%)، في المرتبة
الأخيرة جاءت سنوات الخبرة (أقل من
5 سنوات) وبلغت نسبته (15.7%) من
إجمالي عينة الدراسة، وبذلك يمكن
القول إن نسبة المشتركين الذين
يتملكون خبرة من 5 سنوات، وأكثر
بلغت (84.3%)، وهذا مؤشر جيد

جدول (6) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لدور المحاسبة القضائية



م	الابعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
1.	دور اساليب المحاسبة القضائية	4.14	0.18	82.8	4
2.	دور تقنيات المحاسبة القضائية	4.80	0.14	96.0	1
3.	دور مهارات المحاسب القضائي	4.26	0.17	85.2	3
4.	دور مجالات المحاسبة القضائية	4.41	0.18	88.2	2
-	المستوى العام لدور المحاسبة القضائية	4.40	0.94	88.2	-

(0.18) ووزن نسبي (82.8%)، وبوجه عام فإن المتوسط العام لدور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة الأرباح قد بلغ (4.40) بانحراف معياري (0.94) ووزن نسبي (88.2%)، وهو مرتفع جداً مقارنة بمستوى الوزن النسبي، مما يشير إلى أن افراد العينة لديهم اتجاهات إيجابية وتوافقاً على أن المحاسبة القضائية لها دور في الحد من إدارة الأرباح.

كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات أبعاد المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات ادارة الأرباح وذلك على النحو الآتي:

يتضح من الجدول (6) أن بُعد دور تقنيات المحاسبة القضائية جاء في المرتبة الأولى، وبلغ متوسطة الحسابي (4.80) بانحراف معياري (0.14)، ووزن نسبي (96.0%)، وجاء في المرتبة الثانية بُعد دور مجالات المحاسبة القضائية وبلغ متوسطة الحسابي (4.41) بانحراف معياري (0.18) ووزن نسبي (88.2%)، وجاء في المرتبة الثالثة بُعد دور مهارات المحاسب القضائي وبلغ متوسطة الحسابي (4.26) بانحراف معياري (0.17) ووزن نسبي (85.2%)، وفي المرتبة الأخيرة جاء بُعد دور أساليب المحاسبة القضائية وبلغ متوسطة الحسابي (4.14) بانحراف معياري

جدول (7) المتوسطات، والانحرافات، والأوزان النسبية لبعدها أساليب المحاسبة القضائية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1.	تجميع الأدلة المناسبة والكافية لتأييد الدعاوي القضائية.	4.86	0.43	97.2
2.	التحرري عن الأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها.	4.63	0.59	92.6
3.	التحليل المعلمي للأدلة للتأكد من صحة وسلامة المستندات والوثائق.	4.28	0.70	85.6
4.	الفحص المستندي بهدف الحصول على معلومات.	4.85	0.35	97.0
5.	المقابلة الشخصية مع المسؤولين بهدف استخلاص الحقائق.	3.36	0.65	67.2
6.	التحريات اللازمة عن الشكاوي والادعاءات المقدمة للقضاء.	4.11	0.37	82.2
7.	المراجعة التشريعية لتقييم نظام الرقابة الداخلية.	3.80	0.80	76.0
8.	أسلوب الأداة التشخيصية لتحديد المخاطر الناتجة عن الغش.	4.10	0.47	82.0
9.	أسلوب الالتزام المنظم عند صرف أو إثبات المدفوعات الحكومية.	3.45	0.73	69.0
10.	الإجراءات التحليلية لكشف حالات الغش أو إدارة أرباح.	4.05	0.55	81.0
	المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي بالكامل	4.14	0.18	82.8

(3.36) بانحراف معياري (0.65)، ووزن نسبي (67.2%)، وبوجه عام فإن المتوسط العام لبعدها أساليب المحاسبة القضائية قد بلغ (4.14) بانحراف معياري (0.18)، ووزن نسبي (82.8)، وهو مرتفع بناء على مستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (2)، وهذا يدل على موافقة المشاركين على أغلب عبارات أساليب المحاسبة القضائية؛ مما يعني أن آراء المشاركين في الدراسة

يتضح من الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية لعبارات أساليب المحاسبة القضائية قد تراوحت ما بين (3.36-4.86)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.35-0.80)، وجاءت في المرتبة الأولى العبارة "الأولى" بمتوسط حسابي (4.86)، وانحراف معياري (0.43)، ووزن نسبي (97.2%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة العبارة "الخامسة"، وبلغ متوسطها الحسابي

توافق على دور لبعد أساليب المحاسبة
القضائية في في الحد من ممارسة إدارة
الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

جدول (8) المتوسطات، والانحرافات، والأوزان النسبية لبعث تقنيات المحاسبة القضائية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1.	تحليل الفجوة في البحث عن المستندات المفقودة التي يجب أن يكون لها تسلسل رقمي.	4.86	0.37	97.2
2.	برامج حاسوبية يستخدمها المراجع كجزء من إجراءات المراجعة.	4.82	0.42	96.4
3.	أداة تحليل الرابط لإظهار العلاقة بين الأشخاص وصلتها بالبيانات المالية.	4.78	0.49	95.6
4.	التنقيب عن البيانات ذات الحجم كبير من البيانات المخفية أو المعلومات غير المتوقعة.	4.80	0.46	96.0
5.	الدليل النقدي للتحقق من أن الحسابات النقدية في الدفاتر متفقة مع العمليات النقدية المسجلة بسجلات المصرف.	4.84	0.43	96.8
6.	تحليل النسب للبيانات المالية للحصول على مؤشرات على وجود الاحتيال من عدمه.	4.78	0.50	95.6
7.	المراقبة المستمرة لاكتشاف الاحتيال وسوء الاستخدام للأصول.	4.75	0.56	95.0
8.	أداة التشكيك في الوثائق للتأكد من صحتها.	4.80	0.46	96.0
9.	تحليل التسلسل الزمني لفحص التفاصيل من بداية حدوث الاحتيال حتى تحديد المتسبب في الاحتيال.	4.87	0.35	97.4
10.	تسلسل الدليل المالي لحماية الأدلة من التلاعب والاتلاف.	4.79	0.47	95.8
	المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي بالكامل	4.80	0.14	96.0

المحاسبة القضائية قد تراوحت ما بين
(4.75-4.87)، بانحرافات معيارية

يتضح من الجدول (8) أن
المتوسطات الحسابية لعبارات تقنيات

النسبي الموضح في الجدول (2)، وهذا يدل على موافقة المشاركين على أغلب عبارات تقنيات المحاسبة القضائية؛ مما يعني أن آراء المشاركين في الدراسة توافق على دور لبعد تقنيات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

تراوحت ما بين (0.35-0.56)، وجاءت في المرتبة الأولى العبارة "التاسعة" بمتوسط حسابي (4.87)، وانحراف معياري (0.35)، ووزن نسبي (97.4%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة العبارة "السابعة"، وبلغ متوسطها الحسابي (4.75) بانحراف معياري (0.56)، ووزن نسبي (95.0%)، وبوجه عام فإن المتوسط العام لبعد تقنيات المحاسبة القضائية قد بلغ (4.80) بانحراف معياري (0.14)، ووزن نسبي (96.0%)، وهو مرتفع بناء على مستوى الوزن

جدول (9) المتوسطات، والانحرافات، والأوزان النسبية لبعد مهارات المحاسب القضائي

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1.	الشهادة العلمية والمؤهلات المهنية التي يمتلكها المحاسب القضائي.	4.50	0.50	0.90
2.	المعرفة المحاسبية للمحاسب القضائي على تحليل وتفسير المعلومات المالية المتعلقة بالجرائم المالية	3.94	0.49	78.8
3.	الامام بالمعايير المحاسبية الدولية والمبادئ الأساسية بمهنة المحاسبة	4.19	0.40	83.8
4.	المعرفة بالمراجعة وأساليب العمل بها.	4.26	0.50	85.2
5.	فهم القوانين واجراءات المحاكم لتحديد نوع الادلة اللازمة التي يحتاجها القاضي.	4.68	0.62	93.6
6.	المعرفة بالقانون وبموضوعه المختلفة وبالجوانب الفنية والفلسفية الدقيقة فيه.	4.23	0.51	84.6

7.	مهاره المقابلات والاستجواب والقدرة على تحليل وتقييم والربط بين الاحداث.	4.08	0.50	681.
8.	الامام بعلم النفس لمرتكي الجرائم المالية.	4.22	0.45	84.4
9.	المعرفة بتكنولوجيا المعلومات لوجود بعض البيانات والادلة والجرائم المالية التي تأخذ شكل الكتروني.	4.36	0.57	87.2
10.	مهاره الاتصال الشفهية والكتابي.	4.19	0.51	83.8
المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي بالكامل		4.26	0.17	85.2

المتوسط العام لبعده مهارات المحاسب القضائي قد بلغ (4.26) بانحراف معياري (0.17)، ووزن نسبي (85.2)، وهو مرتفع بناء على مستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (2)، وهذا يدل على موافقة المشاركين على أغلب عبارات مهارات المحاسب القضائي؛ مما يعني أن آراء المشاركين في الدراسة توافق على دور لبعده مهارات المحاسب القضائي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

يتضح من الجدول (9) أن المتوسطات الحسابية لعبارات أساليب المحاسبة القضائية قد تراوحت ما بين (3.94-4.68)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.40-0.62)، وجاءت في المرتبة الأولى العبارة "الخامسة" بمتوسط حسابي (4.68)، وانحراف معياري (0.62)، ووزن نسبي (93.6%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة العبارة "الثانية"، وبلغ متوسطها الحسابي (3.94) بانحراف معياري (0.49)، ووزن نسبي (78.8%)، وبوجه عام فإن

جدول (10) المتوسطات، والانحرافات، والأوزان النسبية لبعده مجالات المحاسبة القضائية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1.	تقديم الاستشارات للزراعات ذات الطابع المالي.	4.80	0.46	0.96
2.	القيام بدور خبير في حالة التقاضي.	4.84	0.42	96.8



90.0	0.70	4.50	3. تقديم المساعدة في المفاوضات ومناقشة التسوية لفض النزاع بين الأطراف المتنازعة.
90.4	0.76	3.52	4. جمع الأدلة بالنيابة عن الجهات القانونية للفصل في الدعاوي المرفوعة امام القضاء
85.8	0.70	4.29	5. البحث عن المخالفات المحاسبية.
83.6	0.52	4.18	6. فض القضايا التي تنشأ مع شركات التأمين.
81.6	0.80	4.08	7. وضع الشكل المناسب لأسئلة التحقيق التي سيتم طرحها بناء على الأدلة المالية.
96.0	0.46	4.80	8. مساعدة القضاء في توفير المعلومات المالية اللازمة وتحليلها وتفسيرها.
86.8	0.56	4.34	9. التحري عن عمليات التلاعب لتحديد ما اذا كان هناك نشاط إجرامي مرتبط بالسجلات المالية للمصرف.
49.6	0.49	4.73	10. التحقق من حالات اشهار الإفلاس.
88.2	0.18	4.41	المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي بالكامل

نسبي (90.4%)، وبوجه عام فإن المتوسط العام لبعد مهارات المحاسب القضائي قد بلغ (4.41) بانحراف معياري (0.18)، ووزن نسبي (88.2)، وهو مرتفع بناء على مستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (2)، وهذا يدل على موافقة المشاركين على أغلب عبارات مهارات المحاسب القضائي؛ مما يعني أن آراء المشاركين في الدراسة توافق على دور لبعد مجالات المحاسبة

يتضح من الجدول (10) أن المتوسطات الحسابية لعبارات مجالات المحاسبة القضائية قد تراوحت ما بين (3.52-4.84)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.42-0.80)، وجاءت في المرتبة الأولى العبارة "الثانية" بمتوسط حسابي (4.84)، وانحراف معياري (0.42)، ووزن نسبي (96.8%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة العبارة "الرابعة"، وبلغ متوسطها الحسابي (3.52) بانحراف معياري (0.76)، ووزن



ممارسة إدارة الأرباح في المصارف
التجارية الليبية "

القضائية في الحد من ممارسة إدارة
الأرباح في المصارف التجارية الليبية.
11- اختبار الفرضيات:

يتناول هذا الجانب التحقق
من صحة فرضيات الدراسة، وذلك
على النحو الآتي:
اختبار الفرضية الرئيسة:

التي تنص على أنه " يوجد
دور للمحاسبة القضائية في الحد من

جدول رقم (11) نتائج اختبار (T-test) لعينة واحدة حول دور اساليب المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة
إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	مستوى الدلالة
دور المحاسبة القضائية	185	4.40	0.09	3	184	203.734	0.000

المتوسطين بلغت قيمة (203.734) (t)،
وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى
دلالة $\alpha = 0.05$ حيث بلغ مستوى
الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي
أصغر من مستوى الدلالة (0.05)،
وهذا يعني قبول الفرضية الرئيسة؛
مما يدل على أنه يوجد دور للمحاسبة

يتضح من الجدول رقم (11)
أن المتوسط الحسابي لدور المحاسبة
القضائية قد بلغ (4.40) بانحراف
معياري (0.09)، وبلغت قيمة الوسط
الفرضي لأداة قياس دور أساليب
المحاسبة القضائية (3)، وباختبار
دلالة الفروق الإحصائية بين



الحد من ممارسة إدارة الأرباح في
المصارف التجارية الليبية.

القضائية في الحد من ممارسة إدارة
الأرباح في المصارف التجارية الليبية
حسب آراء المشاركين في الدراسة.
ويتفرع من الفرضية الرئيسية اربع
فرضيات فرعية:

1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

التي تنص على أنه " يوجد
دور لأساليب المحاسبة القضائية في

جدول رقم (12) نتائج اختبار (T-test) لعينة واحدة حول دور اساليب المحاسبة القضائية في الحد من
ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	مستوى الدلالة
دور اساليب المحاسبة القضائية	185	4.15	0.185	3	184	84.645	0.000

وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين
المتوسطين بلغت قيمة (84.645) (t)،
وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى
دلالة $\alpha = 0.05$ حيث بلغ مستوى
الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي
أصغر من مستوى الدلالة (0.05).

يتضح من الجدول رقم (12)
أن المتوسط الحسابي لدور أساليب
المحاسبة القضائية قد بلغ (4.15)
بانحراف معياري (0.185)، وبلغت
قيمة الوسط الفرضي لأداة قياس
دور أساليب المحاسبة القضائية (3)،

2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية:
التي تنص على أنه " يوجد
دور لتقنيات المحاسبة القضائية في
الحد من ممارسة إدارة الأرباح في
المصارف التجارية الليبية"

وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية
الأولى، مما يدل على أنه يوجد دور
لأساليب المحاسبة القضائية في الحد
من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف
التجارية الليبية حسب آراء المشاركين
في الدراسة.

جدول رقم (13) نتائج اختبار (T-test) لعينة واحدة حول دور لتقنيات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في
المصارف التجارية الليبية"

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	مستوى الدلالة
دور تقنيات المحاسبة القضائية	185	4.81	0.143	3	184	172.136	0.000

أصغر من مستوى الدلالة (0.05)،
وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية
الثانية؛ مما يدل على أنه دور لتقنيات
المحاسبة القضائية في الحد من
ممارسة إدارة الأرباح في المصارف
التجارية الليبية حسب آراء المشاركين
في الدراسة.

الفرضية الفرعية الثالثة:

التي تنص على أنه " يوجد
دور لمهارات المحاسب القضائي في

يتضح من الجدول رقم (13)
أن المتوسط الحسابي لدور تقنيات
المحاسبة القضائية قد بلغ (4.81)
بانحراف معياري (0.143)، وبلغت
قيمة الوسط الفرضي لأداة قياس دور
تقنيات المحاسبة القضائية (3)،
وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين
المتوسطين بلغت قيمة (172.136) (t)،
وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى
دلالة $\alpha = 0.05$ حيث بلغ مستوى
الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي

الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية "

جدول رقم (14) نتائج اختبار (T-test) لعينة واحدة حول دور مهارات المحاسب القضائي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	مستوى الدلالة
دور مهارات المحاسب القضائي	185	4.26	0.176	3	184	97.733	0.000

وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية الثالثة؛ مما يدل على أنه يوجد دور لمهارات المحاسب القضائي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية حسب آراء المشاركين في الدراسة.

الفرضية الفرعية الرابعة:

التي تنص على أنه " يوجد دور لمجالات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية. "

يتضح من الجدول رقم (14) أن المتوسط الحسابي لدور مهارات المحاسب القضائي قد بلغ (4.26) بانحراف معياري (0.176)، وبلغت قيمة الوسط الفرضي لأداة قياس دور مهارات المحاسب القضائي (3)، وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطين بلغت قيمة (t) (97.733)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)،

جدول رقم (15) نتائج اختبار (T-test) لعينة واحدة حول دور مجالات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	مستوى الدلالة
دور مجالات المحاسبة القضائية	185	4.41	0.189	3	184	101.548	0.000

12- نتائج الدراسة النظرية واختبار

الفرضيات

من خلال دراسة الإطار النظري، والتحليل لبيانات الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي أيدت فرضيات الدراسة، واتفقت مع الدراسات السابقة على أنه يوجد دور للمحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

1- أن تطبيق المحاسبة القضائية يحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف من خلال (الأساليب والتقنيات المحاسبة القضائية) مع توفر المقومات في المحاسب القضائي من ناحية الخبرة والكفاءة في مجال المحاسبة والمراجعة والقانون.

يتضح من الجدول رقم (15)

أن المتوسط الحسابي لدور مجال التسليم، والخدمة، والدعم قد بلغ (4.41) بانحراف معياري (0.189)، وبلغت قيمة الوسط الفرضي لأداة قياس دور مجال التسليم، والخدمة، والدعم (3)، وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطين بلغت قيمة (101.548) (t)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية الرابعة؛ مما يدل على أنه يوجد دور لمجالات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية حسب آراء المشاركين في الدراسة.



6- قبول الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أنه "يوجد دور لمهارات المحاسب القضائي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية".

7- قبول الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص أنه "يوجد دور لمجالات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية".

13- التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن اقتراح بعض التوصيات:

1. ضرورة العمل على تطبيق المحاسبة القضائية في البيئة المصرفية لما لها من دور في الحد من إدارة الأرباح.

2. إقامة محاضرات تثقيفية وتوعوية للموظفين في المصارف عن خطر التلاعب بالبيانات في المدى البعيد.

2- إن ظاهرة إدارة الأرباح أثرت على العديد من المصارف، من خلال جودة القوائم المالية الصادرة عنها، بالتالي فإن للمحاسبة القضائية دور في اكتشاف الغش والتلاعب في البيانات المالية قبل نشرها.

3- قبول الفرضية الرئيسية أنه "يوجد دور لتطبيق المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية بالمصارف التجارية الليبية".

4- قبول الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه "يوجد دور لاساليب المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية".

5- قبول الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه "يوجد دور لتقنيات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية".



والاقتصاد، المجلد (7)، العدد (20)،

ص 156-136.

- أحمد، نبيل ياسين، سرور،

عبير عبدالكريم إبراهيم (2021). دور

المحاسبة القضائية في الحد من

ممارسات إدارة الأرباح: مجلة

المحاسبة والمراجعة، العدد (3)، ص

558-424.

- نور، عبدالناصر إبراهيم،

العواودة، حنان (2017). إدارة الأرباح

واثرها على جودة الأرباح المحاسبية:

دراسة اختبارية على الشركات

الصناعية الأردنية المساهمة العامة،

المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد

(13)، العدد (2)، ص 179-161.

- البطرني، رنا محمد (2023).

قياس درجة ممارسات إدارة الأرباح في

القطاع المصرفي المصري، المجلة

العربية للإدارة، المجلد (43)، العدد

(2)، ص 63-51.

3. الاستفادة من تجارب الدول

المجاورة في تطبيق المحاسبة القضائية

وانعكاس تطبيقها على البيئة

الاقتصادية.

4. ضرورة اعتماد مادة

المحاسبة القضائية في المنهج التعليمي

بالجامعات للخروج بأجيال تواكب

التطور المالي، وتكون لديها قدرة

لاكتشاف أي تلاعب أو غش أو احتيال

في البيانات المالية التي امامها قبل أن

تتحول إلى قضايا مالية تهدد الوضع

المالي، ولحل أي نزاع مالي يعرض عليها.

5. تشجيع المحاسبين بالالتحاق

بالدورات التي تساعدهم في التعامل

مع المعاملات المالية وخاصة التي يكون

المصرف طرف فيها.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- أحمد، موفق، و خضير، حلا

(2010). الاستثمار الأجنبي وأثره في

البيئة الاقتصادية، مجلة الإدارة



- السردى، همام عبد الله علي
(2012). تقييم أدوات البحث
المستخدمة في البحوث التربوية لدى
طلبة الدراسات العليا في الجامعة
الإسلامية بغزة. رسالة ماجستير،
جامعة الإسلامية، غزة.

- السيسى، نجوى أحمد
(2006). دور المحاسبة القضائية في
الحد من ظاهرة الغش في القوائم
المالية - دراسة ميدانية، المجلة
العملية للاقتصاد والتجارة، المجلد
(1)، العدد (1)، الصفحات 33-84.

- المدحجي، محمد (2010).
أهمية التشريعات والمعايير
التخطيطية في الحفاظ على البيئة
الحضرية، مجلة العلوم
والتكنولوجيا، المجلد (15)،
العدد (2)، الصفحات 3-18.

- الوكيل، حسام (2018).
مدخل مقترح لاستخدام المحاسبة

- الجليلي، مقداد أحمد،
وجميل، رافي نزار (2012). دور
المحاسب القضائي في الكشف
والتصدي لعمليات غسل الأموال-
دراسة حالة في مكتب التحقيقات
الفدرالي، مجلة الإدارة والاقتصاد،
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة
الموصل، السنة (35)، العدد (93)،
ص 107 - 138

- الحربي، عيد عوض (2020).
مدخل مقترح لأثر استخدام المراجعة
القضائية في الحد من ممارسات إدارة
الأرباح بالتطبيق على البيئة الكويتية،
رسالة دكتوراه في المحاسبة غير
منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها.

- الداود، رولا خالد (2014).
المشكلات والتحديات التي تواجه مهنة
المحاسبة، المؤتمر العربي السنوي
العام الاول، المنظمة العربية للتنمية
الإدارية، العراق.



الاحتيايل المالي في الوحدات
الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية
التجارة - الجامعة الإسلامية، غزة.

- صديق، محمد أبكر (2022).

واقع تطبيق المحاسبة القضائية في
المصارف السودانية، المجلة العربية
للنشر والتوزيع، المجلد (5)، العدد
(42)، ص 880-863.

- عبدالقادر، حيرشي (2023).

دور تقنيات المحاسبة القضائية
التحقيقية في الحد من ممارسات
الفساد المالي والإداري، مجلة المقرزي
للدراستات الاقتصادية والمالية،
المجلد (7)، العدد (1)، ص 332-310

- عبدالله، منى (2017). أثر

تطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية في
الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في
الشركات المساهمة العامة الأردنية
من وجهة نظر المحاسبين القانونيين،

القضائية في مكافحة عمليات غسل
الأموال في البيئة المصرية، مجلة
الفكر المحاسبي، المجلد (22)، العدد
(6)، ص 252-165.

- سالم، أحمد محمد كامل
(2010). خدمة التقصي المالي القانوني
في مصر: الطلب على الخدمة
والتنظيم المهني لها في بيئة الممارسة
المهنية، المجلة العلمية التجارة
والتمويل، كلية التجارة، جامعة
قنطا، العدد (1)، ص 69-1.

- سامي، مجدي محمد
(2002). دور المحاسبة القضائية في
تشخيص واكتشاف عمليات الاحتيايل
والخداع المالي، مجلة البحوث
التجارية، المجلد (4)، العدد (1)، ص
171-133.

- شعبان، انعام عثمان
(2016). مدى توافر مقومات تطبيق
المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات



<https://uofbejar.net/index.php/new/article/view/9>

- غنيم، محمود رجب يس
(2014). نحو إطار متكامل لاستخدام
المراجعة القضائية في منع واكتشاف
الغش في البيئة المصرية، المجلة
العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية
التجارة، جامعة عين شمس، العدد
(4)، ص 137-228.

- قمبر، جميلة سعيد (2014).
قياس مدى إدراك أهمية المحاسبة
الجنائية وضرورة دمجها في مناهج
التعليم العالي لدى أعضاء هيئة
التدريس بأقسام المحاسبة في
الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية،
المجلة الجامعة، المجلد (1)، العدد
(16)، ص 213-242.

- مسعود، حميد السنوسي
(2016). مدى إدراك الخبير الحسابي
الليبي لمتطلبات المحاسبة القضائية -

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال،
المجلد (7)، العدد (1)، ص 199-225.

- عبدالله، خالد امين (2020).
اصول المحاسبة، كلية الاقتصاد
والتجارة الجامعة الاردنية. ط2.
جمعية عمال المطابع التعاونية.
عمان. الأردن.

- عليمت، طارق (2016). دور
تطبيق المحاسبة القضائية في
الشركات الصناعية المساهمة الاردنية
في الحد من التهرب الضريبي - من
وجهة نظر المحاسبين القانونيين
الأردنيين. رسالة ماجستير غير
منشورة، جامعة آل البيت، المفرق،
الأردن.

- عمار، غازي إبراهيم (2021).
إدارة المعرفة المحاسبية ودورها في
تطوير الكوادر المحاسبية في
المؤسسات الحكومية العراقية .



Dirasat in Economics and Business Journal

Faculty of Economics - University of Benghazi

Volume 42 ISSUE 1

Year 2023

مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة

كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

المجلد 42

العدد الأول لسنة 2023



University Utara Malaysia,

Malaysia.

—Enofe, A. O., Omagbon,

P., & Ehigiator, F. A. (2015).

Forensic Audit and Corporate

Fraud, IIARD International

Journal of Economics and

Business Management, Vol. 1,

No. 8, pp. 55-64.

—Ezekwesilr.(2021).

Forensic Accounting and

Corporate Governance in

Nigerian Banking Sector, African

journal of Business and Economic

Development, Vol. 1, No. 10,

pp.16—26.

—Healy, P.M., & Wahlen,

J.M., (2008). A review of the

earnings management literature

and its implications for standard

دراسة استكشافية ، رسالة

ماجستير، الأكاديمية الليبية،

مصراته.

— تقرير ديوان المحاسبة الليبي

2022-2021

ثانيا : المراجع الاجنبية :

—Barghathi, Y., Collison,

D., & Crawford, L. (2017).

Earnings management in Libyan

commercial banks:perceptions of

stakeholders', Int. J. Accounting,

Auditing and

PerformanceEvaluation, Vol. 13,

No. 2, pp. 123-149.

—Bhasin, M. L. (2007).

Forensic Accounting: A New

Paradigm for Niche Consulting

the Chartered Accountant,

(Unpublished master's thesis),



- Messmer, M. (2004).
Exploring Options in Forensic
Accounting,
—National Public
Accountant, Vol. 5, No. 3, pp. 19-
20.
- Oyedokun, G. E. (2016).
Forensic Accounting Investigation
Techniques: Any Rationalization?
Available at: [https://ssrn.com/
abstract=2910318](https://ssrn.com/abstract=2910318): 1-17.
- Prabowo, H. Y. (2013).
Better, Faster, Smarter
Developing a Blueprint for
Creating Forensic Accountants,
Journal of Money Laundering
Control, Vol. 16, No. 4, pp. 353-
378.
- Sani S., Ibrahim,S., &
Sule, A. (2019). The Effect of
setting, Accounting Horizons, Vol.
13, No. 4, pp. 365–383.
- Krejcie, R. V., & Morgan,
D. W. (1970). Determining
sample size for research
activities. Educational and
Psychological Measurement, Vol.
30, No. 3, pp. 607–610.
- Mckittrick, C. (2009).
Forensic Accounting it's Broader
Than You Think and Can
—Help Your Organization.
Journal of Forensic Accounting,
Vol. 1, No. 1, pp. 3-4.
- Mehta, G.S., & Mathur, T.
(2007). Preventing financial fraud
through forensic accounting. The
chartered accountant, pp. 1575-
1580.



Dirasat in Economics and Business Journal

Faculty of Economics - University of Benghazi

Volume 42 ISSUE 1

Year 2023

مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة

كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

المجلد 42

العدد الأول لسنة 2023



—Weygandt, J., Kimmel,
Paul, D., & Kieso, D. E. (2018).
Accounting Principles, (13th
Edition), Hoboken, New Jersey,
United States: Wiley.

Forensic Accounting Investigation
in Detecting Financial Fraud: A
Study in Nigeria, International
Journal of Academic Research in
Business and Social Sciences, Vol.
9, No. 2, pp. 545-553.



أثر تطبيق متطلبات الحوكمة على جودة التقارير المالية: "دراسة على المصارف التجارية الليبية"

أ.جمعة محمد الأوجلي،² د. عبد السلام أحمد الكزة،³ د. أنس عبد القادر عامر.

1. محاضر مساعد - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

2. أستاذ مشارك - قسم المحاسبة - جامعة بنغازي - abdsalam.alkizza@uob.edu.ly

3. أستاذ مساعد - قسم المحاسبة - جامعة بنغازي - Anas.amer@uob.edu.ly

DOI: <https://doi.org/10.37376/deb.v42i1.6811>

Published: 27.07.2024

معلومات المقالة:

الكلمات المفتاحية: لا يوجد

الملخص:

اهتمت العديد من الدراسات باختبار تأثير تطبيق أدوات الحوكمة على الجوانب المختلفة لأنظمة وإداء المؤسسات. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير تطبيق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي على جودة التقارير المالية المنشورة من ناحية العرض والتصنيف والافصاح. استخدمت الدراسة مدخل دراسة الحالات المتعددة للتحقق بشكل معمق من وجود علاقة بين الالتزام بمتطلبات الحوكمة (التي تم استكشافها من خلال مقابلات شخصية مع أمناء سر وأعضاء مجلس إدارة وهيئة مراقبة في المصارف الثلاثة المشاركة) والبيانات المالية المنشورة والتي تم وتقييم جودتها وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية. توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن المصارف تحت الدراسة ملتزمة إلى حد بعيد بمتطلبات دليل الحوكمة الصادر عن المصرف المركزي مع اختلافها في تاريخ التطبيق، كما أن تطبيقها للمتطلبات عزز من جودة البيانات المالية المنشورة.

202©4 .Benghazi. University.

This.open.Access.article.is

Distributed under a

[CC BY-NC-ND 4.0 licens](https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)



Scan QR & Read Article Online.



The Impact of Applying Corporate Governance Requirements on Financial Reports Quality of the Libyan Banks

¹Mr. Jummah Mohammed Alwjali, ²Dr. Abdelsalam Ahmed Alkizza, ³Dr. Anas Abdulgader Amer.

1. Assistant Lecturer- University of Benghazi.
2. Associate Professor-Accounting Department-University of Benghazi- abdelsalam.alkizza@uob.edu.ly.
3. Assistant Professor-Accounting Department-University of Benghazi- Anas.amer@uob.edu.ly.

Abstract

Previous research test the impact of corporate governance on different aspects of organizational systems and performance. This study aims to test the impact of the application of governance guidance issued by Libyan Central Bank on the quality of the financial reports of Libyan commercial banks. For this purpose, the study uses a multiple case study approach to deeply investigate and explore this supposed relationship. Semi-structured interviews with board members show that the participated banks are, to a very large extend, follow the Central Bank governance guidance. Moreover, the content analysis revealed that the application of corporate guidance has led to an improvement in the quality of the published financial reports.

Keywords: None.

1. مقدمة
اهتم البحث في المجال الإداري والمالي
بتأثير الحوكمة ومتطلباتها على أنشطة
المؤسسات وأنظمتها وممارساتها وأدائها
وتقاريرها. والمحاسبة كنظام
للمعلومات تأثرت كغيرها بتطبيقات
الحوكمة وحظيت بنصيبها المهم من
البحث والذي تميل نتائجه بشكل كبير
إلى وجود علاقة إيجابية بين الالتزام
بمتطلبات الحوكمة وتحسن وتطور
الأنظمة والتطبيقات المحاسبية
والمالية.



أبرزت الحاجة إلى تطوير وتبني مبادئ
حوكمة المؤسسات. أوجد ذلك علاقة
افتراضية بين تطبيق مبادئ الحوكمة
وجودة البيانات المالية، قادت الباحثين
إلى قياسها في بيئات اقتصادية متقدمة
ونامية. على مستوى الاقتصاديات
المتقدمة، يؤكد Cohen وآخرون
(2011)، اعتماداً على استبيان شمل
342 رجل أعمال أمريكي، أن هناك
تأثيراً إيجابياً لتطبيق متطلبات حوكمة
الشركات (متمثلة في حجم واستقلالية
مجلس الإدارة، ملكية المديرين
التنفيذيين للأسهم، وخبرة لجنة
المراجعة) على جودة التقارير المالية.
كما يرى Bonetti وآخرون (2016) أن
وجود مجلس إدارة قوي له تأثير إيجابي
على جودة التقارير المالية أقوى من
فرض الدولة لمعايير المحاسبة الدولية
أو مبادئ الحوكمة. أيضاً، يخلص
Hussainey & Barakat (2013) إلى أن
استقلالية مجلس الإدارة، وزيادة
فعالية لجنة المراجعة تساهم في

تأتي هذه الدراسة كمساهمة
في الجهد البحثي من خلال تبني أسلوب
الحالات المتعددة - Multiple case-
study approach لاستكشاف العلاقة
بين الالتزام بمتطلبات دليل الحوكمة
المصرفي الصادر عن مصرف ليبيا
المركزي وجودة التقارير الختامية لعدد
من المصارف التجارية الليبية.
استخدمت الدراسة أداتين رئيسيتين
لجمع البيانات. استهدفت المقابلة
الشخصية شبه المنظمة - Semi-
structured interview أعضاء
مجالس إدارة وأمناء سر المصارف
الثلاثة للوقوف على مدى التزام
المصارف بمتطلبات الحوكمة، فيما
استهدف تحليل محتوى التقارير
الختامية مدى تطور وتحسن محتواها
واستيفائها لمتطلبات الحوكمة ومعايير
المحاسبة الدولية.

2.مراجعة الأدب

يعتبر هدف تحسين جودة
البيانات المالية من أهم الأهداف التي



تؤكد دراسة عبد الفتاح (2013) على أن حجم لجنة المراجعة والخبرة المالية لأعضائها تؤثر ايجابياً على جودة التقارير المالية وبالتالي تقرير المراجع الخارجي. في دراسة على عدد 112 شركة غير مالية مدرجة في البورصة المصرية، توصل عزازي (2019) إلى أن الحوكمة الفعالة تلعب دوراً محورياً في تحسين جودة البيانات المالية خاصة من حيث توقيت النشر. كما وجد غريب وآخرون (2020) أن هناك علاقة إيجابية بين وجود آليات حوكمة (مثل لجان المراجعة، ونظام رقابة داخلية فعال، وغيرها) وجودة التقارير المالية وتحسين مستويات الربحية. تدعم دراسة حسين (2020) التي شملت 56 شركة مصرية هذه العلاقة، حيث وجدت أن الالتزام بآليات الحوكمة تدعم جودة التقارير المالية، ومع وجود إدارة تنفيذية كفؤة، يرتفع مستوى كفاءة القرارات الاستثمارية. بالمقابل، توصل عطية (2021)، في دراسته التي

تحسين جودة تقارير المخاطر في المصارف الأوروبية. أيضاً، أهتم البحث المحاسبي في الاقتصاديات النامية بالعلاقة بين الحوكمة والبيانات المالية بأبعادها المختلفة (محتوى التقارير، توقيت إصدارها، موضوعية البيانات، ومدى ملائمة المعلومات المالية لقرارات الاستثمار، وغيرها). يخلص عثمان (2016) إلى أن معظم الشركات المدرجة بالأسواق المالية العربية ملتزمة بتطبيق مبادئ الحوكمة (ربما يعزى ذلك للالتزام الذي تفرضه تشريعات الأسواق المالية)، وأن عوامل مثل حجم مجلس الإدارة واستقلاليته غير مؤثرة على جودة التقارير المالية مؤكداً وجود إدارة للأرباح بدرجات متفاوتة بين هذه الشركات. يستنتج عبدالله (2016) أن لجان الحوكمة، وخاصة لجنة المراجعة، تساهم في تعزيز الإفصاح والشمول في التقارير المالية.

دراسة الحربي (2021) والتي

شملت المصارف المدرجة بسوق المال

السعودي توصلت إلى وجود تأثير

إيجابي لبعض آليات الحوكمة (حجم

مجلس الإدارة واستقلالية لجنة

المراجعة) على جودة التقارير المالية،

بينما لا يوجد أي تأثير لآليات أخرى

(استقلالية مجلس الإدارة، دورية

اجتماعات لجنة المراجعة، ودورية

اجتماعات مجلس الإدارة) على جودة

التقارير.

3. مشكلة الدراسة:

تحظى مبادئ وآليات

الحوكمة باهتمام كبير من قبل

الباحثين، في بيئات اقتصادية متقدمة

ونامية، خاصة وأنها اقترحت كحل

للمشاكل التي عانت منها المؤسسات

الاقتصادية وأدت إلى فشل العديد

منها. على سبيل المثال، تم اختبار تأثير

خصائص مجلس الإدارة ولجان

المراجعة على جودة التقارير المالية

(Cohen وآخرون، 2011؛ عبدالفتاح،

شملت 30 شركة مدرجة بالبورصة

المصرية، إلى وجود تأثير سلبي للجان

المراجعة على توقيت إصدار التقارير

المالية.

أكدت نتائج عدد من

الدراسات الدور الذي تلعبه حوكمة

المؤسسات في الحد من ممارسة الأرباح

(بن لسود، 2015)، وتحسين جودة

ودقة البيانات المالية (عاد وآخرون،

2018؛ لمين، 2021؛ نورالدين وبن

زاف، 2019؛ مكاوي، 2019؛)،

وتحسين الأداء المالي (البشيري،

2017)، وتطوير مهنة المحاسبة

والمعلومات المالية (بوقندورة، 2021)،

وتوفير تقارير ملائمة وذات صلة

بالقرارات الاستثمارية (خيرالله،

2021). كما خلصت دراسة حديثة قام

بها المطيري (2022) إلى أن الحوكمة

الالكترونية تساهم في تحقيق النزاهة

والموضوعية وتزيد من درجة ملائمة

المعلومات المحاسبية وموثوقيتها.



المؤسسات بشكل عام، وفي القطاع المصرفي على وجه الخصوص؛ حيث صدر القرار 134 لعام 2006م الذي يلزم الشركات الليبية بتطبيق حوكمة الشركات، تلاه إصدار دليل حوكمة المصارف عام 2010. يؤكد جبريل (2018) أن هناك قصوراً في تطبيق آليات الحوكمة في معظم المؤسسات المالية، ويخلص الدرياق والعبيدي (2021) إلى وجود قصور في تطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة من قبل المصرف المركزي والمصارف التجارية الليبية. بالمقابل، أجرى عامر (2020) دراسة شملت ثلاث آليات حوكمة داخلية (مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، وجودة وظيفة المراجعة الداخلية) ووجد أن لها تأثيراً إيجابياً على جودة التقارير المالية المنشورة والحد من الفساد المالي والتجاوزات الإدارية. في ضوء ذلك، تحاول هذه الورقة البحثية استكشاف "مدى تأثير متطلبات الحوكمة المطبقة في

Hussainey & Barakat: 2013،
Bonetti وآخرون، 2016؛
عبدالله، 2016؛ البشير، 2017؛ عاد وآخرون، 2018؛ نورالدين وبن زاف، 2019؛ مكاوي، 2019؛ عامر، 2020؛ خيرالله، 2021؛ عطية، 2021؛ الحربي، (2021)، ودراسة تأثير تبني آليات الحوكمة الداخلية والخارجية (المراجعة الداخلية والخارجية والرقابة الداخلية، والافصاح والشفافية) على جودة التقارير المالية (بن لسود، 2015؛ غريب وآخرون، 2020؛ الدرياق والعبيدي، 2021)، وقياس تأثير تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية من حيث التوقيت (عزازي، 2019)، ومن حيث الاعداد والافصاح (لمين، 2021)، ومن حيث الملائمة والموثوقية (المطيري، 2022) برغم ذلك، يمكن ملاحظة ندرة البحث في هذا المجال على مستوى المؤسسات الليبية. ربما يعود ذلك لتأخر تطبيق آليات الحوكمة في هذه



لدراسات مستقبلية في هذا المجال،
كما يمكن ان تمثل دليلاً عملياً مدعوماً
بمنهجية علمية موثوقة يساعد
القائمين على المؤسسات الاقتصادية
على تطوير وتبني آليات حوكمة تناسب
أهدافها وتطلعاتها.

5. منهجية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة
الاستكشافية إيجاد علاقة موضوعية
بين متغيراتها من خلال قياس مدى
التزام المصارف بمتطلبات دليل
الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا
المركزي وربطه بمقاييس جودة التقارير
المالية التي تفرضها معايير المحاسبة
الدولية والمتعلقة بالعرض والتصنيف
والإفصاح. لتحقيق ذلك، تستخدم
الدراسة مدخل الحالات المتعددة
Multiple case-studies approach مع
طرق مختلفة لتجميع البيانات
وتحليلها احصائياً.

6. حالات الدراسة:

المصارف التجارية الليبية على جودة تقاريرها المالية المنشورة"

4. أهداف الدراسة:

تحاول هذه الدراسة بيان
تأثير تطبيق متطلبات الحوكمة على
جودة تقارير المصارف التجارية
المنشورة. لتحقيق ذلك، تهدف إلى
التعرف على مدى تقبل ومستوى
تطبيق المصارف لمتطلبات الحوكمة،
والوقوف على جودة التقارير المالية
المنشورة من حيث العرض والتصنيف
والإفصاح.

وتعد هذه الدراسة امتداداً
للاهتمام البحثي المتزايد المتعلق
بمحاولة الوصول إلى إطار نظري يشرح
العلاقة بين تطبيق متطلبات وآليات
الحوكمة وتأثيرها الإيجابي على الأداء
المؤسسي بجوانبه المختلفة المتضمنة
إعداد التقارير، الإنتاجية والعمليات
الداخلية، الأداء المالي، رضا العاملين
والعملاء والملاك. عليه، يمكن أن
تشكل الدراسة إضافة للبحث وأساس



مجالس إدارة المصارف الثلاثة المشاركة، هدفت إلى تجميع معلومات أولية حول بداية التطبيق الفعلي لدليل الحوكمة ومدى التزام المصارف بمتطلباته بشكل عام، وشكلت أساساً ساعد بشكل كبير في تصميم أسئلة المقابلة الشخصية المنظمة semi-structured interview والتي استهدفت 39 مشاركاً (21 عضو مجلس إدارة، 15 مدير إدارة، 3 موظفين إدارة مراجعة داخلية). كما استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى content analysis للتقارير المالية المنشورة للفترة التالية لتطبيق دليل الحوكمة من حيث العرض والافصاح والمحتوى بالمقارنة مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة (المعيار رقم 1: عرض القوائم المالية، والمعيار رقم 9: الأدوات المالية). جدول (1) يبين التقارير المالية التي تم تحليلها لكل مصرف من المصارف المشاركة.

ارتكزت الدراسة على ثلاثة حالات دراسية تعتبر من أكبر المصارف التجارية في ليبيا وهي:
- مصرف الجمهورية: مصرف مملوك للقطاع العام وتقع إدارته الرئيسية بمدينة طرابلس. يعتبر من أكبر مصارف ليبيا بحجم أصول بلغ 20 مليار دينار ليبي وعدد فروع 146.
- مصرف التجارة والتنمية: قطاع خاص وتقع إدارته الرئيسية بمدينة بنغازي وعدد فروعه 16.
- المصرف التجاري الوطني: مصرف مملوك للقطاع العام وتقع إدارته الرئيسية بمدينة البيضاء وعدد فروعه 69.
7. طرق جمع البيانات:
اعتمدت الدراسة على المقابلة الشخصية والتقارير المالية كمصادر رئيسية لجمع البيانات. استخدمت الدراسة أسلوب المقابلة الشخصية على مرحلتين؛ بدأت بمقابلات مفتوحة مع أمناء سر

جدول رقم (1): التقارير المالية المستخدمة في تحليل المحتوى

البيان	التقارير المالية المتوفرة بعد تطبيق الحوكمة
مصرف الجمهورية	التقارير المالية للأعوام 2012 إلى 2017
مصرف التجارة والتنمية	التقارير المالية للأعوام 2011 إلى 2020
المصرف التجاري الوطني	بدأ تطبيق دليل الحوكمة عام 2021

7. تحليل البيانات:

يبين هذا الجزء تحليلاً وصفيًا للجزء المتعلق بالبيانات الديموغرافية للمشاركين في الدراسة، والتي تم جمعها من خلال استمارة المقابلة الشخصية المهيكلية حيث

تعكس البيانات الواردة في الجزء الأول من استمارة الاستبيان مجموعة من المتغيرات وهي: (المؤهل العلمي، التخصص، الوظيفة، الخبرة، والمشاركات في الدورات والندوات التخصصية).

جدول (2): معلومات عن المشاركين في الدراسة

المؤهل العلمي	دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	ليسانس	دبلوم عالي
	33.3 %	30.8 %	23.1 %	7.7 %	5.1 %
التخصص	المحاسبة	إدارة الأعمال	التمويل والمصارف	اقتصاد	القانون
	48.7 %	23.1 %	7.7 %	12.8 %	7.7 %
الوظيفة	عضو مجلس إدارة	مدير إدارة عليا	مراجع داخلي		
	53.8 %	38.5 %	7.7 %		
سنوات الخبرة	أقل من 5	5 إلى 10	10 إلى 20	أكثر من 20	
	12.8 %	41 %	20.6 %	25.6 %	
المشاركة في الدورات والندوات	صفر	1 إلى 5	6 إلى 10	أكثر من 10	
	7.7 %	12.8 %	30.8 %	48.7 %	

الجامعية في التخصصات ذات العلاقة بمهامهم (العلوم الإدارية والمالية

يبين جدول (2) أن جميع المشاركين في الدراسة من ذوي المؤهلات

تتجاوز خمسة أعوام ومشاركون في دورات وندوات تدريبية في مجالهم الوظيفي.

والاقتصاد والقانون)، حوالي 64% منهم يحملون مؤهلات عليا (دكتوراه وماجستير)، أكثر من نصفهم أعضاء مجالس إدارة، معظمهم يملكون خبرة

جدول (3): استقصاء عن التزام المصارف المشاركة بتطبيق أساسيات دليل الحوكمة

البيان	مصرف الجمهورية	مصرف التجارة والتنمية	المصرف التجاري الوطني
1	عام 2012	عام 2010	عام 2021
2	9	9	9
3	نعم	نعم	نعم
4	3	2	3
5	نعم	نعم	نعم
6	نعم	نعم	نعم
7	نعم	نعم	نعم
8	نعم	نعم	نعم
9	نعم	نعم	نعم
10	نعم	0	0
11	نعم	نعم	نعم
12	نعم	نعم	نعم

ذلك على عدم وجود علاقة بين طبيعة ملكية المصرف (عامة أو خاصة) والالتزام بتطبيق متطلبات المصرف المركزي. بالمقابل، تأخر تطبيق المصرف التجاري الوطني لدليل الحوكمة يجعل من غير الممكن قياس التأثير على البيانات المالية المنشورة. عليه استبعد

اختلفت استجابة المصارف المشاركة في الدراسة لتعليمات المصرف المركزي فيما يتعلق بتطبيق دليل الحوكمة. مصرف التجارة والتنمية باشر تطبيق الدليل بمجرد صدوره، ومصرف الجمهورية بعده بعامين، فيما تأخر التجاري الوطني في تطبيق الدليل إلى عام 2021. ربما يدل

جدول (4) يبين بتفصيل أكثر آراء المشاركين في الدراسة حول تطبيق متطلبات الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة. يلاحظ تأكيد جميع المشاركين بأن مجلس الإدارة يقوم باختيار رئيسه، وعدم وجود علاقة قري لأى من أعضاء المجلس والمراجعين الخارجيين، وعدم ارتباطهم بأي أطراف لها مصالح اقتصادية مع المصرف، والتأكيد على استقلالية إدارة الامتثال وإدارة المراجعة الداخلية، وتقيد مراجعي الحسابات بالمعايير والتشريعات التي تحكم عملهم.

المصرف من دراسة العلاقة بين تطبيق الدليل وجودة البيانات المالية. من خلال الجدول يمكن القول إن تطبيق المصارف المشاركة للدليل مقبول إلى حد كبير من ناحية حجم مجلس الإدارة، دورية الاجتماعات وكفائتها، وجود أعضاء مستقلين وعددهم، تكوين لجان الحوكمة الأساسية واجتماعاتها. باستثناء مصرف الجمهورية، لم تعتمد المصارف المشاركة في الدراسة إلى تكوين لجان اختيارية. مع ذلك، يرى أمناء سر مجالس الإدارة ان هناك قصوراً في تطبيق دليل الحوكمة في المصارف الثلاثة.

جدول (4): آراء المشاركين حول متطلبات الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1 يقوم مجلس الإدارة باختيار رئيس المجلس	3.00	0
2 تتمتع إدارة الامتثال بدرجة عالية من الاستقلالية	2.92	0.35
3 لا يرتبط أعضاء المجلس بعلاقة قري بالمراجع الخارجي	2.90	0.31
4 لا يرتبط أعضاء المجلس بأي أطراف لها مصالح اقتصادية مع المصرف	2.87	0.41
5 يتقيد مراجعي الحسابات بجميع المعايير والتشريعات التي تحكم عملهم	2.85	0.37
6 يدعم مجلس الإدارة استقلالية إدارة المراجعة الداخلية	2.79	0.61

الخارجي وتحديد اتعابه وتقييم كفاءته، ثم الرقابة على عدالة وشفافية البيانات المالية، يلهمها دراسة برنامج المراجعة الخارجية وإبداء الرأي حياله، ثم تقييم وظيفة المراجعة الداخلية، وأخيراً دراسة المخاطر المصرفية وفقاً لمقررات لجنة بازل بمتوسط حسابي بلغ 2.54 وانحراف معياري 0.72.

جدول (5) يعرض مدى التزام المصارف المشاركة بمتطلبات دليل الحوكمة فيما يتعلق بلجنة المراجعة. يبين الجدول أن الإجابات تدعم الالتزام بالدليل حيث حصل متطلب تقديم توصيات بتكليف مدير المراجعة الداخلية واعفائه على أعلى نسبة موافقة بمتوسط حسابي بلغ 2.92 وانحراف معياري 0.27، يليه متطلب التوصيات بخصوص تعيين المراجع

جدول (5): آراء المشاركين حول متطلبات الحوكمة المتعلقة بلجنة المراجعة

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1 تقدم لجنة المراجعة توصيات فيما يتعلق بتكليف مدير المراجعة الداخلية وإعفائه	2.92	0.27
2 تقدم لجنة المراجعة توصيات بخصوص تعيين المراجع الخارجي وتحديد اتعابه	2.87	0.34
3 تتولى لجنة المراجعة تقييم كفاءة واستقلالية المراجع الخارجي	2.87	0.34
4 تقوم لجنة المراجعة بالرقابة على عدالة وشفافية البيانات المالية	2.82	0.56
5 تقوم لجنة المراجعة بدراسة برنامج المراجعة الخارجية وإبداء رأيها حياله	2.79	0.41
6 تتولى لجنة المراجعة تقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية	2.72	0.60
7 تتولى لجنة المراجعة دراسة المخاطر المصرفية وفقاً لمقررات لجنة بازل	2.54	0.72

انحراف معياري 0.16) الخاص بإجابات المشاركين عن متطلب تقييم اللجنة السنوي لمهام وخطط وإجراءات وهيكل المخاطر وتعديلها وفق الظروف

يدعم جدول (6) التزام المصارف المشاركة بمتطلبات دليل الحوكمة المتعلقة بلجنة المخاطر حيث يتراوح المتوسط الحسابي من 2.97

إدارة مستقلين، تأهيل أعضاء اللجنة في مجال المخاطر المصرفية، كفاية العنصر البشري والموارد الأخرى اللازمة لعمل إدارة المخاطر، وغيرها من المتطلبات التي تعكس علاقة لجنة المخاطر مع الإدارة التنفيذية من جهة وعلاقتها مع مجلس الإدارة من جهة أخرى

المحيطة، إلى 2.64 (انحراف معياري 0.78) الخاص بمتطلب مساعدة مجلس الإدارة في رسم سياسة المخاطر. يلاحظ من الجدول أن جميع المهام المناطة بلجنة المخاطر متبناه من قبل المصارف المشاركة بناءً على آراء المشاركين في الدراسة وأهمها، عقد اجتماعات دورية ربع سنوية للجنة، تشكيل اللجنة بأغلبية أعضاء مجلس

جدول (6): آراء المشاركين حول متطلبات الحوكمة المتعلقة بلجنة المخاطر

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البيان
0.59	2.74	1 تعقد لجنة المخاطر اجتماعات دورية ربع سنوية على الأقل
0.66	2.69	2 أغلب أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين
0.78	2.64	3 تساعد اللجنة مجلس الإدارة في رسم سياسة المخاطر
0.54	2.85	4 تشرف اللجنة على عمل الإدارة العليا في مجال المخاطر
0.31	2.90	5 لدى أعضاء اللجنة معرفة وإلمام كافٍ بطبيعة المخاطر المصرفية
0.47	2.79	6 تراجع اللجنة، سنوياً على الأقل، سياسة المخاطر الخاصة بالمصرف وتقتراح التوصيات
0.27	2.92	7 تتطلع اللجنة على تقارير إدارة المخاطر الدورية وتراجعها قبل عرضها على مجلس الإدارة
0.43	2.85	8 تراجع اللجنة سنوياً مسؤوليات ومهام مدير المخاطر وتقتراح التعديلات اللازمة
0.16	2.97	9 تقيم اللجنة سنوياً مهام وخطط وإجراءات وهيكل المخاطر وتعديلها وفق الظروف المحيطة
0.41	2.87	10 تقيم اللجنة سنوياً كفاية العناصر البشرية وغيرها من متطلبات عمل إدارة المخاطر

المؤهلات المطلوبة والمعايير الأساسية لتقييم شاغلي الوظائف العليا، كما تضع سياسات واضحة تنظم مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبرامج التدريب المستمر لهم، وتقديم التوصيات اللازمة بخصوص تعيين أو إقالة المدير العام والإدارات العليا.

يبين الجدول (7) أن آراء المشاركين تدعم التزام المصارف تحت الدراسة بمتطلبات الحوكمة فيما يتعلق بلجنة التعيينات والمكافآت. من خلال آراء المشاركين، يلاحظ التزام اللجنة بمتابعة السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعيينات والمكافآت وتحديد

جدول (7): آراء المشاركين حول متطلبات الحوكمة المتعلقة بلجنة التعيينات والمكافآت

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1 تقوم اللجنة بمراجعة ومتابعة السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعيينات والمكافآت	2.97	0.16
2 تقوم اللجنة بتحديد المؤهلات المطلوبة للوظائف العليا وتراجعها سنوياً	2.90	0.31
3 تضع اللجنة سياسات واضحة للمكافآت والتعويضات والمرتبات للموظفين	2.90	0.31
4 تضع اللجنة المعايير الأساسية لتقييم شاغلي الوظائف العليا	2.79	0.41
5 تضع اللجنة سياسات واضحة تنظم المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة	2.67	0.62
6 تقوم اللجنة بالتأكد من إعداد خطط وبرامج تدريب مستمر لأعضاء مجلس الإدارة	2.67	0.48
7 تقدم اللجنة التوصيات اللازمة بخصوص تعيين أو إقالة المدير العام والإدارات العليا	2.46	0.79

اللوائح التنفيذية المتعلقة بمهام لجان الحوكمة، وسياسات الإفصاح الخاصة بإجراءات الحوكمة، وتقديم التوصيات بشأن عضوية لجان مجلس الإدارة وتداول عضويتها.

فيما يتعلق بلجنة الحوكمة، يلخص جدول (8) آراء المشاركين التي تبين مساهمة اللجنة في إعداد ومراجعة أخلاقيات عمل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ومراجعة

جدول (8): آراء المشاركين حول متطلبات الحوكمة المتعلقة بلجنة الحوكمة

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1 تساهم اللجنة في إعداد ومراجعة المعايير الأخلاقية التي تحكم عمل المجلس والإدارة التنفيذية	2.97	0.16
2 تراجع اللجنة اللوائح التنظيمية المتعلقة بمهام لجان الحوكمة وتتابع عملها	2.97	0.16
3 تراجع اللجنة وتتابع سياسات وإجراءات الإفصاح وتقترح التعديلات ان وجدت	2.97	0.16
4 تضع اللجنة إطاراً عاماً لأسس الحوكمة في المصرف وتقوم بتعديلها إذا لزم الأمر	2.87	0.34
5 تقدم اللجنة توصيات بشأن عضوية لجان مجلس الإدارة والنظر في إمكانية تداول عضويتها	2.85	0.37
6 بالاشتراك مع إدارة المصرف، تعد اللجنة وتراجع الإفصاحات الخاصة بإجراءات الحوكمة	2.82	0.39

دراسة تأثير ذلك على التقارير المالية

المنشورة.

9. جودة العرض:

تحليل محتوى التقارير

المالية يبين التزام مصرف الجمهورية

بمتطلبات الحوكمة فيما يتعلق بإعداد

ونشر القوائم المالية المطلوبة وفق

معايير المحاسبة الدولية، فيما يلاحظ

عدم التزام مصرف التجارة والتنمية

بإعداد قائمتي التدفقات النقدية

والتغير في حقوق الملكية. عدا ذلك،

يلتزم المصرفان باحتواء التقارير على

ملخص للسياسات المحاسبية

ومقارنات مع سنوات سابقة والالتزام

8. جودة التقارير المالية:

في هذا الجزء من الدراسة

العملية تم تحليل المحتوى المعلوماتي

للتقارير المالية للمصارف المشاركة

ومدى تلبيتها لمتطلبات الحوكمة

المتضمنة في العرض والتصنيف

والإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة

الدولية ودليل حوكمة المصارف الليبي.

تم تحليل محتوى التقارير المالية

لمصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية،

فيما استبعد المصرف التجاري الوطني

من التحليل بسبب تأخر تبني المصرف

لمتطلبات دليل الحوكمة إلى عام

2021؛ الأمر الذي جعل من غير الممكن

بأساس الاستحقاق وتقييم فرض الاستمرارية عند الاعداد.

جدول (9): عرض القوائم المالية

مصرف التجارة والتنمية	مصرف الجمهورية	البيان
2020 إلى 2011	2012 إلى 2017	1 القوائم المالية المعتمدة بعد تطبيق دليل الحوكمة
نعم	نعم	2 يتم إعداد ونشر قائمة المركز المالي
نعم	نعم	3 يتم إعداد ونشر قائمة الأرباح والخسائر
لا	نعم	4 يتم إعداد ونشر قائمة التغير في حقوق الملكية
لا	نعم	5 يتم إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية
نعم	نعم	6 تتضمن القوائم ملخص للسياسات المحاسبية
نعم	نعم	7 تتضمن القوائم المالية مقارنات مع فترات سابقة
نعم	نعم	8 يقيم فرض استمرارية المنشأة عند اعداد البيانات المالية
نعم	نعم	9 تعد البيانات المالية على أساس الاستحقاق

10. جودة التصنيف:

أصولها وخصومها إلى متداولة وغير متداولة أو عرضها حسب درجة سيولتها، حيث ينص معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية على: "فيما يخص بعض المنشآت المالية، يوفر عرض الأصول والالتزامات بحسب الترتيب التصاعدي أو التنازلي للسيولة معلومات يمكن الاعتماد عليها وأكثر ملائمة من العرض بحسب المتداول/ غير المتداول وذلك لأن

بالنظر إلى عامل تصنيف القوائم المالية يلاحظ اختلافاً كبيراً بين المصرفين. يفصل مصرف الجمهورية الأصول المتداولة عن غير المتداولة، وكذلك الأمر بالنسبة للالتزامات؛ بينما لا يوجد فصل لهذه البنود في تقارير مصرف التجارة والتنمية. هذا الاختلاف لا ينتقص من درجة التزام المصرفين بمعايير المحاسبة الدولية التي تسمح للمنشآت المالية بتصنيف

المنشأة لا تقدم سلعاً قابلة للتحديد
بشكل واضح".
بناءً عليه، يمكن إرجاع
الاختلاف في تصنيف البنود إلى الأساس
المتبع لكل مصرف؛ حيث يصنف
مصرف الجمهورية بنود الأصول
والالتزامات إلى متداولة وغير متداولة
فيما يعتمد مصرف التجارة والتنمية
درجة سيولة البند كأساس لترتيب
البنود ضمن قائمة المركز المالي.

جدول (10): تصنيف القوائم المالية

البيان	مصرف الجمهورية	مصرف التجارة والتنمية
1 تعرض الأصول المتداولة منفصلة عن الأصول غير المتداولة	نعم	لا
2 تعرض الالتزامات المتداولة منفصلة عن الالتزامات غير المتداولة	نعم	لا
3 تصنف الاستثمارات العقارية كأصول غير متداولة	نعم	لا
4 تصنف الأصول المتوقعة تحصيلها خلال سنة متداولة	نعم	لا
5 تصنف الأصول المتوقعة تحصيلها بعد أكثر من سنة غير متداولة	نعم	لا
6 تصنف الالتزامات المتوقعة سدادها خلال سنة متداولة	نعم	لا
7 تصنف الالتزامات المتوقعة سدادها بعد أكثر من سنة غير متداولة	نعم	لا

11. جودة الإفصاح:
يبين جدول (11) التزام
المصارف المشاركة في الدراسة
بالإفصاح عن القوائم المالية المعتمدة
من المراجع الخارجي على الموقع الرسمي
مع عرض الإيضاحات المتممة حسب
معايير المحاسبة الدولية. بالمقابل، لا
يلتزم المصرفان بالإفصاح عن المعايير
الأخلاقية المطبقة، وعن مدى فعالية
إجراءات الحد من المخاطر المصرفية،
وعن مكافآت ومزايا أعضاء مجلس
الإدارة، وعن الأهداف الاستراتيجية
وهيكل المساهمات الرئيسية للمصرف
وتركيبة مجلس الإدارة ولجانه من
حيث الاستقلالية. ينفرد مصرف
الجمهورية بالإفصاح عن ممارسات
الحوكمة المتبناة، وعن السياسات
المعتمدة في حال تضارب المصالح، وعن

آلية الترشح لعضوية المجلس وكيفية
تكوين اللجان المنبثقة عنه. بالمقابل،
ينفرد مصرف التجارة والتنمية
بالإفصاح عن سياسات التوظيف
وبرامج التطوير، وعن المخاطر المحيطة
بالمصرف.

جدول (11): الإفصاح في القوائم المالية

البيان	مصرف الجمهورية	مصرف التجارة والنمية
1 الإفصاح عن القوائم المالية المعتمدة من المراجع الخارجي	نعم	نعم
2 الإفصاح عن التقارير المالية على الموقع الرسمي للمصرف	نعم	نعم
3 عرض الإيضاحات المتممة حسب معايير المحاسبة الدولية	نعم	نعم
4 الإفصاح عن ممارسات الحوكمة التي يتبناها المصرف	نعم	لا
5 الإفصاح عن المعايير الأخلاقية التي يتبناها المصرف	لا	لا
6 الإفصاح عن مدى فعالية إجراءات الحد من المخاطر المصرفية	لا	لا
7 الإفصاح عن السياسات المعتمدة في حال تضارب المصالح	نعم	لا
8 الإفصاح عن سياسات التوظيف وبرامج التطوير.	لا	نعم
9 الإفصاح عن الأهداف الاستراتيجية للمصرف	نعم	نعم
10 الإفصاح عن المخاطر المحيطة بالمصرف	لا	نعم
11 الإفصاح عن هيكل المساهمات الرئيسية في المصرف	نعم	نعم
12 الإفصاح عن آلية الترشح لعضوية مجلس الإدارة	نعم	لا
13 الإفصاح عن كيفية تكوين مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه	نعم	لا
14 الإفصاح عن تركيبة مجلس الإدارة ولجانه من حيث الاستقلالية	نعم	نعم
15 الإفصاح عن مكافآت ومزايا رئيس وأعضاء مجلس الإدارة	لا	لا

12. النتائج:

من خلال تحليل البيانات،
يلاحظ التزام المصارف المشاركة في
الدراسة إلى حد بعيد بالمتطلبات
الواردة بدليل الحوكمة الصادر عام
2010م عن مصرف ليبيا المركزي
وأهمها عدد أعضاء مجلس الإدارة،
دورية اجتماعات المجلس، وجود
أعضاء مستقلين، تكوين لجان
الحوكمة الأساسية ودورية اجتماعات



ذلك ضرورة القيام بمراجعة التشريعات ذات العلاقة لتعزيز التوافق والحد من تضارب نصوص التشريعات العامة والخاصة.

بالرغم من المستوى المرضي لتطبيق متطلبات الحوكمة في المصرف التجاري الوطني إلا أن تأخر البدء في تطبيق الدليل إلى عام 2021م حد من إمكانية قياس تأثيره على جودة البيانات وتحسين محتواها وطريقة عرضها كهدف رئيسي للدراسة. عليه، تم استبعاد المصرف من تحليل محتوى القوائم المالية.

تحليل المحتوى من حيث العرض والتصنيف والافصاح يبين تحسن انتظام نشر البيانات المالية الختامية للمصارف المشاركة بشكل ملحوظ في الفترات المالية اللاحقة لتطبيق دليل الحوكمة. فيما يتعلق بالقوائم المالية المطلوب إعدادها ونشرها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، يلاحظ التزام مصرف الجمهورية

اللجان وتوصياتها للمجلس. قد يعزى ذلك إلى صدور الدليل وفرضه من قبل جهة عليا لها سلطة الاشراف والرقابة على المصارف. مع ذلك، يلاحظ التفاوت في تواريخ بدء تطبيق الدليل بين المصارف تحت الدراسة؛ فمصرف التجارة والتنمية بدأ تطبيق الدليل عام 2010م (بمجرد صدوره)، ومصرف الجمهورية في 2012م، بينما لم يطبق المصرف التجاري الوطني الدليل إلا عام 2021م؛ مع الأخذ في الاعتبار أن عدد ممن شاركوا في المقابلات الشخصية يقرون بالقصور وعدم الفعالية في تطبيق الدليل.

كما تبين وجود تعارض بين بعض متطلبات الحوكمة والتشريعات المنظمة لعمل المصارف. فمثلاً، يلاحظ الاختلاف بين التشريعات فيما يتعلق بالحد الأدنى والاعلى لعدد أعضاء مجلس الإدارة المنصوص عليه في دليل الحوكمة مع ما ينص عليه قانون المصارف والنظم الأساسية. يتطلب

العام بدلاً من تصنيفها ضمن حقوق الملكية تحت بند فائض أو احتياطي إعادة تقييم الأصول غير المتداولة.

بينت الدراسة تحسناً نسبياً فيما يتعلق بجودة الإفصاح ووجود قصور بالنظر إلى متطلبات دليل حوكمة

المصارف الليبي ومعايير المحاسبة الدولية على حد سواء. أهم أوجه القصور تمثلت في ضعف الإفصاح

عن المخاطر المحيطة بالمصرف، مدى فعالية الإجراءات المتبعة للحد من المخاطر المصرفية، المعايير الأخلاقية

المطبقة، المكافآت والمزايا الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للمصرف، سياسات

توظيف وتدريب العاملين. بالمقابل، وجدت الدراسة اهتماماً متزايداً في الإفصاح عن أهداف المصرف

الاستراتيجية. نسبياً، جودة التقارير المالية من ناحية الإفصاح لمصرف التجارة والتنمية أفضل منها بالنسبة

لمصرف الجمهورية. وهنا تجدر الإشارة

باستيفاء هذا المتطلب (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغير في حقوق الملكية)، فيما يعد مصرف التجارة والتنمية قائمتي المركز المالي والدخل فقط.

من حيث التصنيف، تبين ارتفاع درجة التزام مصرف الجمهورية بالمقارنة بمصرف التجارة والتنمية مع

الآخذ في الاعتبار ما تم الإشارة إليه سابقاً من إتاحة معايير المحاسبة الدولية للمؤسسات المالية للاختيار

بين تصنيف بنود قائمة المركز المالي إلى متداولة وغير متداولة والتي يستخدمها

مصرف الجمهورية، أو ترتيبها حسب سيولتها والتي يستخدمها مصرف التجارة والتنمية. مع ذلك، خلص

التحليل إلى وجود انحراف عن معايير المحاسبة الدولية في معالجة وتصنيف بعض العمليات المالية منها على سبيل

المثال تصنيف فائض إعادة تقييم الأصول غير المتداولة ضمن المخصص

13. خاتمة

حاولت الدراسة استكشاف العلاقة بين الالتزام بمتطلبات الحوكمة وجودة التقارير المالية الختامية لعدد من المصارف التجارية الليبية مستخدمة مدخل دراسة الحالات المتعددة. تم تجميع البيانات باستخدام المقابلة الشخصية شبه المنظمة والقوائم المالية للمصارف المشاركة للفترة التالية للبدء في تطبيق دليل الحوكمة. توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها وجود علاقة إيجابية بين الالتزام بمتطلبات الحوكمة وجودة التقارير المالية من نواحي العرض، التصنيف والافصاح. هذه العلاقة بدأت واضحة لدى المشاركين في المقابلة الشخصية ومن خلال التقارير المالية، بالرغم من وجود بعض القصور في التطبيق. بالإضافة لذلك، أوضحت الدراسة وجود تضارب في بعض التشريعات المنظمة للنشاط المصرفي، الأمر الذي

إلى عامل آخر هو ملكية مصرف التجارة والتنمية للقطاع الخاص المهتم أكثر بالبيانات المالية وغير المالية عن استثماراته وجدواها.

ترتبط عديد الدراسات بين ممارسة حوكمة المؤسسات وجودة التقارير المالية من حيث العرض والتصنيف والافصاح (عبدالله، 2016؛ البشير، 2017؛ عاد وآخرون، 2018؛ نور الدين وبن زاف، 2019؛ عزوي، 2019؛ لمين، 2021؛ غريب وآخرون، 2020؛ عطية، 2021). تعزز نتائج الدراسة هذه الارتباط إلى درجة كبيرة، حيث أن التزام المصارف المشاركة بمتطلبات الحوكمة قادها إلى زيادة الاهتمام بتحسين جودة ممارساتها وانظمتها الداخلية، والذي نتج عنه تحسن في أنظمة معلوماتها وأهمها المعلومات المالية.



• جبريل، وائل محمد (2018)،
أثر سلوكيات المواطنة التنظيمية على
تطبيق مبادئ الحوكمة بالمصارف
التجارية الليبية، مجلة أفاق اقتصادية،
المجلد (4) العدد (8): 1- 49.

• حسين، محمد إبراهيم
محمد (2020)، قياس تأثير جودة
التقارير المالية، واليات حوكمة
الشركات، وخصائص المديرين
التنفيذيين على كفاءة القرارات
الاستثمارية، اطروحة دكتوراه غير
منشورة، جامعة عين شمس، مصر.

• الحربي، آلاء واصل (2021)،
أثر حوكمة الشركات علي جودة التقارير
المالية، مجلة الجامعة الإسلامية
للدراستات الاقتصادية والإدارية، المجلد
(29) العدد (3): 223- 253.

• خيرالله، سليمان إدريس رزق
(2021)، ركائز حوكمة الشركات ودورها
في جودة التقارير المالية، رسالة

يتطلب أجراء مراجعة وتعديلها
وتطويرها بما يحقق الاتساق بينها،
ويخدم القطاع المصرفي بشكل عام.
14.المراجع:

• البشير، زبيدي (2017)،
دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة
التقارير المالية وتحسين الأداء المالي،
أطروحة دكتوراه، جامعة محمد
بوضياف بالمسلة، كلية العلوم
الاقتصادية والتجارية، الجزائر.

• بن لسود، ياسر عبدالله
احمد (2015)، دور آليات حوكمة
المراجعة في الحد من ممارسات إدارة
الأرباح، رسالة ماجستير غير منشورة،
جامعة النيلين، السودان.

• بوقندورة، رانية (2021)،
حوكمة الشركات ودورها في تحقيق
جودة المعلومات المالية، رسالة
ماجستير غير منشورة، جامعة العربي
بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية
والتجارة وعلوم التسيير، الجزائر.



- عامر، انس (2020)، تأثير تطبيق آليات حوكمة الشركات علي جودة التقارير المالية المنشورة بسوق الاوراق المالية في ليبيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر.
- لمين، علون (2021)، مساهمة آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد (5) العدد (8): 48- 68.
- عبدالله، انتصار حسين علي (2016)، لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وأثرها علي جودة التقارير المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الرباط الوطني، السودان.
- عثمان، قمر احمد (2016)، أثر حوكمة الشركات علي جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا.
- ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، السودان.
- الدرياق، أمين مرعي والعبدي عادل عطية (2021)، مدى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة، مجلة دراسات الاقتصادية والأعمال، مجلد (8) العدد (1): 310- 334.
- عطية، متولي السيد متولي (2021)، أثر فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة الخارجية على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، مجلد (3) العدد (1): 32- 95.
- عاد، أسماء، دويس، فوزية، وغوار، منية (2018)، دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر.



• مكايي، فريد عثمان
(2019)، انعكاس حوكمة الشركات على
جودة التقارير المالية في المؤسسات
الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير
غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي،
كلية العلوم الاقتصادية والتجارة
وعلوم التسيير، الجزائر.

• المطيري، عبدالله (2022)،
اثر تطبيق الحوكمة الالكترونية على
تحسين جودة التقارير الحكومية
باليئات الكويتية، المجلة العلمية
للدراستات والبحوث المالية والإدارية،
مجلد (13) العدد (2): 2101-2133

• نور الدين، احمد قايد وابن
زاف، لبنى (2019)، مساهمة حوكمة
الشركات في تحقيق جودة التقارير
المالية، المجلة الجزائرية للأبحاث
والدراسات، مجلد (2) العدد (6): 61-

78

• Barakat, A. and Hussainey, K.,
(2013), Bank governance, regulation,
supervision, and risk reporting:

• عزازي، سليم أيمن عطوة
(2019)، مدى تأثير آليات الحوكمة
الداخلية وخصائص المراجع الخارجي
على توقيت إصدار التقارير المالية،
مجلة الفكر المحاسبي، مجلد (23)
العدد (1): 291-333.

• عبدالفتاح، محمد
عبدالرحمن (2011)، نموذج مقترح
لقياس اثر آليات الحوكمة علي جودة
الأرباح المحاسبية بالقوائم المالية
لشركات المساهمة المصرية، مجلة كلية
التجارة للبحوث العلمية، جامعة
أسيوط، العدد (50): 94-149.

• غريب، احمد، الميهي،
رمضان والجوهري، لطفي (2020)، أثر
آليات الحوكمة الداخلية على جودة
التقارير المالية ومعدل صافي الربح
السنوي بالتطبيق على بعض الشركات
المصرية، المجلة العلمية للدراسات
والبحوث المالية والإدارية، مجلد (7)
العدد (2): 39-64



Evidence from operational risk

disclosures in European banks.

International Review of Financial

Analysis, Vol.30, December: 254- 273.

- Cohen, A. Gaynor, L.

Krishnamoorthy, G. and Wright, A.,

(2011). The Impact on Auditor

Judgments of CEO Influence on Audit

Committee Independence. Auditing A

Journal of Practice & Theory, Vol. 30(4):

129- 147

- Bonetti, P., Magnan, M. and

Parbonetti, A., (2016), The influence of

country and firm—level governance on

financial reporting quality: revisiting

the evidence, Journal of Business

Finance & Accounting, Vol. 43(0):

1059- 1094.



مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية في ظل جائحة كورونا (Covid-19)

أ.كريمة جمعة إبراهيم¹، د.زينب عمر العموري²، أ.وفاء أمراجع البركي³

1. محاضر مساعد بقسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي.

2. أستاذ مساعد بقسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي.

3. محاضر مساعد بقسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي.

DOI: <https://doi.org/10.37376/deb.v42i1.6803>

Published: 27.07.2024

معلومات المقالة:

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، جائحة كورونا.

202©4 .Benghazi. University.

This.open.Access.article.is

Distributed under a

[CC BY-NC-ND 4.0 licens](https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)



Scan QR & Read Article Online.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مستوى الإفصاح عن مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية في ظل جائحة كورونا (covid-19)، ولغرض تحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي، وجمعت البيانات بواسطة استمارة استبيان وزعت على العاملين بقسم المحاسبة بالفروع الرئيسية للمصارف التجارية، تم تحليل 38 استبانة من أصل 40، حيث استخدم اختبار t لعينة واحدة (one simple t-test) للتعرف على مستوى الإفصاح، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها، وجود مستوى جيد للإفصاح عن مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية أثناء جائحة كورونا، كما أوصت الباحثان بضرورة قيام الهيئات والمنظمات العلمية والمهنية المعنية بشؤون مهنة المحاسبة بالدولة بدراسة التأثيرات المترتبة على الأنشطة الاجتماعية في أوقات الحروب والكوارث البيئية والصحية وغيرها. وبيان كيفية الإفصاح عنها بالتقارير .





The impact of the Corona pandemic (Covid-19) on the disclosure of social responsibility in the financial reports of Libyan commercial banks

¹Mr. Kareemah Jummah Abraheem, ²Dr. Zaineb Omare Abugenah, ³Mr. Wafa Emragi Mohammed Elbreki.

1. Assistant lecturer Accounting Department - University of Benghazi.

2. Assistant Professor Accounting Department - University of Benghazi.

3. Assistant lecturer Accounting Department - University of Benghazi.

Abstract

This study aims to know the level of social responsibility disclosure concept in the financial reports of companies in light of the Corona pandemic (covid-19), and to achieve this goal the descriptive analytical method was used. Data were collected by means of a questionnaire distributed to the accounting department employees of four Libyan commercial banks, 38 out of 40 questionnaires were analyzed and a One-sample t-test was used, to find out the level of social disclosure. The study concluded that there is a good level of disclosure of the concept of social responsibility in corporate financial reports, during the Corona.

Keywords: social responsibility, disclosure of social responsibility, corona virus pandemic

والاقتصادية والسياسية، وهو ما
يعيشه العالم الآن من خلال تفشي
مرض الجهاز التنفسي أو ما يعرف
بفيروس كورونا المستجد الذي يحمل
المصطلح العلمي (covid-19) والذي
وصفته منظمة الصحة العالمية

المحور الأول: الإطار العام للدراسة:
مقدمة:
لقد شهد العالم العديد من
الأمراض والأوبئة منذ القدم وحتى وقتنا
الحاضر، التي كان لها آثار سلبية على
كافة نواحي الحياة الاجتماعية



وفي هذا الشأن كان من المهم أن تولي مؤسسات الاعمال اهتمام أكثر بعملية الإفصاح عن أبرز التطورات التي حدثت والمتوقع حدوثها، والتي لها تأثير على نشاط الشركة حتى يكون مستخدمي البيانات المالية من ذوي المصلحة على بينه بحقيقة الوضع المالي لها وما قد تؤول إليه نتيجة أعمالها جراء تأثرها بسياسة الاغلاق المتبعة. ومما لا شك فيه بأن هذه الجائحة قد فرضت صورة جديدة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات "Corporate Social Responsibility" بكافة مجالاتها والتي عرفها البنك الدولي بأنها: "إلتزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع مواطنيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بشكل

بالجائحة وذلك في مارس 2020م بسبب سرعة انتشاره وحالة الطوارئ الذي تسبب بها لعدم القدرة على السيطرة عليه منذ اكتشافه، فمنذ ذلك الوقت والدول تواجه تطورات متسارعة سواء على الصعيد الصحي أو البيئي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، فقد أتبعته حكومات الدول المتأثرة بهذا الوباء القاتل مجموعه من الإجراءات التي من شأنها الحد من انتشاره والوقاية منه والتي كان من أهمها اتباع سياسة الاغلاق الكامل لبعض القطاعات وشل حركة التنقل بفرض حظر التجوال بالداخل والخارج وذلك بتوقف الطيران لمنع التنقل بين الدول، الأمر الذي تسبب بدوره بتدهور اقتصاديات تلك الدول وكساد نشاط بعض القطاعات المتأثرة بعملية الاغلاق وخسارتها وتعرضها للإفلاس.



بالمساهمة بكافة النشاطات سواء
كانت مادية أو معنوية للحد من أثارها
السلبية.

1. مشكلة الدراسة:

إن مهنة المحاسبة شأنها
شأن أي مهنة تتأثر بالبيئة المحيطة
وتؤثر بها، فقد كان لها نصيب هي
الأخرى من التأثير بفيروس كورونا سواء
كان من جانب القياس الكمي أو
الإفصاح عن الآثار الاقتصادية في بيئة
الاعمال، فعلى الرغم من أنه لا توجد
إرشادات واضحة حتى الآن حول كيفية
تقديم الإفصاح عن نوعية الأثر إلا إن
إدارة الشركة يجب أن تكون واضحة
ومسؤولة أمام ذوي المصلحة وتتسم
ببائنها المالية بالشفافية والوضوح،
فقد شجعت المنظمة الدولية لهيئة
الأوراق المالية (IOSCO) على الإفصاح
العادل على الآثار المرتبطة ب-COVID
19، حيث أشارت إلى أن المستثمرين

يخدم التجارة والتنمية في ان واحد"
كما عرفتها منظمة التجارة العالمية
World Tared Organization (WTO)
بأنها: " جميع المحاولات التي تساهم في
تطوع الشركات لتحقيق تنمية ذات
إعتبارات أخلاقية واجتماعية
" (السعداوي، 2013: 35).

فالمسؤولية الاجتماعية
بمفهومها الأخلاقي تستمد جذورها
بالنسبة لنا كمجتمعات عربية من
الشريعة الإسلامية القائمة على مبادئ
العدالة والتكاتف الاجتماعي وإعمار
الأرض والقيم والعادات التي تحث على
الإحسان للغير، فلا يمكن الحديث عن
الآثار السلبية لجائحة كورونا دون أن
نربطها بمفهوم المسؤولية الاجتماعية
فكلاهما وجهان لعملة واحدة، فقد
أصبحت إدارة المؤسسة مسؤولة أمام
موظفيها وعملائها والبيئة التي تعمل بها
والمجتمع ككل في ظل هذه الجائحة



عن تضامن القطاع والتزامه
بمسؤوليته الاجتماعية حيال البيئة
والمجتمع الذي تعمل بها كافة
المصارف الذي يشرف على عملها،
ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في
محاولة معرفة مستوى الإفصاح عن
مفهوم المسؤولية الاجتماعية
بالتقارير المالية للمصارف التجارية
الليبية في ظل تداعيات انتشار فيروس
كورونا، ويمكن صياغتها بطرح السؤال
التالي:

ما هو مستوى الإفصاح عن
مفهوم المسؤولية الاجتماعية
بالتقارير المالية للمصارف التجارية
الليبية؟ في ظل جائحة كورونا؟
وللإجابة عن هذا السؤال تم صياغة
الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو مستوى الإفصاح
عن مجال الموارد البشرية في ظل
جائحة كورونا؟

وغيرهم من أصحاب المصلحة هم
بحاجة إلى معلومات مالية عالية
الجودة وفي الوقت المناسب وإيضاح
تداعيات الأزمة على الأداء التشغيلي
والمركز المالي والسيولة والتنبؤات
المستقبلية، سواء كان الإفصاح
بشكل مادي أو وصفي فالشفافية
باتت مطلباً مهماً في بيئة الأعمال التي
يغمرها الشك وحالة عدم التأكد.
والقطاع المصرفي وعلى رأسه
المصرف المركزي، باعتباره من أهم
القطاعات المحركة للاقتصاد، تقع
على عاتقه مسؤولية كبيرة عندما تقع
مثل هذه الكوارث الصحية والبيئية
على غرار تفشي فايروس كورونا فمن
المهم ان يوضح للفئات ذات المصلحة
أبرز الخطط والأنشطة التي مارسها في
مواجهة تداعياتها، ومن المفترض ان
يصدر المصرف المركزي في هذا
الشأن العديد من القرارات التي تعبر



2. التعرف على مستوى الإفصاح

عن مجال المنتج أو المستهلك خلال
تفشي فيروس كورونا.

3. التعرف على مستوى الإفصاح

عن مجال العامة خلال تفشي فيروس
كورونا.

3. أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها
من الأهمية الخاصة بالإفصاح عن
المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في
ظل جائحة كورونا، والتعرف على
مستوى هذا الإفصاح ليشمل كافة
المعلومات التي يحتاجها ذوي
المصلحة والتي من شأنها أن تعبر
بوضوح وشفافية عن الوضع المالي
الحالي والمستقبلي للمؤسسة سواء
كان الإفصاح بشكل مادي أو وصفي.

4. الدراسات السابقة:

لقد حظي موضوع الإفصاح
عن المسؤولية الاجتماعية بالكثير من

2. ما هو مستوى الإفصاح

عن مجال العملاء أو الخدمة في ظل
جائحة كورونا؟

3. ما هو مستوى الإفصاح

عن الإفصاح عن مجال المساهمات
العامة في ظل جائحة كورونا؟

2. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى
تسليط الضوء على تداعيات جائحة
كورونا على بيئة الأعمال الليبية وحجم
الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية
إثناء هذه الازمة من وجهة نظر موظفي
قسم المحاسبة في المصارف التجارية
الليبية. ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي
الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على مستوى الإفصاح

عن مجال الموارد البشرية خلال تفشي
فيروس كورونا.



مستوى الإفصاح عن هذه المعلومات. أما دراسة (Jabin, 2021) فقد هدفت إلى تحديد أثر تفشي فيروس كورونا على مهنة المحاسبة وتوصلت إلى نتيجة تنص على وجود أثر كبير لهذه الجائحة على المهنة فقد كانت هناك صعوبات في أداء مهنة المحاسبة بسبب انعدام الأمن الصحي وقلة التوعية والتدريب على العمل في مثل هذا المناخ، وانعدام الأمن السيبراني. بينما ركزت دراسة (Sanchez, 2021) على اثار الجائحة على الأداء الاجتماعي للشركات في بيئة الأعمال الإسبانية والتي نتج عنها التزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع وذوي المصلحة. في حين هدفت دراسة (سامية، 2021) إلى محاولة تطوير الإفصاح في تقرير الاستدامة من خلال الإفصاح عن الربح الاقتصادي والقيمة المحققة ضمن المؤشرات

الاهتمام بين الباحث والأكاديميين ومنها دراسة (الأمين، 2020) والتي هدفت إلى التعرف على أهم الآثار والتحديات التي تواجهها المنظمات إبان جائحة كورونا والتي توصل الباحث من خلالها إلى أنه توجد تأثيرات كبيرة للجائحة على مستوى الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة، كما أوصت بضرورة العمل بشكل مضاعف لإبراز الإجراءات الاحترازية وتأثيراتها على نشاط الشركة الاجتماعي والبيئي بصورة تجعل من التقارير المالية تمتاز بالشفافية والوضوح. بينما هدفت دراسة (السمادوني وعبد السيد، 2021) إلى التعرف على مستوى الإفصاح عن المخاطر الغير مالية والافصاح عبر الإنترنت اثناء جائحة كورونا في بيئة الأعمال المصرية والتي توصلت إلى نتيجة مفادها أنه يوجد أثر إيجابي لانتشار الجائحة على



تأثره بجائحة كورونا أو تطوير مستوى الإفصاح وأنها تم دراستها في بيئات مختلفة، غير أن الدراسة الحالية تهدف إلى التعرف على حجم هذا الإفصاح (سواء كان بشكل كمي أو سردي) في ظل تداعيات الجائحة في بيئة الأعمال الليبية وفي المصارف التجارية بوجه خاص والتعرف على أبرز النشاطات الاجتماعية المفعلة حيال ذلك، لذلك كان لابد من القيام بهذه الدراسة لتغطية الفجوة البحثية في هذا الجانب.

5. فرضيات الدراسة:

في ضوء الدراسات السابقة للموضوع وتحقيقا لهدف الدراسة، تمت صياغة الفرضيات الدراسية بالشكل التالي:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد مستوى ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالتقارير

الاقتصادية ودورها في تعزيز شفافية المعلومات المحاسبية أثناء الجائحة وتوصلت الدراسة إلى أن الالتزام لزال قويا قبل الجائحة وبعد انتشارها. كما أجرى (شحاته، 2021) دراسة هدفت إلى عرض وتحليل أثار الجائحة الحالية والمحتملة وتداعياتها على بيئة التقارير المالية وبيان محددات الإفصاح المحاسبي عن covid-19 في ضوء هذه التداعيات وتحديد أهم المشاكل التي تعيقها، وتوصل الباحث إلى نتيجة مفادها وجود تأثير ذو دلالة معنوية بين الإفصاح عن معلومات جائحة كورونا والقيمة السوقية لأسهم الشركات المقيدة بالسوق المالي المصري.

من خلال تحليل الدراسات السابقة التي تم تناولها في هذه الدراسة نجد أنها تدور حول دراسة موضوع الإفصاح عن الأداء الاجتماعي سواء



تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي تحقيقا لهدف الدراسة ألا وهو معرفة مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية في لا يوجد مستوى ذو دلالة احصائية للإفصاح عن مجال الموارد البشرية بالتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية في ظل جائحة كورونا. 6. حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على تحقيق الهدف الرئيسي منها، وهو التعرف على مستوى الإفصاح مجالات المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية في ظل تفشي فيروس كورونا Covid-19، دون التطرق الى جانب القياس الكمي والمتعلق بكيفية احتساب التكاليف الاجتماعية، كما اقتصرت على دراسة مستوى الإفصاح عن ثلاث مجالات فقط من مجالات

المالية للمصارف التجارية الليبية في ظل جائحة كورونا.

الفرضيات الفرعية:

-الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد مستوى ذو دلالة احصائية للإفصاح عن مجال الموارد البشرية بالتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية في ظل جائحة كورونا.

-الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد مستوى ذو دلالة احصائية للإفصاح عن مجال المستهلك أو الخدمة بالتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية في ظل جائحة كورونا.

-الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد مستوى ذو دلالة احصائية للإفصاح عن مجال المساهمات العامة بالتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية في ظل جائحة كورونا.

5. منهجية الدراسة:



بمدينة ووهان الصينية، ويعد هذا الفيروس فصيلة من سلسلة الفيروسات واسعة الانتشار تسمى بالفيروسات التاجية، وسجلت أول حالة إصابة لعدوى الفيروس التاجي بها (COV H) مع مطلع الستينات حيث تم الإبلاغ عنها في عام 1960 لمرضى يعاني من نزلة برد شديدة أدت إلى التهاب حاد بالقصببات الهوائية وبعد الاختبارات المعملية اكتشف انه مرض معدي ناتج عن انتقال الفيروس من الطيور وخاصة الدجاج الى البشر، على غرار ذلك فإن فيروس كورونا الذي ظهر بمدينة ووهان والذي يشتهر أهلها بتناول جميع أنواع الحيوانات الامر الذي تسبب في انتقال الفيروس من الحيوانات وبالتحديد طائر الخفاش الى البشر حسب ما وصفته منظمة الصحة العالمية بتقاريرها (خلالف وبالقاضي، 2020:

المسؤولية الاجتماعية وهي مجال الموارد البشرية، مجال المستهلك او الخدمة، مجال المساهمات العامة، دون التطرق الى مجال الموارد الطبيعية والبيئة وذلك لعدم مطابقة مفهومه لطبيعة النشاط المصرفي، وفيما يتعلق بالحدود المكانية والزمنية فقد اقتصرَت الدراسة على عينة من المصارف التجارية الليبية التي تقع ادارتها الرئيسية في المنطقة الشرقية، وتشمل العينة مصرف الوحدة، المصرف التجاري الوطني، مصرف الاجماع العربي، مصرف المتوسط، اما فيما يتعلق بفترة الدراسة فقد كانت خلال عام 2022م.

المحور الثاني: الإطار النظري:

1. جائحة كورونا واثارها الاقتصادية

على بيئة الأعمال الدولية والمحلية:

اكتشف فيروس كورونا

مؤخرا بالتحديد في أواخر عام 2019



السلبية في الاقتصاد العالمي، ففي الواقع كانت توجد مخاوف من حدوث أزمة اقتصادية بسبب القيود على حركة النقل التي أجبرت عليها الدول لمنع انتقال الوباء اليها، كما إن القيود المفروضة على السفر والحجر المنزلي أدت الى توقف بعض القطاعات عن العمل وانخفاض الإنتاج، وارتفاع معدل البطالة (بسبب تصريف العمال) مما سبب في حالة دعر بين المواطنين لتخوفهم من عدم سد كفايتهم من تلك السلع التي ارتفعت أسعارها بسبب ارتفاع الطلب عليها لقلّة المعروض منها، وهذا ما اشارت اليه منظمة اليونسيف للحقوق الإنسان في تقريرها عام 2020 والذي ينص على إن " فئة الفقراء والمحرومين هم الذين تكبدوا بشكل كبير عبء الاثار الاجتماعية والصحية والاقتصادية لتفشي فيروس كورونا "

143)، ومنذ تلك اللحظة بدأ الفيروس في الانتشار من شخص مصاب الى اخر ومن مدينة لأخرى حتى صار وباء يصعب التحكم به مسببا أزمة صحية عالمية لعدم وجود لقاح مضاد له من ناحية، ومدة الحضنة التي تتراوح ما بين 15 - 20 يوم، الامر الذي يجعل وقت الإصابة به والوقاية منه للحد من انتشاره امرا صعبا من ناحية أخرى، فقد أعلنت الدول حالة الطوارئ واتخاذ الإجراءات الاحترازية للحد من تفشيه والتي كانت أولها الزام المواطنين بإجراءات الحجر الصحي بمنزلهم، واتباع سياسة الاغلاق الكامل جوا وبحرا وارضا لمنع التنقل بين الدول الموبوءة، وغيرها من الإجراءات التي من شأنها الوقاية من الإصابة بالفيروس والحد من انتشاره. قد سبب فيروس كورونا (COVID-19) العديد من التداعيات



✓ انكماش عدد السياح
العالميين بحوالي 97%.

✓ انخفاض معدل التضخم
على مستوى العالم ليسجل 3% عام
2020 بسبب انخفاض الطلب.

✓ أدى انتشار الجائحة
لإغلاقات صارمة مما سبب
اضطرابات حادة في سوق العمل
العالمي مما تسبب في خسارة أكثر من
130 مليون وظيفة بدوام كامل.
(السمدوني وعبد السيد، 2021: 10)

وطال هذا الأثر بطبيعة
الحال بيئة الأعمال الليبية، فدولة
ليبيا على الرغم من أنها لم تعاني من
الجائحة إلا في الوقت متأخر نسبيا،
إلا إن هذا الوباء بدأ في الانتشار سريعا
مع بداية شهر يوليو 2020م وزادت
حالات الإصابة به لتصل إلى أكثر من
57975 حالة في اليوم وفقا لإحصائيات

(sera، 2020)، كما تقدر الأمم
المتحدة ان ما يقارب من نصف
العمال قد يفقدون وظائفهم بسبب
سياسات الحجر (UN NEWS, 2020).
كما تسببت الجائحة في
انتشار حالة من عدم اليقين في
الوسط الاقتصادي، مما أدى الى
صعوبة التنبؤ بالمستقبل، وازدادت
الحاجة الى اتخاذ التدابير اللازمة للحد
من الخسائر الناجمة عن الآثار
السلبية على بيئة الاعمال، ومن الأمثلة
على هذه الآثار حسب تقديرات بعض
المنظمات الدولية على رأسها: صندوق
النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة
السياحة العالمية، ومنظمة التجارة
العالمية ما يلي: انخفاض حجم التجارة
الدولية على مستوى العالم بنسب
تتراوح بين 13%-32%.

✓ تجاوز الدين العام العالمي

101,5%.



انخفضت إيرادات النفط المصدر
الأساسي والأول لتمويل الميزانية
العامة للدولة (الشائي، 2020: 33).
2. الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية
الاجتماعية في ظل جائحة كورونا:
أ. مفهوم المحاسبة عن المسؤولية
الاجتماعية للشركات ومجالاتها:
تعد المحاسبة عن المسؤولية
الاجتماعية فرع من فروع المحاسبة
الذي يهدف الى ابراز الجانب الاجتماعي
لأداء الشركات اتجاه الأطراف المهمة،
وقد عرفها الباحثون بأنها تمثل " نظاما
يهدف لتوفير البيانات والمعلومات
المحاسبية الخاصة بالنشاط
الاجتماعي للوحدة الاقتصادية،
ويتضمن مجموعة من الإجراءات
والأنشطة ذات العلاقة بجوانب
المسؤولية الاجتماعية للوحدة وفرض
الرقابة عليها" (السعداوي، 2013: 38).

وزارة الصحة الليبية في تلك الفترة
(الفيتوري، 2020).
وعلى الرغم من الوضع
السياسي للبلاد وما كانت تعانيه من
انقسام (وجود حكومتين احدهما في
غرب البلاد والأخرى في شرقها) في فترة
بداية انتشار الفيروس، إلا إن هذا لم
يمنع الحكومتان من اتباع التدابير
اللازمة لمواجهة هذا الوباء، فقد
أغلقت المدارس، والمؤسسات ت
الخدمية والإنتاجية والمصانع
والمقاهي والمطاعم باستثناء محال
البقالة العامة والصيدليات،
فأصبحت البلاد تسودها حالة من
الاغلاق الشبه كامل داخليا وخارجيا،
فقد أقيلت الحقول والموانئ النفطية
في السابع عشر من يناير 2020
وتوقف الانتاج والتصدير، باستثناء
الحقول البحرية التي تنتج أقل من
100 الف برميل في اليوم ، وبالتالي



التمويل اللازم من البنوك العاملة بالدولة أو الحصول على ميزة الاعفاء الضريبي، الأمر الذي من شأنه أن يشجع باقي الشركات على أداء نشاطها الاجتماعي اتجاه بيئتها التي تعمل بها (سامية، 2020).

ومجالات المحاسبة الاجتماعية كما حددتها بعض الدراسات مثل: دراسة مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA) عام 1937 هي: مجال الموارد البشرية، مجال العملاء والمنتجات، مجال الموارد غير المتجددة، مجال البيئة، ومجال المجتمع؛ بينما صنفها دراسة لجنة المحاسبة عن الأداء الاجتماعي التابعة للجمعية القومية للمحاسبين بأمريكا (NAA) في المجالات الأتية: المساهمة في تنمية الموارد البشرية، المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية والبيئة، التفاعل مع

ويذكر الأدب المحاسبي العديد من المزايا التي تعود على الشركات من وراء التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية والتي تعبر عن أهميتها، فالإفصاح عنها من شأنه أن يعمل على تحسين سمعة الشركة من خلال رفع مستوى الجودة في تقديم الخدمات للعملاء، وزيادة الثقة بين إدارة المؤسسة وأصحاب المصالح، بالإضافة إلى رفع مستوى الشفافية في التعامل ومعرفة الاعتبارات البيئية واهتمامها بالاستثمار في الموارد البشرية، الأمر الذي من شأنه أن يعطي انطباع حسن في السوق مما يحقق لها مزايا مستقبلية، كما يمكن أن تبني علاقات قوية مع الدولة حتى تتمكن من الحصول على المساعدة اللازمة لحل مشاكل المنعقات القانونية التي قد تتعرض لها أثناء مزاولتها لنشاطها، أو تتمكن من الحصول على



3. مجال البيئة والموارد الطبيعية: ويشمل الأنشطة التطوعية للمنظمة اتجاه البيئة والتي من شأنها أن تمنع أو تخفف من التدهور البيئي الناتج عن أدخنة المصانع ومخلفاتها، بالإضافة الى المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للطاقة.

4. مجال المساهمات العامة: يعبر عن جميع الأنشطة التي تهدف الى تحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع مثل: توفير الرعاية لبعض الفئات كذوي الإعاقة، دعم الهيئات الخاصة بالرعاية الصحية، المساهمة في رصف الطرق ودعم برامج الإسكان، دعم برامج رعاية الطفولة والمسنين.

ب. الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:

يقصد بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية "عرض

المجتمع، والارتقاء بمستوى جودة المنتجات؛ ولخصتها جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) عام 1976 في خمسة أنشطة كالآتي: الرقابة على البيئة، المسؤولية اتجاه المجتمع، توظيف الأقليات، خدمة المجتمع، تحسين الخدمة. وقد أجمعت معظم الدراسات المهمة بالبحث في هذا الموضوع على إن مجالات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تلتخص في أربعة مجالات وهي:

1. مجال الموارد البشرية: والذي يشير الى الالتزامات المنظمة اتجاه العاملين وكيفية تطويرها.

2. مجال المنتج أو الخدمة: والذي يوضح أهم الأنشطة التي من شأنها أن تعزز من جودة المنتج وتحسن الخدمة بشكل يعمل على إرضاء العملاء.



الدمج (عرض معلومات الأداء الاجتماعي مع الأداء الاقتصادي ضمن القوائم المالية للمحاسبة المالية)، ومنها ما اتبعت أسلوب الفصل (تعرض معلومات الأداء الاجتماعي في تقارير مستقلة عن التقارير المالية التقليدية)، ويتم ذلك إما بشكل تقرير وصفي تسرد فيه التكاليف الاجتماعية دون تحديد المنافع الاجتماعية المتوقعة منها، أو بشكل تقرير غير وصفي يتم من خلاله الإفصاح عن التكاليف والمنافع الاجتماعية ويعرف بتقرير المدخلات والمخرجات. (بدوي وعثمان، 2000: 447؛ أبو سمرة، 2009: 49؛ اللولو، 2009: 68).

ج. الإفصاح عن مجالات المسؤولية الاجتماعية من خلال تداعيات أزمة كورونا:

مما لا شك فيه أن أزمة كورونا قد كشفت أهمية إعادة النظر

البيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للشركة بشكل يمكن من تقويم أداء المشروع الاجتماعي " (اللولو، 2009: 65)، فلقد أشارت دراسة كل من الجمعية القومية للمحاسبين (NAA, 1974)، وجمعية المحاسبين الأمريكية (AAA, 1975)، والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA, 1973) إلى أهمية الإفصاح عن الأداء الاجتماعي؛ حيث اتجهت هذه الدراسات إلى إرساء الأسس اللازمة لقياس فعالية البرامج الاجتماعية لمنظمات الأعمال والتي من شأنها أن تختبر العلاقة بين الالتزام المسؤولية الاجتماعية ونتائج الأداء المالي، وقد تعددت أساليب الإفصاح عن هذا النوع من المعلومات، فقد اتجهت بعض المنظمات إلى الإفصاح عن نشاطها الاجتماعي من خلال أسلوب



والاجتماعية لما لها من تأثير جوهري على مستقبل المنظمة واستمراريتها، ومن الأمثلة على الأنشطة الاجتماعية التي من شأنها أن تعبر عن حرص المنظمة على وقاية العاملين والعملاء، والبيئة المحيطة بها من الإصابة بفيروس كورونا الأتي:

- 1- توفير بيئة عمل صحية للعاملين من خلال توزيع الكمادات والفترات ومواد التعقيم.
- 2- ضمان التأمين الصحي للعاملين لعلاج المصابين منهم.
- 3- نشر ثقافة الوقاية من الفيروس من خلال الدورات التوعوية.
- 4- اتباع نظام العمل في دوريات أو تقليص ساعات العمل.
- 5- توفير الخدمة للمستهلك بشكل يضمن سلامته من انتقال العدوى.

في أولويات الدول والمنظمات، فهي أبرزت الأنشطة الاجتماعية لمؤسسات الأعمال، فعلى الرغم من التأثير السلبي لهذه الجائحة؛ لشدة أثارها التي أوقعتها على كاهل المجتمعات والتحديات والصعوبات التي خلفتها على جميع الأصعدة، إلا ان هذا الأمر جعلها تتجه نحو ابراز كافة الاسهامات المجتمعية التي تكفل تعاون الجميع ضد هذا الوباء القاتل، والتي تعبر عن مجالات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وهو ما أوصت به العديد من المنظمات المهنية والحقوقية بتقريرها.

فالإفصاح عن الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا لم تعد المطلب الوحيد للحكم على جودة المعلومات وشفافيتها من قبل ذوي المصلحة، بل تجاوزته لتعزز مفهوم الإفصاح عن القضايا البيئية



11- المشاركة في تجهيز أماكن

للإيواء المصائبين. (الأمين، 2020؛

السماذوني وعبد السيد، 2021).

المحور الثالث: الدراسة الميدانية:

1. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من

العاملين بقسم المحاسبة بالفروع

الرئيسية لأربع مصارف تجارية ليبية

تقع ادارتها الرئيسية بالمنطقة

الشرقية وهي مصرف الوحدة

والمصرف التجاري الوطني، ومصرف

الاجماع العربي، ومصرف المتوسط،

حيث تم توزيع عدد 40 استمارة

استبيان، استنادا على أسلوب العينة

العشوائية البسيطة، متفاوتة العدد

حسب عدد العاملين بقسم المحاسبة

في كل إدارة لكل مصرف على حدى،

وتم استرجاع 38 استمارة صالحة

للتحليل، وهي نسبة معقولة قياسا

بالأبحاث المماثلة

6- اتباع سياسة التباعد ووجود

مسافة أمنة عند تلقي الخدمة أو

الحصول على المنتج.

7- الحرص على توفير الخدمات

الالكترونية للمستهلك للحصول على

حاجته دون الحضور الشخصي

للمكان.

8- المشاركة في حملات

التنظيف والتعقيم للمرافق العامة

بالبيئة المحيطة لضمان سلامة

المواطنين.

9- دعم المنظمات الخيرية

والصحية في توفير مستلزمات الوقاية

من الفيروس.

10- دعم ومشاركة مؤسسات

الدولة في توفير اللقاح المضاد

للفيروس ومساعدتها في تنظيم

حملات التطعيم ضده .



2. طرق تجميع البيانات:

لقد تم الاعتماد على مصادر البيانات الأولية للإلمام بالخلفية الأدبية للدراسة وذلك من خلال البحث في الكتب والدوريات والرسائل العلمية ذات العلاقة، ولغرض قياس المتغيرات وتجميع بياناتها فقد تم تصميم استمارة استبيان بالاستعانة بتجارب الباحث في مواضيع ذات الصلة بالإضافة الى توصيات بعض المنظمات فيما يتعلق بالإفصاح عن الأداء الاجتماعي في ظل أزمة كورونا، وتم تحكيم هذه الاستمارة من قبل أعضاء هيئة تدريس بقسم المحاسبة في جامعة بنغازي، وتتكون استمارة الاستبيان من جزئين كالآتي:

✓ الجزء الأول: يوضح البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة وهي (المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، الخبرة)

✓ الجزء الثاني: خاص بالأسئلة

المطروحة على عينة الدراسة والتي تعبر عن مشكلة الدراسة وتتفرع الي ثلاث محاور كالآتي:

1- المحور الأول: ما هو مستوى الإفصاح عن مجال الموارد البشرية في ظل الجائحة ؟

2- المحور الثاني: ما هو مستوى الإفصاح عن مجال الخدمة أو المستهلك في ظل الجائحة ؟

3- المحور الثالث: ما هو مستوى الإفصاح عن الإفصاح عن مجال المجتمع أو المساهمات العامة في ظل الجائحة ؟

3. أسلوب التحليل المستخدم في الدراسة:

قد تم استخدام أسلوب التحليل الوصفي لتحليل بيانات العينة، من خلال استخدام مقياس ليكرث الخماسي المتدرج من 5



الخصائص الديمغرافية للمبحوثين،
وتحليل البيانات واختبار الفرضيات.
**1.4. الخصائص الديموغرافية
للمبحوثين:**

كما هو موضح بالجدول رقم
(1) تم تصنيف هذه الخصائص الى
المؤهل العلمي والتخصص الأكاديمي،
وعدد سنوات الخبرة، وتشير النسب
المئوية الى ان ما نسبته 50% من
المشاركين بالدراسة هم من حملة
المؤهل العلمي (بكالوريوس) مما يدل
على انهم مؤهلين تأهيلا أكاديميا جيدا،
الأمر الذي من شأنه أن يعزز الثقة في
الإجابة عن أسئلة الاستبيان، كما إن
ما نسبته 44,7% وهي النسبة الأكبر في
فئة المؤهل العلمي، هم من تخصص
المحاسبة وهو ما يشير الى توفر
الخلفية العلمية عن موضوع الدراسة،
أما فيما يتعلق بفئة عدد سنوات
الخبرة فقد احتلت فئتي

(موافق بشدة) الى 1 (غير موافق
بشدة) لتحديد إجابات المشاركين،
أما فيما يتعلق بالأساليب الإحصائية
التي استخدمت في هذه الدراسة فهي
تشمل المتوسطات الحسابية
والانحرافات المعيارية، واختبار (one
T : (sample t-test

4. تحليل البيانات واختبار الفرضيات:
تم إيجاد النسب المئوية
لكل عبارة من عبارات كل فقرة
والمتوسط الحسابي والانحراف
المعياري لها، كما تم استخدام
اختبار T (One Simple t-test) بهدف
معرفة العبارات التي تؤيد محتوى كل
فقرة، والفقرات التي لا تؤيد ذلك،
فتكون الفقرة ايجابيه عندما يكون
المتوسط الحسابي لها يساوي أو أكبر
من 3، والعكس في حالة كان المتوسط
اقل من 3 وسنعرض بهذا الجانب



(أقل من 5 سنوات/ من 5 : 10 سنوات) الدراسة بشريحة الطلبة الجدد من
أعلى النسب بمعدل (31% و 34%) ذوي التخصص والاعتماد عليهم في
والأمر الذي يرجع الى استعانة عينة مجال العمل المصرفي.

الجدول رقم (1) الخصائص العامة للمشاركين بالدراسة

عنوان الفئة	الفئات	التكرار	النسبة %
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	12	31,1
	بكالوريوس	19	50,0
	ماجستير	6	15,0
	دكتوراه	1	2,6
المجموع		38	100,0
التخصص الأكاديمي	المحاسبة	17	44,7
	الاقتصاد	5	13,2
	إدارة الأعمال	12	31,6
	تمويل ومصارف	4	10,5
المجموع		38	100,0
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	12	31,6
	من 5 : 10	13	34,2
	من 11 : 15	4	10,5
	أكثر من 15	9	23,7
المجموع		38	100,0

2.4. اختبار الفرضيات:
للاختبار الفرضية الفرعية
الأولى التي تنص على : لا يوجد مستوى
للاختبار الفرضية الفرعية
الموارد البشرية بالتقارير المالية
للشركات في ظل جائحة كورونا، تم

الافتراضي 3 يشير توفر مستوى جيد للإفصاح عن مجال الموارد البشرية في فترة تفشي فيروس كورونا، ولتفسير هذه النتائج نجد أن العبارة الأولى بالجدول رقم (3) والمتعلقة بالإفصاح عن التزام القطاع المصرفي بتوفير بيئة عمل صحية للعاملين هي

الاستعانة باختبار (One Simple T test) لمقارنة المتوسط الحسابي للعينة بالمتوسط الافتراضي عند مستوى الدلالة الإحصائية (sig)، بالنظر في الجدول رقم (2) نجد أن المتوسط العام للعينة ككل وهو 4,000 أعلى من المتوسط

One-simple test			الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الفئة
القرار الإحصائي	قيمة SIG B-Value	قيمة T			
معنوي	0,000	8,528	0,7229	4,000	الإفصاح عن مجال الموارد البشرية بالتقارير المالية في ظل تداعيات كورونا

(4,000) يشير إلى وجود مستوى معبر وجيد للإفصاح عن مجال الموارد البشرية، كما أن قيمة p-value التي تساوي 0,000 ($p\text{-value} < 0,05$) تشير إلى رفض الفرضية الفرعية الأولى، أي أنه يوجد مستوى إفصاح ذو دلالة إحصائية على الإفصاح عن مجال الموارد البشرية بالتقارير المالية أثناء انتشار فيروس كورونا، وهي تتفق مع:

العبارة الأكثر تأثيراً مقارنة بباقي العبارات بمتوسط حسابي (4,316) تليها العبارة الخامسة بمتوسط (4,132)، وهو ما يدل على حرص المصارف على سلامة موظفيها والتزامها بالإفصاح عن ذلك بالتقارير المالية، وبالنظر في نتائج الاختبار الإحصائي العامة لهذا الفئة بالجدول رقم (3) نجد أن المتوسط العام بقيمة



الجدول رقم (3) مستوى الإفصاح عن أنشطة مجال الموارد البشرية بالتقارير المالية للشركات في ظل جائحة كورونا

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	العبارات	ت
1	0,7748	4,316	يتم الإفصاح عن توفر بيئة عمل صحية للعاملين	1
4	1,0777	3,974	يتم الإفصاح عن حضر حركة العاملين جزئيا لمنع تفشي المرض بتخفيض ساعات العمل والعمل في دوريات	2
6	1,0724	3,658	يتم الإفصاح عن اتباع سياسة العمل عن بعد ببعض الوظائف	3
3	0,5393	4,079	يتم الإفصاح عن الالتزام بدفع مرتبات العاملين رغم الركود الاقتصادي بغالبية القطاعات	4
2	0,8752	4,132	يتم الإفصاح عن التأمين الصحي للعاملين المصابين وذويهم	5
5	1,1035	3,842	يتم الإفصاح عن تدريب ونشر ثقافة الوعي الصحي للوقاية من الإصابة بالفايروس (covid-19) بين العاملين	6

فإن قيمة $B = 0,000$ وهو ما يشير الى معنوية الاختبار وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية بالقول بأنه يوجد مستوى افصاح ذو دلالة معنوية عن مجال المستهلك أو الخدمة في ظل الجائحة، حيث اظهرت النتائج

بالنسبة للفرضية الثانية: لا يوجد مستوى افصاح ذو دلالة احصائية عن مجال المستهلك بالتقارير المالية للشركات في ظل الجائحة، لاختبار هذه الفرضية وفقا للنتائج الموضحة بالجدول رقم (4)



التحليلية بجدول رقم (5) إن قيمة المتوسط عند جميع عبارات هذه الفئة تفوق القيمة الافتراضية 3 وكان المتوسط الأعلى من نصيب الفقيرين الثالثة والخامسة بمتوسطين (3,947/4,053) على التوالي، وهي الجدول رقم (4) نتائج الاختبار الإحصائي لمستوى الإفصاح عن مجال المستهلك أو الخدمة بالتقارير المالية للشركات في ظل جائحة كورونا

One-simple test			الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الفئة
القرار الإحصائي	قيمة SIG B-Value	قيمة T			
معنوي	0,000	7,298	0,7002	3,823	أثر جائحة كورونا على تطور الإفصاح عن المستهلك أو الخدمة بالتقارير المالية

الجدول رقم (5) مستوى الإفصاح عن أنشطة مجال المستهلك أو الخدمة بالتقارير المالية للشركات في ظل جائحة كورونا

ت	العبارات	المتوس ط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يتم الإفصاح عن فتح وتفعيل البوابة الالكترونية للمتعاملين تفاديا للحضور الشخصي للمصرف	3,895	0,8315	4
2	يتم الإفصاح عن المحافظة على سلامة العملاء من خلال توزيع الأقنعة وتعميم موقع تلقي الخدمة	3,947	0,8683	3
3	يتم الإفصاح عن تفعيل خدمة الدفع الالكتروني	4,053	0,7333	1



4	يتم الإفصاح عن تأجيل الأقساط والتمسير على المتعثرين خلال فترة الأزمة	3,526	0,9512	6
5	يتم الإفصاح عن تنظيم حركة العملاء ومنع الازدحام	3,947	0,0120	2
6	يتم الإفصاح عن منح السلف الاجتماعية للعملاء كنوع من الاعانة للمتضررين من تداعيات الجائحة	3,605	1,1517	5

الجدول رقم (7) نجد العبارة المتعلقة بالإفصاح عن دعم حملات التطعيم ضد الفايروس قد حضرت بأعلى متوسط من بين باقي المتوسطات في هذه الفئة بقيمة (4,184) وهو ما يشير الى دعم عينة الدراسة لمؤسسات المجتمع للوقوف ضد تفشي هذا الفايروس القاتل سواء بالمساعدة في توفير اللقاح المضاد له أو تنظيم حملات التطعيم والإفصاح عن ذلك بتقاريرها المالية، وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة كل من Sanchez (2021) و السمدادوني وعبد السيد (2021) التي تشير الى وجود أثر كبير لهذه الجائحة على الإفصاح عن دعم منظمات المجتمع.

ولاختبار الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على : لا يوجد مستوى ذو دلالة احصائية للإفصاح عن مجال المساهمات العامة بالتقارير المالية لعينة الدراسة في ظل الجائحة، فقد أوضحت نتائج التحليل الاحصائي في الجدول رقم (7) رفض الفرضية الفرعية الثالثة بقيمة - B VALUE = 0,000 تشير لمعنوية القرار، أو بمعنى آخر وجود مستوى افصاح ذو دلالة احصائية عن مجال المساهمات العامة بالتقارير المالية للشركات، حيث أن قيمة المتوسط الحسابي لمعظم إجابات افراد العينة في هذه الفئة تشير لتوفر الإفصاح وبالنظر لقيمة متوسط المرجح في



**الجدول رقم (6) : نتائج الاختبار الاحصائي لمستوى الإفصاح عن مجال المساهمات العامة بالتقارير
المالية للشركات في ظل جائحة كورونا**

One-simple test			الانحراف المعياري	المتوس ط المرجح	الفئة
القرار الإحصائي	SIG قيمة B-Value	T قيمة			
معنوي	0,000	5,465	0,8438	3,748	أثر جائحة كورونا على تطور الإفصاح عن المساهمات العامة بالتقارير المالية.

**الجدول رقم (7) مستوى الإفصاح عن أنشطة مجال المساهمات العامة بالتقارير المالية للشركات في ظل
جائحة كورونا**

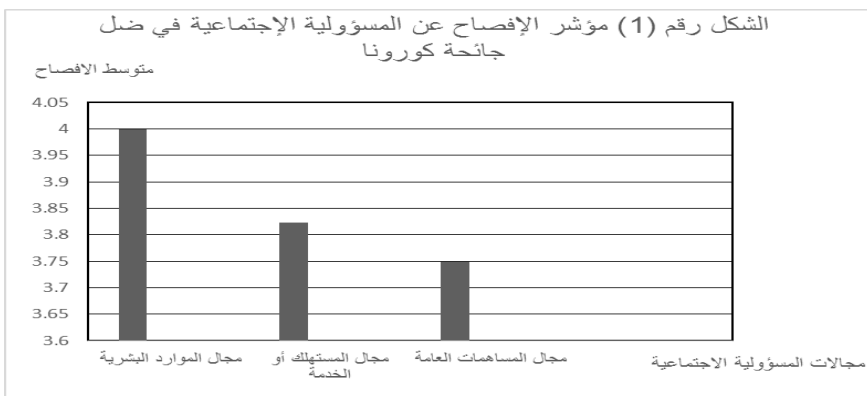
الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	العبارات	ت
2	1,1480	3,921	يتم الإفصاح عن المساهمة في تجهيز المستشفيات ومراكز الايواء والعزل.	1
5	1,0830	3,553	يتم الإفصاح عن تبرعات لوزارة الصحة لدعم الاحتياجات الدوائية للوقاية من تفشي الجائحة.	2
6	0,9792	3,526	يتم الإفصاح عن دعم المنظمات الحقوقية بتوفير الاحتياجات الدوائية والغذائية وللأسر الفقيرة والعمالة الوافدة.	3
7	1,0319	3,447	يتم الإفصاح عن دعم شركات الاتصالات لتوفير الانترنت مجاناً للطلبة لمساعدتهم في الدراسة عن بعد.	4
3	1,0360	3,816	يتم الإفصاح عن توزيع المنشورات التوعوية بين المواطنين بجميع أشكالها.	5
4	0,9907	3,789	يتم الإفصاح عن المساهمة في المؤتمرات والندوات التي تقيمها المنظمات الصحية والخيرية للتعريف بالجائحة.	6
1	0,8961	4,184	covid-19 . يتم الإفصاح عن دعم حملات التطعيم ضد فايروس	7

ويمكن توضيح ذلك من خلال مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية الذي تم ايجاده من خلال متوسطات الإفصاح عن المجالات الثلاث للعيينة ككل كما هو موضح بالجدول رقم (8) والشكل رقم (1).

وبهذا يمكن القول بأنه يوجد مستوى إفصاح دلالة احصائية عن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالتقارير المالية اثناء انتشار جائحة كورونا، أي اننا نرفض الفرضية الرئيسية التي نصت على عدم وجود مستوى جيد و دو دلالة احصائية،

جدول رقم (8) مستوى الإفصاح عن مجالات المسؤولية الاجتماعية في ظل جائحة كورونا لدى عينة الدراسة

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	المجال
1	0,7229	4,000	مجال الموارد البشرية.
2	0,7002	3,823	مجال المستهلك أو الخدمة.
3	0,8438	3,748	مجال المساهمات العامة.



خلال الجائحة للمصارف التجارية
الليبية محل الدراسة، نجد إن

ولتحديد درجة تطور مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

ودائعها انما يرجع الى سياسة الإدارة
ووعيا بأهمية الالتزام بتطبيق هذا
المفهوم والعمل على ابرازه في تقاريرها
المالية سواء بشكل سردي أو كمي
حتى يعزز مبدأ الإفصاح والشفافية
بهذه التقارير المالية ويضفي عليها
صفة الثقة والموضوعية.

المصرف الاجماع العربي احتل الترتيب
الأول كما هو موضح بالجدول رقم (9)
تليه مصرف التجاري الوطني، ثم
مصرف المتوسط، تم يأتي المصرف
الوحدة وهو ما يشير الى إن مفهوم
المسؤولية الاجتماعية لا يرتبط بحجم
المصرف ولا حجم رأس ماله وحجم

الجدول رقم (9) تطور مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالتقارير المالية للمصارف التجارية
اليبية اثناء جائحة كورونا covid-19

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	المصرف
4	0,8272	3,579	الوحدة
2	0,8311	3,879	التجاري الوطني
1	0,1289	4,316	الاجماع العربي
3	0,6435	3,797	المتوسط

1. يوجد هناك إفصاح عن

مجالات المسؤولية الاجتماعية
بالتقارير المالية أثناء جائحة كورونا،
وهذا ما يشير اليه المؤشر في الشكل
رقم (1).

2. يعد مجال الموارد البشرية

الأكثر إفصاحا بالتقارير المالية لعينة

5. النتائج

والتوصيات:

على ضوء الدراسة النظرية وما انتهت
إلية الدراسة العملية، يمكن ايجاز
أهم النتائج التي توصل اليها الباحثان
فيما يلي:



وجبرها على الالتزام بمسؤوليتها
الاجتماعية والافصاح عنها.

كما توصي الباحثتان بالآتي:

1. ضرورة أن تشمل التقارير
المالية المعلومات المتعلقة بتداعيات
جائحة كورونا سواء كانت على الصعيد
الاقتصادي أو الاجتماعي وحجم
المخاطر التي قد تنجم عنها بالشكل
الذي من شأنه أن يرشد عملية اتخاذ
القرارات.

2. مطالبة الهيئات
والمنظمات العلمية والمهنية المعنية
بشؤون مهنة المحاسبة بدراسة
التأثيرات المترتبة على الأنشطة
الاجتماعية وبيان كيفية الإفصاح
عنها.

3. ينبغي على الجهات
الرسمية بالدولة (وزارة الاقتصاد) أن
تقوم بإصدار اللوائح والتعليمات التي
تلزم منظمات الأعمال بتطبيق الأداء

الدراسة من بين المجالين الأخيرين فقد
كانت قيمة متوسط الإفصاح عنه
4,000 وهي الأعلى من بين باقي
المتوسطات وهوما يشير الى الاهتمام
بالعنصر البشري العامل والحرص
على سلامته من الأوبئة والأمراض على
غرار فايروس كورونا من خلال توفير
جميع الإجراءات الوقائية له الامر
الذي من شأنه أن يحقق للشركة
عنصر الولاء وزيادة الإنتاجية في
المقابل.

3. وجود وعي وخلفية علمية
بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وهذا
يظهر جليا من خلال ارتفاع متوسطات
الإجابة عن أسئلة الدراسة من قبل
عينة الدراسة، فقد كانت معظم
المتوسطات فوق المتوسط
الافتراضي (3).

4. جائحة كورونا كانت العامل
المؤثر والقوي على منظمات الاعمال



-السماذوني، حمادة فتح الله

وأحمد السيد، (2021)، أثر جائحة

كورونا covid-19 على مستوى

الإفصاح الاختياري في التقارير المالية،

المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة

—جامعة طنطا، تحت عنوان أثر الأزمة

على الاقتصاد القومي المقترحات

والحلول 2021/9/16-15

-السعداوي، كريمة جمعة،

(2013)، دور الحوكمة في تعزيز

الإفصاح عن الأداء الاجتماعي بالتقارير

المالية للشركات، رسالة ماجستير،

كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي

-الشائي، الصديق نصر،

(2020)، الآثار المتوقعة لجائحة

كورونا بعض المتغيرات المالية

والاقتصادية في ليبيا، مؤتمر علمي

حول جائحة كورونا الواقع والمستقبل

الاقتصادي والسياسي لدول حوض

الاجتماعي والإفصاح عنه في تقارير

منفصلة في حالات الأزمات والحروب

والأوبئة.

4.دراسة معوقات الإفصاح

عن مجالات المسؤولية الاجتماعية

بشكل منفصل وبتقارير خاصة بها.

قائمة المراجع:

1. المراجع العربية

-الأمين، غسان أحمد،

(2020)، دراسة تحليلية للآثار

المتوقعة على استدامه مستوى

الإفصاح المحاسبي عن القضايا

البيئية والاجتماعية والحوكمة في ظل

جائحة كورونا covid-19، مجلة

الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية

والتنمية المستدامة، العدد الأول، 1-



-خلالف، عيادة وبالقاسم

بالقاضي، (2020)، جائحة كورونا

وتأثيرها على قطاع السياحة بتركيا،

مؤتمر علمي حول جائحة كورونا

الواقع والمستقبل الاقتصادي

والسياسي لدول حوض المتوسط،

جامعة صبراتة، 14-15/نوفمبر/2020

-سامية، قرارة، (2020)،

تقييم دور تطوير الإفصاح ضمن

تقارير المسؤولية الاجتماعية في ظل

جائحة كورونا في تعي شفافية

المعلومات المحاسبية، مجلة الباحث

بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية،

العدد 20، المجلد الأول.

-شحاته، محمد موسى علي،

(2012)، أثر الإفصاح المحاسبي عن

معلومات جائحة فيروس كورونا على

القيمة السوقية للأسهم بالبورصة

المصرية، المجلة العلمية للدراسات

المتوسط، جامعة صبراتة، 14-15/

نوفمبر/2020

-الفيتوري، عطية المهدي،

(2020)، مقال حول آثار الجائحة على

الاقتصاد الليبي، مدونة مؤسسة فريد

ريش البيروت، متاح على [arhttps://](https://ar.mena.fes.de/ar/blog-ar)

[mena,fes.de/ar/blog-ar](https://ar.mena.fes.de/ar/blog-ar)

-اللولو، محمد سالم،

(2009)، مدى إمكانية تطبيق

المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

من قبل الشركات المساهمة العامة،

رسالة ماجستير، كلية التجارة -

جامعة الإسلامية، غزة.

-أبو سمرة، حامد أحمد،

(2009)، معوقات الإفصاح عن

المسؤولية الاجتماعية في تقارير

الشركات المساهمة العامة المدرجة

بسوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة

ماجستير، كلية التجارة - جامعة

الإسلامية، غزة.



-سيسرك، (2020)، منظمة

التعاون الإسلامي، متاحة على الموقع

www.Sesric.com

2.المراجع الأجنبية

-Isabel, M and Alejandra G

, (2020), Corporate social

responsibility during Covid-19

pandemic, journal of open

Innovation ,vol 6 p126

-Jabin, Shahima, (2021), The

Impact of COVID-19 on the

Accounting Profession in

Bangladesh, journal of industrial

Distribution and Business, vol

12p 7

-<https://WWW.UN NEWS.org>

-<https://WWW.IFAS.org>

-<https://WWW.SEC.org>

والبحوث المالية والإدارية، العدد

الأول، المجلد التاسع

-عبد العزيز، غريب محمد،

2020، معوقات الإفصاح المحاسبي

عن فرض الاستمرارية في ظل حدث

جائحة كورونا (corona-19)، مجلة

الباحث المالية والتجارية، مجلد 22

العدد الثاني.

-محمود، عبد الواحد وعلي

السندي، (2020)، موقف المنظمات

المهنية المحاسبية من تأثيرات جائحة

كورونا، ورقة عمل مقدمة للورشة

الالكترونية، كلية الإدارة والاقتصاد –

جامعة الموصل المتاحة على الموقع

[www, research gate,](http://www.research gate.com)

com



Dirasat in Economics and Business Journal

Faculty of Economics - University of Benghazi

Volume 42 ISSUE 1

Year 2023

مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة

كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

الجلد 42

العدد الأول لسنة 2023





الآثار العكسية للتعامل الأوروبي مع المهاجرين على دول المتوسط: "دراسة الحالة الليبية" (2012-2022).

¹ د. الفيتوري صالح السطي.

1. أستاذ مساعد- قسم العلوم السياسية- كلية الاقتصاد- جامعة سرت- Alsati@ su.edu.ly

DOI: <https://doi.org/10.37376/deb.v42i1.6808>

Received: 09.02.2023

Acceptance: 05.03.2023

Published: 27.07.2024

معلومات المقالة:

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية،

الاتحاد الأوروبي، ليبيا، دول المتوسط، دول المعبر،

دول المصدر.

202©4 .Benghazi. University.

This.open.Access.article.is

Distributed under a

[CC BY-NC-ND 4.0 licens](https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)



Scan QR & Read Article Online.

الملخص:

مع ظهور البشرية وازدياد أعدادها ظهرت الهجرة والترحال في بقاع الأرض، وانتقال الإنسان من مكان إلى آخر لأسباب عدة منها طلباً للرزق، البحث عن حياة أفضل، وعن الأمان، ومع ازدياد عدد المجتمعات وتحولها من مجتمعات بسيطة إلى كيانات سياسية، والتي صاحبها قيام الدول الحديثة وما نتج عنها من تقسيمات سياسية للدول، أصبحت تلك الكيانات السياسية تسعى للمحافظة على مجتمعاتها داخل نطاقها السياسي المحدد. ونظراً لزيادة عدد السكان، واحتفاظ بعض الأماكن دون غيرها ومحدودية الموارد؛ بدأت تلك المجتمعات في البحث عن بديل لحياة أفضل، فجوبهت برفض من قبل الكيانات السياسية التي تخطط وفق المتاح لديها من الموارد، من أجل تلبية احتياجات مجتمعاتها في حدود نطاقها السياسي.

وتعددت الظروف التي أسهمت في ظاهرة الهجرة منها: الطبيعية المتمثلة في: الجفاف، وقلة الأمطار والموارد، وزحف الصحراء، وأخرى سياسية: كالحروب، والنزاعات، والفقر، والأنظمة الدكتاتورية، ونظراً لأن الشاطئ الشمالي من المتوسط يزخر بالثروات والتطور العلمي الهائل، والتقدم الصناعي، أما الشاطئ الجنوبي للمتوسط مصدر للبشر؛ نظراً لحاجة كل منهما للآخر، غير أن لكل مجتمع حساباته الخاصة، لذلك قامت القارة العجوز بكبح المهاجرين وبكل قوة، ووصل بها الأمر لتدخل في شئون دول المصدر ودول المعبر وزعزعت أمنها واستقرارها، وانتهكت سيادتها من أجل تحقيق غايتها، فقامت بدعم مجموعات غير رسمية بعلم أو بدون علم المؤسسات الرسمية في الدول المعنية، مما كوّن مجموعات موازية للمؤسسات الرسمية، وأصبحت تمتلك القوة والإمكانات تفوق ما تمتلكه المؤسسات الأمنية الرسمية، مما أسهم في عدم الاستقرار السياسي، وزاد من حدة الصراع بين تلك القوى من أجل المزيد من السيطرة والنفوذ وأموال، وكل ذلك بمباركة من قوة إقليمية ودولية.





The Adverse Effects of the European Dealings with Immigrants on the Mediterranean Countries: Libya as A Case Study (2012-2022)

¹ Dr. Alfeetouri Salih Alsati.

1. Assistant Prof, Political Science Dept- Faculty of Economics- Sirte University.

Abstract

With the emergence of mankind and the increase in its numbers, migration and travelling appeared in the parts of the earth, and people moved from one place to another for several reasons, including: seeking livelihood, a better life, and security. And with the increase in the number of societies and their transformation from simple societies to political entities, which was accompanied by the establishment of modern states and the resulting political divisions of states, these political entities began to preserve their societies within their specific political scope. Due to the increase in population and overcrowding in some places, with limited resources, the members of those communities began to search for more resources and a better life. They were rejected by the political entities that plan according to the available resources they have in order to meet the needs of their communities within the limits of their political scope - the state.

There were many circumstances that contributed to the phenomenon of migration, including: natural, represented by drought, lack of rain, desert encroachment, and lack of resources, as well as political circumstances, such as: wars, conflicts, poverty, and dictatorial regimes. And given that the northern shore of the Mediterranean is full of privileges, in addition to the tremendous scientific progress, the industrial revolution, and the concentration of wealth in it. As for the opposite side in the southern Mediterranean, many migrations occurred from the south to the north because they need each other. However, each society has its own accounts, so the old continent suppressed immigrants with all force, and it reached the point of interfering in the affairs of the source and transit countries, destabilizing their security and stability, and violating their sovereignty in order to achieve its goal. It supported unofficial groups, with or without the knowledge of the official institutions in the concerned countries, which formed groups parallel to the official institutions and now possessed strength and capabilities that exceeded those possessed by the official security institutions. This contributed to political instability, and exacerbated the conflict within the supported power in order to obtain more control, influence, and money, all with the blessing of a regional power and international organizations.

Keywords: Illegal Immigration, European Union, Libya, Detention Center, Transit Countries, Source Countries .



مقدمة:

غير الشرعية من قبل دول جنوب

المتوسط من أجل فرص أفضل.

ومع الزيادة في أعداد

المهاجرين غير الشرعيين بدأت مخاوف

الدول الأوروبية من تغير في النسيج

الاجتماعي (الديموغرافي)، وحدوث

اضطرابات وعنف سياسي واجتماعي

نظراً لتأثر المهاجرين بالخلفية

السياسية والاجتماعية في بلدانهم

والتي تعاني من عدم الاستقرار

السياسي والاقتصادي والقلق

والاضطراب النفسي المترتب على ذلك؛

قامت تلك الدول فيما بينها بتعزيز

الإجراءات ووضع قوانين صارمة تحد

من الهجرة، والتي تم اعتبارها مشكلة

مقلقة وضعت على رأس الأولويات

والمشاكل التي تواجه القارة، بجانب

ظهور مشاكل عالمية أخرى، كالركود

الاقتصادي، والتعصب الديني،

تعتبر أوروبا من أكثر الدول

مقصداً للمهاجرين من دول حوض

المتوسط؛ نظراً لمجموعة من الأسباب

يأتي على رأسها طول سواحلها المطلة

على البحر المتوسط، وقربها من الدول

الفقيرة، والتي يوجد بها ازدياد سكاني،

وكذلك دول غير مستقرة سياسياً

واقتصادياً، ووجود بعض الأزمات مثل:

الجفاف، والمجاعات، ومخترقات

اقتصادية، وحروب أهلية ... وغيرها،

وفي المقابل لدى الدول الأوروبية ارتفاع

أجور العاملين والذي يمثل إغراء

للمهاجرين عند تحويل العملة لبلدانهم

الأصلية، وكذلك الحقوق التي تمنح

للمهاجرين، وتوفير فرص العمل

والمستوى الاقتصادي المرتفع

والاهتمام الذي توليه المنظمات الأهلية

والدولية بالمهاجرين القادمين إليها،

الأمر الذي أسهم في زيادة عدد الهجرة



الدول، وشمل ذلك التعامل مع مؤسسات الدول الرسمية وغير الرسمية والتي لها علاقة بالهجرة وتهريب البشر، حتى أن الأمر قد وصل للتعامل مع أشخاص خارجين على القانون، ومطلوبين للسلطات الشرعية على ذمة قضايا تمس أمن الدولة.

لقد أثرت تلك التصرفات التي قامت بها الدول الأوروبية على دول المتوسط، وبالأخص على سيادة تلك الدولة بالتدخل في سيادتها ومياها الإقليمية ودعم جماعات غير رسمية، مما أدى إلى تقوية تلك الجماعات وجعلها في مستوى موازي لمؤسسات الدولة الرسمية (الأمنية والشرطية)، الأمر الذي زاد من عجز تلك المؤسسات في تطبيق خططها الأمنية، وخير مثال على ذلك الحالة الليبية، وما تقوم به تلك الدول من انتهاك لسيادتها،

والجنسي ضد الأجانب، والإرهاب والتطرف.

ورغم أن بعض الدول الأوروبية لجأت فرادى لتوقيع بعض المعاهدات التي تحد من الهجرة غير الشرعية مع دول المعبر للمهاجرين كالمعاهدة الليبية الإيطالية - والتي نصت على الاستثمار في ليبيا كتعويض عن مرحلة الاستعمار، على أن تتعهد ليبيا في المقابل بالحد من الهجرة عبر سواحلها، وإعادة المهاجرين إليها - غير أن تلك المعاهدة لم يتم الالتزام بها أعقاب أحداث 2011، رغم مطالبة الطرف الإيطالي بالإسراع في تنفيذ بنودها (بوابة أفريقيا الإخبارية، 2008)؛ ولذلك لجاء الاتحاد الأوروبي لاتباع حزمة من الإجراءات والقوانين من أجل محاولة وقف تدفق المهاجرين، سواء كان ذلك عن الاتحاد الأوروبي بشكل عام، أو من قبل بعض

اتبعت الدول الأوروبية آليات عدة في مجال التعامل مع ملف الهجرة غير الشرعية وبشكل منفرد أو مجتمعة، بوصف الاتحاد الأوروبي بأنه يتعامل مع المؤسسات الرسمية بشكل جماعي حتي يكون أكثر تنسيقاً وفاعلية، غير أن تلك القرارات أثرت سلباً على المؤسسات الرسمية (الأمنية) في دول حوض المتوسط، والتي تعتبر ليبيا في هذا البحث نموذجاً لها، وذلك بالاتفاق مع جماعات لا تتبع المؤسسات الرسمية، ونتيجة الاتفاق معها من قبل مؤسسات رسمية لدول ذات سيادة أحدث ذلك اختراقاً لسيادة تلك الدول، وتقوية نفوذ وقوة مجموعات مسلحة، وأصبحت تكون عصابات خارج القانون، نتج عنها إنشاء شبكات لتجريب البشر والنفط وغسيل الأموال، بل أصبحت هذه الجماعات القوة الحاكمة الفعلية

والتدخل في شؤونها دون الالتفات للدول واستقلالها، وذلك بتقديم دعم ومساعدات مالية كبيرة للجماعات المسلحة غير الرسمية، كي تعمل على الحد من الهجرة؛ ومنع المهاجرين من اجتياز الضفة الشمالية للمتوسط. لم تكتف تلك الدول بذلك، بل زادت من تدخلها في الشؤون الداخلية دون إذن من الجهات الرسمية للدولة؛ حيث قامت بعقد اجتماعات مع زعماء القبائل وممثلين عنها بحجة تنمية مناطق الجنوب، والمحافظة على حقوق الأقليات والعمل المشترك من أجل رفع معاناة أهالي الجنوب، مما أثر ذلك سلباً في الترابط الاجتماعي، وأسهم في تقوية جماعات مسلحة موازية لمؤسسات الدولة.

1. إشكالية البحث:

تعامل الدول الأوروبية مع ملف الهجرة غير الشرعية، والآثار العكسية التي ترتبت عليه، وكذلك المنهج الوصفي التحليلي لوصف المشكلة وتحليلها، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي لتتبع الظاهرة محل الدراسة وتطورها.

4. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على الآثار السلبية لتعامل الدول الأوروبية للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين إليها، والتعرف على أسبابها ودوافعها، وتفاعل الدول الأوروبية لمنعها دون الالتفات للأضرار التي تسببها لدول المعبر، بالتدخل في شؤونها الداخلية وتكوين قوى موازية للقوات الأمنية الرسمية وانتهاك سيادة تلك الدول، كما هو الحال في الدولة الليبية.

5. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في عرض مدى تأثير الحلول التي تنتهجها

داخل نطاق الدولة، وتسبب ذلك في إضعاف القدرة العسكرية والأمنية للقوات النظامية والتقليل من هيبتها، حول ذلك ينطلق البحث مع تحليل تأثير تلك الإشكاليات على الدولة الليبية وإيضاح تبعاتها.

2. فرضية البحث:

يفترض البحث أن ما تقوم به الدول الأوروبية من معالجات للحد من الهجرة غير الشرعية أثر سلباً على استقرار وأمن دول المتوسط، ومنها الدولة الليبية، مما أدى لخروقات أمنية وتكوّن قوى عسكرية غير رسمية داخل الدولة؛ والتدخل في الشؤون الداخلية للدول دون النظر لسيادتها واستقلالها.

3. منهجية البحث:

لكي يحقق البحث أهدافه تم استخدام منهج دراسة الحالة، وذلك بدراسة الحالة الليبية وآلية

المحور الأول: الهجرة غير الشرعية

(تعريفها - ودوافعها - وأسبابها):

مع إزدیاد عدد سكان العالم وازدیاد مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية، واستحوذ السيطرة الأوربية على الاقتصاد والصناعة العالمية، ومع وجود حروب ومجاعات وعدم استقرار سياسي في قارات أخرى على حوض المتوسط المقابلة لها، بدأت تلك الجماعات بالهجرة تلتمس أماكن أفضل معيشة ونمو وتنمية واستقراراً، وبزيادة أعداد المهاجرين لم يعد في الإمكان استيعابهم، وتوفير فرص العمل لهم، فقررت الدول المستقبلية إيقاف قبول المهاجرين ومنعهم من الدخول لأراضيها (هركوس، 2017)، حيث منعت موافقات الإقامة والعمل بدولها، وبسبب العوز وحاجة المهاجرين وعدم وتوفر الأمان زاد من إصرارهم على ترك أوطانهم والمجازفة

بعض الدول الكبرى في حوض المتوسط

(الاتحاد الأوروبي) على دول المعبر، باتباع سياسات دون النظر للأضرار التي تسببها للدول المعبر؛ وذلك لتحقيق مصالحها.

6. تقسيمات البحث:

سعيًا لتحقيق أهداف البحث والإحاطة بجوانبها المختلفة، تم تقسيم البحث لمحورين، يتناول الأول الهجرة غير الشرعية، وذلك بتعريفها وعرض دوافعها وأسبابها، ويتناول المحور الثاني الجهود المبذولة لإيقاف تدفق المهاجرين لأوروبا، والأضرار الناتجة عن تصرفات دول المقصد من أجل إنهاء مشكلة الهجرة غير الشرعية، مع التعرّيج على الدعم الذي تبديه بعض دول شمال المتوسط للمجموعات التي تُسهم في تهريب المهاجرين غير الشرعيين، وأخيراً نتائج وتوصيات البحث.

من الدولة أو السماح بقدوم المهاجرين إليها (السطي، 2019).

1. المخاوف الأوروبية من تأثيرات الهجرة:

يتخوف الأوروبيون من التأثيرات الناجمة عن قدوم المهاجرين بأعداد كبيرة نحو مجتمعاتهم، ويجزمون بأنها ستؤدي إلى تهديد السكان الأصليين بتلك الدول، بحدوث تغير ديمغرافي للسكان، يؤدي لتهديد للقارة وأمنها، ومن ناحية أخرى يرصد المختصون بعلم الاجتماع في القارة الأوروبية ظهور العديد من السلبيات الاجتماعية الناشئة في مجتمعاتها نتيجة الهجرة، ومنها ظاهرة زواج المهاجرين من الأوروبيات من أجل الحصول على الإقامة، وما ينتج عنها من تكوين أسر مختلفة في التقاليد والعادات يتوقع منها ظهور جيل غير سوي، يميل للعنف والانحراف

بعمل المستحيل من أجل الهجرة واتباع الطرق غير الرسمية، تلك هي الهجرة غير الشرعية في أبسط معانيها، غير أن البعض عرفها بانتقال الأفراد أو الجماعات من مكان لآخر بغرض الاستقرار لفترة طويلة بالمكان الجديد (رمضان، 2009)، في حين يرى آخرون أنها دخول الأفراد بطرق غير قانونية عبر الحدود السياسية لدولة أخرى، والإقامة بها دون موافقة من المؤسسات الرسمية للعمل أو غير ذلك (الأصفر، 2010).

مما سبق نتوصل إلى أن مفهوم الهجرة غير الشرعية يتمثل في ترك الأفراد لمكان الإقامة بالبلد الأصلي والالتحاق بغيره بقصد الإقامة به والعمل لتحسين الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية أو لأي أسباب أخرى، دون الحصول على إجراءات رسمية

عدد من المهاجرين غير الرسميين دخلوا لأوروبا، ويعتبر المسار الليبي الإيطالي عبر المتوسط هو الأكثر نشاطا لقاصدي أوروبا من دول ما وراء الصحراء (فرونكس، 2022).

3. طرق دخول المهاجرين إلى ليبيا:

بينت بعض الدراسات المسحية لمراكز الاحتجاز في ليبيا على عينات مختلفة من المهاجرين غير الشرعيين، والذين دخلوا ليبيا عبر الحدود الصحراوية، أن نسبة 46% عبروا الحدود الصحراوية، والذي شجعهم على الهجرة عبر ليبيا عدم وجود المراقبة الكافية من قبل الجهات الأمنية، في حين بينت نسبة 13% أنهم دخلوا بطرق شرعية وإجراءات رسمية، غير أن إقامتهم انتهت ولم يتم تجديد إجراءاتهم نظرا للانفلات الأمني والهروب من ملاحقة الجهات الأمنية، كما أن نسبة 13% زاروا ليبيا بدعوة

الأخلاقي والسلوك الإجرامي، ولا يزال الوضع مخيفاً للدول الأوروبية بسبب استمرار حالة الاجتياح الضخمة للمهاجرين (شعبان، 2009).

2. نسب الهجرة لأوروبا:

سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وصول أكثر من 181550 مهاجراً إلى إيطاليا أغلبهم من جنوب الصحراء الأفريقية في العام 2016، ووصول 123994 مهاجراً بطرق غير شرعية عن طريق البحر المتوسط في 2017، وفي العام 2018 وصل نحو 142,704 مهاجراً لليبيا من 40 دولة أفريقية (حسين، 2018)، بينما وصل إلى أوروبا في العام 2019 عدد 123920 ألف مهاجراً، وفي العام 2022 وخلال الشهور الثمانية الأولى منه سجلت عدد 188200 ألف حالة دخول غير نظامية إلى الاتحاد الأوروبي، وهو أكبر

تعتبر ليبيا من أهم بلدان العبور نحو الضفة الشمالية للبحر المتوسط وخاصة في السنوات الأخيرة، نظرا لعدم الاستقرار السياسي، وضعف الحالة الأمنية والعسكرية، مع وجود مجموعة من الأسباب الأخرى التي تعتبر مساهمة في عملية الهجرة غير الشرعية للأراضي الليبية وأهمها:

أ- قرب ليبيا من السواحل الأوروبية وخصوصا إيطاليا، حيث لا تتعدى المسافة إليها 300 كم؛ أي أن عملية الهجرة إليها لا تستغرق أكثر من يوم واحد، إضافة لصعوبة مراقبة السواحل الليبية بسبب طولها والذي يزيد على 1900 كم.

ب- طول الحدود البرية الليبية والتي تبلغ 5500 كم، مع وجود تضاريس صعبة وظروف صحراوية قاسية تجعل مراقبتها صعبة؛ في ظل غياب الأمن والانقسام السياسي، وفساد بعض

رسمية غير أنهم بعد إنتهاء فترة الزيارة لم يرجعوا إلى بلدانهم، وأن نسبة 18% من المهاجرين تحصلوا على عقود عمل وتمت دعوتهم من بلدانهم الأصلية، وبعد انتهاء فترة العقد لم يرجعوا إليها، طلباً للهجرة لأوروبا لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية. ومن ضمن الأمور التي سهلت دخول المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين لليبيا وجود حدود صحراوية يصعب مراقبتها هذا ما أكدته نسبة 13% من العينة، حيث كان دخولهم سهلاً، في حين بينت نسبة 11% من المهاجرين غير الشرعيين أنهم دخلوا لليبيا نظرا لسهولة الدخول من المنافذ على الحدود الصحراوية ومعظمها خالي من المراقبة الأمنية (المصراي، 2014).

4. لماذا اتخذ المهاجرون ليبيا بلد عبور؟



الفقر والبطالة وصعوبة الحياة مع
تذبذب الأمطار وزحف الصحراء،
وخاصة أن دول الجوار الليبي تمتلئ
الزراعة والرعي، وتلك الحرف أكثر تأثراً
بالبئية، مما زاد من أعداد المهاجرين
خلال السنوات الأخيرة.

وبينت بعض الدراسات
المسحية أن نسبة 40% من المهاجرين
في مراكز الإيواء كانت أسباب قدومهم
سوء الأحوال المعيشية في بلادهم،
ونسبة 55% من المهاجرين يعانون من
البطالة وقلة العمل وتدني الأجور
مقارنة بمثيلاتها في شمال البحر
المتوسط؛ ونسبة 20% منهم كانت لهم
ظروف أخرى متعددة، كذلك امتهان
معظم الدول الإفريقية حرفة الزراعة
والرعي؛ واستخدام الطرق البدائية
فيهما وكثرة الأوبئة؛ مع قلة الإمكانيات
وعدم استخدام الآلات الحديثة، في
ظل تخلف تلك المجتمعات وفقرها،

الإدارات، ووجود نقص في إمكانيات
المراقبة والانفلات والفضوى الأمنية في
ليبيا.

ج- عدم وجود حكومة قوية موحدة
تسيطر على كامل أجزاء ليبيا، وعدم
وجود قوات أمنية وشرطية تقوم
بتطبيق القانون وتحاسب المخالفين،
ومع تعدد تبعيات الجهات الأمنية
وتضارب قراراتها مكن كثيرا من قيادات
الجماعات المسلحة وعصابات التهريب
والاتجار بالبشر من الإفلات من
العقاب، والاستمرار في تكوين قوى
أخرى داخلية وخارجية وزيادة قوتها
وتنظيمها، مع سهولة الانتقال
والدخول للأراضي الليبية (موقع
فرنسا 24 الإخبارية، 2020).

د- الأوضاع الاقتصادية والسياسية
لدول المصدر بالجوار الليبي لها أيضا
تداعياتها المهمة على الأفراد بدفعهم
للهجرة، حيث تعاني هذه الدول من





التسلط السياسي الذي سيطر على بعض الدول الأفريقية، وفي ظل غياب المشاركة السياسية بصورة ديمقراطية صحيحة مبنية على الانتقال السلمي للسلطة، وذلك نظراً لاستحواذ الحكم القبلي المطلق الذي يتولد عنه فوضى وفساد إداري ومالي، مع كثرة من الانقلابات، مما يشكل مجالاً للصراع بين القبائل ينتج عنه اضطهاد سياسي وتمييز عرقي وطائفي، مما أسهم في زيادة أعداد المهاجرين الأفارقة لأوروبا.

المحور الثاني: الجهود الأوروبية لإيقاف الهجرة وتأثيراتها على الشأن الليبي:

1. مسارات الهجرة في ليبيا:

تتعدد خطوط الهجرة غير الشرعية عبر الصحراء الليبية متخذة مسارات عبر الحدود الصحراوية لليبيا إلى المناطق الساحلية، حيث يتم تجميع المهاجرين من قبل عصابات التهريب على الحدود مع تشاد والنيجر

وامتناع بعض الحكومات والمؤسسات الدولية عن دعم تلك المجتمعات للرفع من مستوى تلك المجتمعات باستخدام الميكنة للطرق الحديثة في الزراعة. وفي ظل وجود عدم الاستقرار والجفاف وتذبذب سقوط الأمطار مع زحف الصحراء وتصحر المناطق الزراعية، والزيادة في عدد المواليد بشكل كبير، كل تلك الأسباب دفعت الجماعات نحو تشجيع أفرادها والدفع بهم نحو البحث عن البديل لتحسين أوضاعهم المعيشية، كذلك أظهرت بعض الدراسات المسحية الأخرى أن الأسباب الاقتصادية هي الأهم لحدوث المهاجرين لليبيا، وتم تأكيد ذلك بنسبة 80% من عينة الدراسة، في حين مثلت الحروب الأهلية والتهديدات الأمنية نسبة 6.5% (محمد، 2018).

هـ- النظم السياسية بدول المهاجرين: نجد أنها نظم شمولية، وتمتحن

وصبراته وزوارة والزاوية التي تنطلق منها قوارب الهجرة باتجاه شواطئ أوروبا، وتستغل عصابات التهريب حالة الإنقسام السياسي والفوضى الأمنية التي تعاني منها البلاد لصالحها في تهريب البشر.

2. مواجهة الهجرة في "ليبيا" كمثال عن بلدان المعبر:

-مساعي الدولة الليبية للحد من الهجرة غير الشرعية:

تحاول الدولة الليبية الحد من الهجرة غير الشرعية رغم طول الحدود وكثرة تدفق المهاجرين من دول الجوار، وطول الشواطئ الليبية المطلة على المتوسط، وقرب الشواطئ الأوروبية، والانفلات الأمني، وقلة الإمكانيات، وخصوصاً بعد دخول ليبيا في دوامة عدم الاستقرار السياسي، ووجود أكثر من حكومة، حيث تم تحديد أكثر من واحد وعشرين مركزاً

ليتم إرسالهم باتجاه مدينة سبها وضواحيها، ثم تتخذ خط مرور بمنطقة الشويرف، ومن ثم مدينة بني وليد أو الجفرة، ومنها إلى المنطقة الساحلية في الغرب الليبي، مثل الخمس أو مصراتة أو زوارة أو الزاوية، بينما الخط الآخر من الحدود الجنوبية الشرقية عن طريق الكفرة أجدايا أو الكفرة سبها، ثم لمناطق الغرب الليبي سالفه الذكر، في حين الخط الثالث وهو من الحدود السودانية المصرية داخل الأراضي الليبية، بينما يكون المسار الرابع عن طريق حدود المناطق الجنوبية الغربية عن طريق مدينة غات الليبية، ومنها إلى مناطق الغرب الليبي (بوابة الوسط الإخبارية، 2020).

وتنشط في عدد من مناطق شمال غربي ليبيا، تجارة الهجرة غير الشرعية، وخصوصاً مناطق القربولي



استقرار الدولة والإخلال بالأمن، وبذلك زادت قوة تلك الجماعات وأصبحت قوتها تضاهي المؤسسات الرسمية، وذلك بامتلاكها الأسلحة والإمكانات التي تمكنها من الوقوف ضد القوى الرسمية وإجبارها على الرضوخ تحت التهديد في ظل وجود دولة متهاكمة ضعيفة، وعليها حصار ضد تسليحها (ثابت، 2017).

ويتمثل الإسهام الإيجابي للدولة الليبية في حل تلك المشكلات في تنفيذ مجموعة من البرامج العملية والطموحة بالتنسيق والتعاون مع الدول الأوروبية والإفريقية، بهدف معالجة أسباب هذه الظاهرة والإسهام في إيجاد الحلول، وذلك من خلال تطوير التنمية الاقتصادية في الدول الإفريقية التي تواجه هذه المشاكل والحد من تدفقها إلى أوروبا عبر السواحل الليبية، ولم تقف جهود

لاحتجاز المهاجرين غير الشرعيين، ستة منها في المنطقة الشرقية، واثنان بالجنوب تم إغلاقها، والبقية بالمنطقة الغربية، وتتواجد في طرابلس والزواوية وصبراتة وزوارة ومصراتة إضافة للكفرة وأجدابيا وطبرق، وتعمل تلك المراكز على حجز المهاجرين غير الشرعيين وترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية، لكن الدول الأوروبية تطمح لعمل أكثر من ذلك، وهو إيقاف تدفق المهاجرين نهائيا، وهذا الطلب يعتبر أكبر من إمكانات مؤسسات الدولة الرسمية، مما دعا الدول الأوروبية للتعامل مع جهات أخرى غير رسمية من أجل الإسهام في الحد من الهجرة، وذلك بتقديم الدعم المالي والتقني لها، في حين تعتبر معظم تلك الجهات خارجة على القانون أو مطلوبة للمؤسسة القضائية لاتهمهم بالتهريب والاتجار بالبشر والوقود وزعزعة

بلدان العبور تقوم الدول الأوروبية بالتعامل معها مباشرة في دول المعبر أو في عرض البحر قبل وصول المهاجرين لشواطئها، وذلك من خلال تقديم الدعم لدول المعبر وتوفير المستلزمات التي تستخدمها تلك القوة الأمنية، مثل توفير قوارب سريعة لتعقب عمليات التهريب للأجهزة الأمنية من أدوات مراقبة، وبعض المساعدات المالية والعينية لمنع المهاجرين من الدخول إليها والقبض على المتسللين، وحجزهم في مراكز اعتقال وترحيلهم (أبوشاويش، 2017).

أما على مستوى سياسات الإدارة الإقليمية لدول الاتحاد مجتمعة، فقد تبنت جملة من الإجراءات الشاملة منها اعتماد نظام مراقبة موحد تمثل في وكالة (فرونكس)، ونظام (شنغن) الخاص بمنح موافقات الدخول إلى دول

ليبيا عند هذا الحد، بل طالبت الدول الأوروبية بالإسهام في مساعدة الدول الإفريقية التي تواجه هذه المشاكل من أجل الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية (بودينار، 2009).

-المساعي الأوروبية للحد من الهجرة: لم يكن كافيا ما قامت به الدول الأوروبية من أجل الحد من الهجرة غير الشرعية إليها، حيث سعت لعمل شراكة الأورو متوسطة، ونظام الحوار لتعزيز اتفاقات العودة وترحيل المهاجرين غير الشرعيين لبلدانهم الأصلية، وتقوم السياسة الأوروبية على مواجهة المهاجرين بالقبض عليهم وترحيلهم من خلال عمليات اعتراض المهاجرين في عرض البحر كعمليات استباقية مبنية على تتبع ورصد المهاجرين أثناء المراحل الأولى لعمليات الاستعداد لعبور البحر؛ ولتجنب مهربي البشر من إتمام عمليات التهريب في

الكوادر الأمنية للرفع من كفاءتها للحد من الهجرة غير الشرعية، حيث وقعت في أغسطس 2016 مذكرة تفاهم مع العملية البحرية الأوروبية في المتوسط (صوفيا) تدريب خفر السواحل وقوات البحرية الليبية في العاصمة الإيطالية، وفي نفس العام اضاف الاتحاد الأوروبي لعملية (صوفيا البحرية) مهتمين آخرين هما: تدريب البحرية وخفر السواحل الليبية، والإسهام في تطبيق حظر توريد الأسلحة للدولة الليبية؛ ولكن للأسف كان التطبيق مزاجي حسب المصالح، حيث تم تنفيذ الحظر على الجهات الرسمية من قوه الأمن والجيش فقط دون غيرها (قنديل، 2020).

وفي سبتمبر 2017، اتفقت وزارة الداخلية الإيطالية مع حكومة الوفاق الوطني بشأن مشروع إيطالي يموله الاتحاد الأوروبي، ويتمثل بإرسال

الاتحاد الموحد، وعدة عمليات عسكرية كان آخرها عملية (صوفيا) التي سعت لاعتراض قوارب المهاجرين في عرض البحر وإجبارهم على الرجوع للبلدان التي انطلقوا منها في محاولة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كما تم أخذ حزمة أخرى من الإجراءات للحد من الهجرة عبر البحر، وذلك بفرض عقوبات على دول المعبر، مثل ما حدث لليبيا؛ حيث تضمنت تلك العقوبات حظر تصدير الزوارق المطاطية والمحركات الدافعة لها، وتهدف بذلك للحد من استعمال المهربين لتلك الأدوات لأنها تسهم في عمليات تهريب المهاجرين غير الشرعية عبر البحر (قناة TR الاخبارية، 2017).

-مساعي الدول الأوروبية للعمل المشترك مع ليبيا للحد من الهجرة:

عملت الدول الأوروبية من أجل تقديم بعض الإسهامات في تدريب

منع تدفق المهاجرين عبر المتوسط
(التقرير العالمي، 2017).

ويتعامل الاتحاد الأوروبي مع ليبيا وكأنها مصدر للمهاجرين غير الشرعيين لأوروبا، حيث تقوم الدول الأوروبية من خلال عملياتها البحرية بإعادة المهاجرين إلى ليبيا، وهي مجرد بلد عبور ولا يتم إعادتهم لبلدانهم الأصلية، مما يزيد في إرهاب كاهل الدولة الليبية باستقرار المهاجرين فيها، وما يترتب على ذلك من أضرار مادية واجتماعية منها تغيير في المجتمع وثقافته، وحدوث الفوضى وعدم استتباب الأمن وانتشار الجريمة والشعوذة والاتجار بالممنوعات وغيرها، ويعتبر ذلك إعادة تدوير للمعضلة مرة أخرى.

3. آثار التعامل الأوروبي مع الهجرة غير الشرعية على ليبيا:

بعثة إلى الحدود الجنوبية لليبيا، بهدف بناء قاعدة لوجستية متقدمة لحرس الحدود الليبية، والسماح بتواجد لمنظمات الأمم المتحدة في مناطق الجنوب الليبي، وفي أغسطس من نفس العام صدق البرلمان الإيطالي على مشروع قرار بإرسال بواخر إلى المياه الليبية لوقف الهجرة ومنع تهريب البشر استكمالاً للاتفاق الإيطالي السابق مع حكومة الوفاق.

كما دعا البرلمان الأوروبي لضرورة دعم ليبيا بستة مليارات يورو، لمحاولة إيقاف ومنع وصول المهاجرين عبر المتوسط مع العمل على توحيد الجهود في ليبيا لكي تكون عمليات وقف تهريب المهاجرين ناجحة، وعلى المدى البعيد تم وضع خطط لتقديم مساعدات مالية تفوق قيمتها 50 مليار يورو للدول الأفريقية، وذلك لتنفيذ خطط تنموية يراد بها



معينة تهم دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة أو منفردة؛ رغبةً منها في الإقلال من الهجرة غير الشرعية إيقافها، حيث قامت الدول الأوروبية منفردة (إيطاليا - فرنسا - مالطا) بالتعامل مع الأعيان والمجالس المحلية بمناطق الجنوب الليبي مباشرة دون الرجوع للجهات الرسمية للدولة، مما يعتبر انتهاكا لسيادة الدولة وتدخلًا في شؤونها المحلية.

كما تعاملت الحكومات الأوروبية مع قبائل الجنوب الليبي بادعاء اتفاق لدعم الجنوب الليبي وإنهاء حالة التهميش، وحل أزمة تدفق المهاجرين غير الشرعية، وهذا ما تمت الإشارة إليه على هامش الاجتماع الأوروبي الذي عقد في فبراير 2018، وسعى الاتحاد الأوروبي إلى التعاون مع القبائل لإيجاد حلول للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون إلى مالطا

ترى بعض الدول وخصوصا تلك التي تستقبل المهاجرين مباشرة في الاتحاد الأوروبي أن ليبيا في السنوات الأخيرة وبسبب التفكك الأمني تختلف عما كانت عليه، لذلك ليس لها القدرة على الالتزام بالاتفاقات الرسمية مع الحكومة والمؤسسات الرسمية، لذلك لجأت الدول الأوروبية لمجموعة من الخطوات التي ترى بأنها تحد من تدفق المهاجرين إليها، ولكن في المقابل كان لهذه الخطوات آثار عكسية على الدولة الليبية ومنها:

1. التدخل في شؤون الدولة الليبية من بين آثار الهجرة غير الشرعية تدخل الدول الأوروبية في الشأن المحلي وانتهاك سيادة الدولة الليبية، وذلك بقصد التعامل مع جهات محلية دون إذن ودون علم مؤسسات الدولة المختصة، بقصد إيقاف خطر معين وتحقيق مصالح



مكافحة الهجرة غير الشرعية (قنديل،
2020).

2. انتهاك سيادة الدولة
الليبية في صورة أخرى من صور انتهاك
سيادة دولة مستقلة وعضو في الأمم
المتحدة (ليبيا) لتحقيق مصالح الدول
الإقليمية بناءً على ما تم الاتفاق عليه
في إعلان مالطا لمحاربة ظاهرة الهجرة
غير الشرعية، ومن ضمنها تفاهم دول
الاتحاد الأوروبي بتقديم التمويل
لإنشاء مخيمات لتوطين وإيواء
اللاجئين والمهاجرين بمناطق الجنوب
الليبي لكي تتحول تلك التجمعات لمدن
عشوائية (إرم نيوز، 2017)، ويتم
توطينهم فيها، وخصوصاً في وجود
قبائل ممتدة في مناطق الجنوب خلقت
نوعاً من الخلافات وعدم الاستقرار
وتنازعا بين تلك القبائل، ورغم فشله
غير أنه يعتبر بادرة تم التفكير بها كأحد
الحلول لإيقاف الهجرة غير الشرعية.

وإيطاليا (جريدة العرب، 2017)، من
جانب آخر قامت فرنسا بدعوة بعض
القادة المحليين بالجنوب الليبي
للتباحث والتشاور معهم دون تنسيق
مع الحكومة الليبية في انتهاك واضح
لسيادة الدولة ومؤسساتها، كما قامت
بعض الدول الأوروبية بالاتصال
ببعض رؤساء البلديات وطلبت منهم
السفر في مهمة شبه سرية إلى روما،
للتقاء بوزير الداخلية الإيطالي
(ماركو مينيتي)، الذي طلب منهم
مكافحة تهريب البشر، وفي المقابل
وعدهم بتدريب مجموعات محلية
تنتهي لتلك المناطق، وتوفير معدات
ودعم اقتصادي ومادي والإسهام في
تنمية تلك المناطق. كما قامت
الداخلية الإيطالية برعاية اجتماع
ضم ممثلين عن بعض قبائل إقليم
فزان بالجنوب الليبي خلال فترة رئاسة
حكومة الوفاق الوطني، لضمان جهود



الإيطالية من دعم بعض المجموعات المسلحة، منها على سبيل المثال مليشيات مدينة (صبراتة) والاتفاق على إبقاء المهاجرين في ليبيا وعدم السماح لهم بركوب البحر للضفة الأخرى للمتوسط، باتفاقات خارج إطار شرعية الدولة. وتقوم الحكومة الإيطالية بدفع أموال كبيرة لتلك العصابات المسلحة مما جعل الصراع يحدث بين تلك المجموعات المسلحة من أجل السيطرة على مناطق ومراكز أكثر من أجل أن يكون العائد والإيرادات أكبر، ومكنت تلك الأموال بتكوين قوة داخل الدولة وتوفرت لها إمكانيات أكثر من مؤسسات الدولة نفسها، مما أسهم في تأخر الوصول لتسويات سياسية لأن قيام دولة موحدة ليس في صالح تلك المجموعات (مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، 2020).

ومن خلال التجارب السابقة مع الدول الاستعمارية بأن الآراء المقترحة تبقى حية وتطبق ولو بعد حين وهي عبارة عن مسألة وقت.

3. يعمل الاتحاد الأوروبي على تحويل الأراضي الليبية لأماكن احتجاز المهاجرين وتوطينهم فيها وإرجاع من يتم القبض عليهم في البحر لمراكز الاحتجاز الموجودة في ليبيا، كذلك يسعى الاتحاد الأوروبي للقيام بإنشاء مخيمات إقامة للمهاجرين بدلا من إرجاعهم لمواطنهم الأصلية، وذلك بطرح هذا الجانب كحل من ضمن حلول منع المهاجرين بالوصول إلى أوروبا؛ وذلك من خلال فتح هذا الملف في أكثر من مناسبة، وساعد على ذلك الحالة الأمنية والسياسية الهشة للبلاد، وفعلا هذا ما تم الاتفاق عليه بين تلك الدول، وظهر ذلك واضحا من خلال ما تقوم به وزارة الخارجية



وجعلها مركزا لتجميع المهاجرين الأفارقة والآسيويين، مما يضع أعباء على الدولة الليبية الضعيفة أصلا، وخصوصا في ظل انتشار الأمراض وقلة الإمكانيات (موقع euro,news ، 2020) 4. انتهاك حقوق الإنسان، حيث أوردت بعض التقارير الإعلامية قيام الاتحاد الأوروبي بتسليم عدد من الزوارق الحديثة والتي تقدر قيمتها بـ (800 مليون يورو) لمنع المهاجرين عبور المتوسط، واعتبار ذلك من قبل كثير من المحللين مشاركة أوروبية في انتهاكات حقوق الإنسان، حيث أفادت تلك التقارير بإرجاع أكثر من 24,684 شخصا بالعودة إلى ليبيا عام 2022، ومات 25,313 شخصا على الأقل في البحر المتوسط منذ 2014 (صلاح، 2022)، ولهذا نجد أن المساعدات قدمت لاعتراض المهاجرين وليس لتوطين التنمية في البلدان

ولايفكرالاتحاد الأوروبي في حل جذري للمشكلة وهو نقل التنمية لدول المصدر، وبدأ التفكير فعليا في عمل اتفاقيات إقليمية لتوطين المهاجرين في ليبيا، والبحث عن شركاء يسهمون في تطبيق تلك المقترحات، غير أن ليبيا ودول المغرب العربي رفضت ذلك (العربي الجديد، 2017).

كما أن هناك نوعا آخر من انتهاك سيادة الدولة، وذلك باقتراح فتح مكاتب لاستقبال طلبات اللجوء للمهاجرين في ليبيا، وذلك بممارسة الضغوط بهدف الوصول إلى طريقة تسمح بتلقي طلبات اللجوء في ليبيا بدلا من إيطاليا، على أن يتم نقلهم لاحقا إلى أوروبا، وهذه الخطوة تزيد من أعداد المهاجرين القاصدين لليبيا من أجل أن تتيح لهم فرصة الاستفادة من القرار الإيطالي، وكذلك توطين من لم يتم الموافقة عليهم للذهاب لأوروبا،



جيدة وتم استخدامها في معالجة بعض الكوارث التي تحدث للدول الافريقية، وما خصص من أموال لخلق فرص للعمل لا يتعدى 10% من هذه الأموال المخصصة لذلك الصندوق (قناة DW، 2022).

كذلك استفادت تلك المجموعات وزادت قوتها من خلال دعم دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة أو منفردة لإبطاء تدفق المهاجرين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط، بتحويل الأموال لشبكات متداخلة من مجموعة مسلحة ومهربين للبشر وخفر السواحل الذين يستغلون المهاجرين (مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، 2020).

ومع إزدياد انتشار العصابات التي تعمل على الاتجار بالبشر والتهريب تفاقم الأمر مع تعدد السلطات التي تتنازع على الشرعية

الأكثر هجرة رغم أنها تعتبر مساهمة حقيقية في منع تدفق الكثير منهم وحل حقيقي للهجرة، كذلك كشفت الكثير من التقرير الإعلامية عن تحويل ليبيا من قبل بعض الجماعات الخارجة على القانون لسوق بيع وشراء البشر كعبيد، وهذه المجموعات هي التي استفادت من دعم الدول الأوروبية، حيث يتم بيع وشراء المهاجرين غير الشرعيين في مزادات علنية، وتحدد أسعار المهاجرين بناء على المهارات والمؤهلات التي يمتلكونها، وتقدر تلك الأماكن بتسع أسواق للاتجار بالبشر (التقرير العالمي لحقوق الإنسان، 2017)، وللمعلومية قام الاتحاد الأوروبي بإنشاء الصندوق الإنمائي الأوروبي للطوارئ من أجل أفريقيا لمحاربة الهجرة غير النظامية وعودة المهاجرين وإعادة دمجهم في بلدانهم، غير أن الأموال لم تدار بطريق



وتقوم الميليشيات المتورطة في إساءة معاملة المهاجرين بالاستحواذ على الأموال المقدمة من خلال برامج الأمم المتحدة لإطعام المهاجرين، حيث تصل عقود الغذاء من المنظمات الدولية ليتم التفاوض مع شركات يسيطر عليها قادة الميليشيات لجني الأموال صاحبها فساد تلك المنظمات، وبذلك يتم استغلال المهاجرين كمصادر للثراء (قناة ليبيا، 2017).

وحمل الاتحاد الأوروبي السلطات الليبية مسؤولية تزويد المهاجرين المحتجزين بالطعام الكافي والجيد مع ضمان إن الظروف في مراكز الاحتجاز تتوافق مع المعايير الدولية المتفق عليها، ويقول الاتحاد الأوروبي أيضاً أن أكثر من نصف الأموال في الصندوق الخاص بأفريقيا يستخدم لمساعدة المهاجرين وحمايتهم، حيث يعتمد على حكمة الأمم المتحدة لإنفاق

الرسمية للدولة، مما سهل على المافيا العالمية مهامها، وذلك بتعذيب المهاجرين وابتزازهم للحصول على أموال كفدية في مراكز الاحتجاز بعلم المندوبين في ظل الفساد المالي للبعثة الأممية، وفي بعض الحالات يختفي المهاجرون من مراكز الاحتجاز ويبيعون للمهربين وتجار بشر آخرون.

وفي جانب آخر أرسل الاتحاد الأوروبي أكثر من 327.9 مليون يورو إلى ليبيا، مع 41 مليون إضافية تمت الموافقة عليها في أوائل ديسمبر من العام 2020، وتم تحويلها إلى شبكات الاتجار بالبشر والتهريب وخفر السواحل الذين تم استغلالهم بالإغراء أو استعمال القوة لكي يكونوا تابعين وتحت سلطة مجموعات غير قانونية في ظل غياب تطبيق القانون (أبانوب، 2019).





ومن ثم يتم اعتراضهم في البحر من قبل خفر السواحل حسب اتفاق مسبق بين الجهات الرسمية وغير الرسمية وإعادتهم إلى المركز مرة أخرى، والتي يتم التغطية عليها من خلال بعض الأنشطة الإعلامية هدفها تطمين الرأي العام.

في حين ذكر بعض الشهود من المهاجرين أنه يتم إطلاق سراحهم من خلال ابتزازهم للحصول على فدية من ذويهم بمقابل يتراوح بين 1800 إلى 8500 دولارا، ومن بين المراكز المتورطة في هذا العمل على سبيل المثال مركز شهداء النصر التابع لمليشيات مدينة الزاوية، وكذلك في طريق السكة بالعاصمة طرابلس، حيث تجني مجموعات مسلحة ما يقرب من 17000 دولار في اليوم (Michael, 2017).

الأموال مع العلم المسبق بأن إدارة تلك المراكز تقع تحت سلطة مجموعات مسلحة غير رسمية خارجة عن القانون وتمتهن تهريب المهاجرين غير الشرعيين، ومع ذلك تصر بعض الدول بالاتحاد الأوروبي على دعمها لخلق قوة موازية لمؤسسات الدولة الأمنية. وهذا محط للشك في نوايا وسياسات المنظمة مما يجعلنا نتساءل عن الهدف الحقيقي وراء هذه المساعي.

1.الابتزاز داخل مراكز الاحتجاز، في مراكز الاحتجاز التي كما يبدو أنها تحت تصرف الدولة لكنها في الواقع تحت تصرف مجموعات مسلحة مسجلة في وزارة الداخلية ومتمردة عليها ولا ترضخ لأوامرها، يتعرض المهاجرون لتعذيب من أجل رضوخهم للحصول على فدية من ذويهم، فيتم الاتفاق بين المهربين والمهاجرين من أجل تهريبهم عبر البحر،



الدولية والمحلية المتخصصة في شؤون الهجرة والترحيل، وذلك بتسليم عقود الغذاء والمساعدات المخصصة للمهاجرين لشركات تموين تسيطر عليها المجموعات المسلحة تتبع للمهربين، حيث تم تخصيص نحو 35 دولارا لكل مهاجر محتجز من الميزانية مقابل توفير وجبات غذائية وغيرها من المواد الأساسية للمحتجزين من المهاجرين لجميع مراكز، حيث يتم اختيار شركات إعاشة المهاجرين التي تتبع طرقا صحيحة عن طريق عرض في مناقصة عامة وأظرف مقفلة، والذي يتم فيه اختيار شركات إعاشة بالتكليف المباشر، وتلك الشركات التابعة للمجموعات المسلحة هي نفسها التي يوكل إليها متابعة الهجرة غير الشرعية، ويستمر مسلسل الاستغلال والفساد، فمثلاً تم تكليف شركة تدعى (أرض الوطن)، والتي

ومن جانبه اعترف رئيس إدارة مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا التابعة لوزارة الداخلية بحكومة الوفاق الوطني (سابقاً)، بفساد الجهات الأمنية وتواطؤ بعض خفر السواحل مع المهربين وتجار البشر، ووصل ذلك الفساد إلى داخل الحكومة نفسها، وذلك بدفع أموال للمسؤولين مقابل غض البصر عما ترتكبه تلك المجموعات، وابتزاز بعض الإدارات الرسمية لكي تكون طائعة لها، وهذه النتيجة ما كانت لتحث لولا دعم بعض الدول الأوروبية لتلك المجموعات بحجة التعاون من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية (منظمة العفو الدولية، 2020).

2. فساد مراكز الاحتجاز، كذلك هناك طرق أخرى لجني الأموال من قبل تلك المجموعات المسلحة مع عدم متابعة وغض الطرف من الجهات



احتجاز المهاجرين مع الأمم المتحدة، إن العقود تبلغ قيمتها سبعة ملايين دولار على الأقل فيما يتعلق بالطعام والتنظيف والأمن، وأن ثلاثين من أصل خمسة وستين من موظفي الوكالة كانوا موظفين أشباحا يظهروا في جدول الرواتب فقط دون الواقع، معبرا عن أسفه لعدم إمكانية العمل في وجود حصار الفاسدين من المجموعات المسلحة ومهربي البشر على الجهات الرسمية في ظل غياب الحماية وقلة الأمن.

وفي هذا الجانب أظهرت مذكرة داخلية للأمم المتحدة في فبراير 2019، أنها على علم بالمشاكل التي تواجه المهاجرين من خلال معرفتهم بتحويل المواد الغذائية من مركز الأمم المتحدة إلى مجموعات مسلحة غير الرسمية، مع وجود فساد ملحوظة في الفروق الكبيرة بين المبلغ المدرج في

يسيطر عليها (الخوجة) وهو نائب رئيس مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا، بالإنفاق على المهاجرين، ولكن ما يتم إنفاقه في الحقيقة لا يتجاوز دينارين فقط للوجبات، وهذا ما أكده موظف سابق في مركز الأمم المتحدة بقوله: "نشعر أن هذه إقطاعية الخوجة، حيث يسيطر على كل شيء، وهو المتهم باختفاء مبالغ مالية كبيرة تقدر بنحو 570 مليون دولارا من الإنفاق الحكومي المخصص لإطعام المهاجرين في مراكز الاحتجاز في طرابلس، وبدأ مكتب المدعي العام بالتحقيق في تلك الاختلاسات، ولكن كغيرها من التحقيقات لا تصل لنتيجة وإنما تبقى حبيسة الأدراج (أطباء بلا حدود MSF، 2019).

وفي جانب آخر من الفساد قال مسؤول في "ليب إيد"، الوكالة الحكومية الليبية التي تدير مركز



الدول الأوروبية، وإزدياد أعداد المليشيات المسلحة والصراع فيما بينها من أجل زيادة مناطق النفوذ، والاستحواذ على أكبر قدر من المساعدات الأوروبية، مما زاد من انتشار الجريمة المنظمة والإرهاب، وتكوين مجموعة مسلحة صاحبت الهجرات غير الشرعية، وزادت من تجار البشر وأسواق العبيد والتهريب؛ مما شكل تهديدا مباشرا للأمن القومي الليبي، كذلك التدخل في الشأن المجتمعي بحجة الاتفاق مع بعض قادة القبائل لمكافحة الهجرة ودعم مناطق الجنوب المهمشة في اختراق واضح وصريح لسيادة الدولة الليبية؛ كذلك تلك الخطوات الأوروبية أضرت بتدفق كثير من المهاجرين من الدول ما بعد الصحراء الإفريقية واستقرارها في ليبيا كمرحلة أولى؛ ومن ثم يتم استعدادهم للهجرة إذا ما توفرت لهم الفرص؛ مما

الميزانية والكمية التي يتحصل عليها المهاجر بشكل حقيقي.

الخاتمة:

أزقت الهجرة غير الشرعية الدول الأوروبية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية، وأثرت بتغيرات كبيرة في تلك المجتمعات، وحاولت الدول الأوروبية فرادى أو مجتمعة محاربة تلك الظاهرة والتعامل معها بكل حزم من أجل إيقافها ومنع تدفق المهاجرين إليها؛ دون الالتفات لما تسببه تلك الإجراءات والقرارات من مخاطر وأضرار لدول المعبر في الحالة الليبية كمثال، وما تسببه من انتهاك لسيادة الدولة والتدخل في شؤونها الداخلية وزعزعة أمنها واستقرارها، من خلال إحياء نعرات قبلية وتشظي المجتمع وانقسامه وظهور قوى موازية للمؤسسات الرسمية بدعم بعض





2017. الاتحاد الأوروبي السياسة

الخارجية ملف الهجرة:

<https://www.hrw.org/ar/w>

[orl - report/ 2017.](https://www.hrw.org/ar/w)

- أبوشاويش، كرم أبو الحلا

2017. سياسات الاتحاد الأوروبي إزاء

الهجرة غير النظامية: التحديات وآفاق

المستقبل 2011- 2016 . رسالة

ماجستير، جامعة بير زيت، فلسطين.

- الأصفر، أحمد

عبدالعزیز. 2010. مكافحة الهجرة

غير مشروعة. الرياض، جامعة

نايف للعلوم الأمنية، رسالة

ماجستير .

- هرکوس، نبیة. 2017.

الهجرة غير الشرعية عبر البحر

المتوسط- دراسة تاريخية- الجزائر

نموذجاً 1992- 2015. رسالة

ماجستير، كلية العلوم الإنسانية

أدى ذلك لتغيير ديمغرافي في بعض

مدن الجنوب الليبي، وأسهمت تلك

العمليات أيضاً في نشوب معارك بين

تلك القبائل المحلية بمساعدة أبناء

عمومهم من المهاجرين من القبائل

الممتدة من دول الجوار، وكذلك وجود

تعصب شديد للقبليّة.

قائمة المراجع:

1. المراجع العربية:

- تقرير أطباء بلا حدود MSF

2019. ليبيا: تقرير نتائج فحص

التغذية في مركز مكافحة الهجرة غير

الشرعية السبعة. تم الاطلاع عليه في

10 سبتمبر 2020 ، متاح على الرابط:

<https://WWW.Oi.is/jj11>

- التقرير العالمي لحقوق

الإنسان. 2017. ليبيا 2017:

<https://www.hrw.org/ar>

- التقرير العالمي للاتحاد

الأوروبي عن الهجرة غير الشرعية



الأبعاد وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي ،
الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية،
خريف .

- السطي، الفيتوري صالح
2019. الآثار السلبية للهجرة غير
الشرعية على دول المعبر " دراسة تلك
الآثار على جنوب ليبيا. المؤتمر الدولي
الأول للدراسات الاقتصادية
والسياسية، تحت عنوان الهجرة غير
الشرعية وسبل المواجهة، سرت،
ديسمبر .

- شعبان، حمدي .2009.
الهجرة غير المشروعة - الضرورة
والحاجة. جمهورية مصر العربية، مركز
الإعلام الأمني.

- محمد، محمود عمر.2018.
الهجرة الدولية الوافدة في ليبيا: دراسة
ميدانية. مجلة أبحاث - كلية الآداب
جامعة سرت.

والاجتماعية، الجزائر: جامعة محمد
خضير، بسكرة .

- بودينار، سمير .2009.
تحديات الهجرة غير الشرعية في
أفريقيا. القاهرة: مركز الدراسات
والبحوث الاجتماعية.

- ثابت، المهدي .2017. ليبيا:
الأزمة وحظوظ الوفاق. تونس، مركز
الدراسات الاستراتيجية.

- جريدة العرب .2017. قبائل
الجنوب الليبي ورقة إيطاليا الأخيرة للحد
من الهجرة غير الشرعية. جريدة العرب،
العدد 10591.

- حسين، أحمد قاسم .2018.
تقييم حالة ليبيا ومعضلة الهجرة غير
القانونية في مصفوفة تتبع اللجوء.
المركز العربي للأبحاث ودراسة
السياسات، أبريل .

- رمضان، محمد .2009.
الهجرة السرية في المجتمع الجزائري-



- موقع فرنسا 24 الإخبارية
2020. لماذا تعتبر ليبيا بلد عبور
تاريخي للمهاجرين الأفارقة نحو
أوروبا. 21 أبريل 2015، تاريخ الوصول
2020/8/18، متاح على الرابط :
<https://cutt.us/2YIMg>.
- بوابة الوسط الإخبارية
2020. دراسة أفريقية: ثلاثة مسارات
للهجرة إلى جنوب ليبيا.. قبائل التبو
تسيطر على أهمه. ترجمة هبة هشام،
تم الوصول بتاريخ 2020/8/31 متاح
على الرابط:
<http://alwasat.ly/news/libya/137>
- [613](#)
- بوابة افريقيا الاخبارية
2008. اكتشف نص معاهدة
الصدقة المبرمة بين ليبيا وإيطاليا في
العام 2008. تاريخ الوصول
2023/3/15، متاح على الرابط:
- المصراتي، عبدالله أحمد
2014. الهجرة غير الشرعية بالمجتمع
الليبي: دراسة ميدانية على المهاجرين
غير الشرعيين بمركز قنفودة بمدينة
بنغازي. مجلة العربية للدراسات الأمنية
والتدريب.
- 2. المراجع الأجنبية:
- Michael, Maggie, et al., 2017.
Making misery pay: Libya militias
take EU funds for migrants,
Assoc-iated Agency. Available at
the link : <https://cutt.us/xVrf1> .
- 3. المواقع الالكترونية:
- وكالة الحدود الأوروبية
"فرونتكس". 2022. ارتفاع كبير بأعداد
المهاجرين الوافدين إلى أوروبا خلال
2022 مقارنة بالسنوات الماضية. نشر
بتاريخ: 2022/9/13، تاريخ الوصول
2022/12/21م، متاح على الرابط //



تم الاطلاع عليها في 1 مارس 2020.

متاح على الرابط:

<https://daamdth.org/archiv>

es/9679

- العربي الجديد. 2017. سي

إن تكشف مزادات لبيع العبيد في

ليبيا. 2017/12/15:

<https://www.alaraby.co.uk>.

- موقع euro.news. 2020.

الاتحاد الأوروبي في مواجهة التهديد

الإيطالي بشأن إغلاق الموانئ أمام

اللاجئين. بتاريخ 2020/9/10، متاح

على الرابط: <https://cutt.us/oQqLg>

- أبانوب، سامي. 2019. ليبيا..

تحقيق يكشف ترحيل ميلشيات طرابلس

من الأموال الأوروبية. إرم نيوز، 31

ديسمبر 2019، تم الاطلاع عليها

2020/8/30 ، متاح لي الرابط:

<https://cutt.us/4BPd6>

- RT قناة. 2017. الاتحاد

الأوروبي يحظر بيع القوارب المطاطية

إلى ليبيا. تاريخ الدخول 2017/11/18:

<https://arabic.rt.com/world>

- قنديل، عبد العظيم. 2020.

ماذا فعلت إيطاليا وأوروبا للحد من

الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا. موقع

مصرراوي الإخباري، متاح في 29 / 8 /

2020، على الرابط: -

<https://cutt.us/KEP0f>

-إرم نيوز. 2017. هل تنجح أوروبا

في توطيع المهاجرين في ليبيا؟.

2017/05/18م، تاريخ الدخول:

2017/11/10.

<https://www.erdemnews.co>

m/news

- مركز دعم التحول

الديمقراطي وحقوق الإنسان. 2020.

مهاجرون تحت رحمة شبكات الإتجار

بالبشر وعقم التعاطي الأوروبي الأمني.



ضد المهاجرين في ليبيا. تاريخ الدخول

2023/3/18 متاح على الرابط:

[https://www.hrw.org/ar/ne](https://www.hrw.org/ar/news/2023/02/08/already-complicit-libya-migrant-abuse-eu-doubles-down-support)

[ws/2023/02/08/already-](https://www.hrw.org/ar/news/2023/02/08/already-complicit-libya-migrant-abuse-eu-doubles-down-support)

[complicit-libya-migrant-abuse-](https://www.hrw.org/ar/news/2023/02/08/already-complicit-libya-migrant-abuse-eu-doubles-down-support)

[eu-doubles-down-support](https://www.hrw.org/ar/news/2023/02/08/already-complicit-libya-migrant-abuse-eu-doubles-down-support)

- منظمة العفو الدولية

2020. شبكة التواطؤ المظلمة في ليبيا

- الانتهاكات ضد اللاجئين و المهاجرين

المتجهين إلى أوروبا. متاح في 30

سبتمبر 2020 على الرابط:

<https://cutt.us/OouM1>

- قناة ليبيا 2017. وزير

الداخلية الإيطالي يزور طرابلس الاثنين

لبحث ملف الهجرة. 2017/01/08،

تاريخ الدخول 2017/11/29:

[comhttps://libyaschannel.c](https://libyaschannel.com)

om

- قناة DW الألمانية. 2022.

صندوق أوروبي من أجل أفريقيا.. فهل

ينجح في وقف الهجرة. تاريخ الدخول

2022/12/15، متاح على الرابط:

- صلاح، حنان. 2023. المزيد

من تواطؤ الاتحاد الأوروبي في انتهاكات



مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي، "دراسة ميدانية على عينة من المديرين العاملين لشركات القطاع الخاص بمدينة بنغازي"

أ. صالح عبد الرحمن عيسى الحاسي.

1. محاضر في قسم التسويق - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي - saleh.budwaa@uob.edu.ly

DOI: <https://doi.org/10.37376/deb.v42i1.6806>

Published: 27.07.2024

معلومات المقالة:

الكلمات المفتاحية: الذكاء التسويقي، شركات السفر والسياحة، مدينة بنغازي (ليبيا).

2024 .Benghazi. University.
This.open.Access.article.is
Distributed under a
[CC BY-NC-ND 4.0 licens](https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)



Scan QR & Read Article Online.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي وأبعاده (فهم الزبون، ذكاء المنتج، ذكاء المنافس، فهم السوق) من وجهة نظر مديريها، ومن ثم الكشف عن الفروق حول مدى تبني تلك الشركات لنظام الذكاء التسويقي. بناءً على عدد من المتغيرات (النوع، العمر، المستوى التعليمي، مدة الخدمة). وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي؛ ولتحقيق ذلك طُوِّرت أداة استبانة، وقد بلغ حجم مجتمع الدراسة (105) عنصرًا، بإتباع أسلوب العينة القصدية، وكان حجم العينة (83) مفردة، وتم تحليل البيانات باستخدام حزم البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها كانت بدرجة (عالية)، ولكن بنسب متفاوتة، وتبين أن الذكاء التسويقي المتعلق بالمنتج هو الأكثر تبنيًا من قبل شركات السفر والسياحة، يليها الذكاء التسويقي المتعلق بالسوق، ثم الذكاء التسويقي المتعلق بالمنافس، بينما جاء الذكاء التسويقي المتعلق بالزبون في المرتبة الأخيرة. كما أوضحت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها لكل الأبعاد تُعزى للنوع، العمر، المستوى التعليمي، مدة الخدمة. وأخيرًا، قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات والتي قد تُسهم في تعزيز نظام الذكاء التسويقي بشركات السفر والسياحة قيد الدراسة.



The extent to which travel and tourism companies adopt the marketing intelligence system: A field study on a sample of general managers of private sector companies in the city of Benghazi

¹Dr. Saleh Abdurahman Issa Elhasi.

1. Lecturer Marketing Department –Faculty of Economic - University of Benghazi.

Abstract

This study aimed to identify the extent to which travel and tourism companies have adopted the marketing intelligence system and its dimensions (customer understanding, product intelligence, competitor intelligence, market understanding) from the point of view of their managers, and then to reveal differences in the extent to which these companies have adopted the marketing intelligence system. Based on a number of variables (gender, age, educational level, and years of service). The study used the descriptive approach. To achieve this, a questionnaire tool was developed, and the size of the study population reached (105) members, following the purposive sampling method. The sample size was (83) individuals and the data was analyzed using the statistical software packages for the social sciences (SPSS). The results of the study indicated that travel and tourism companies adopt the tourism marketing intelligence system from the point of view of its managers was (high), but in varying proportions. It was found that marketing intelligence related to the product was most adopted by travel and tourism companies, followed by marketing intelligence related to the market, then marketing intelligence related to the competitor, while marketing intelligence related to the customer in last place. The results of the study also indicated that there are no statistically significant differences in the extent to which travel and tourism companies adopt the marketing intelligence system from the point of view of their managers for all dimensions due to gender, age, educational level, and years of service. Finally, the study presented a set of recommendations that may contribute to strengthening the marketing intelligence system in the travel and tourism companies under study.

Keywords: marketing intelligence, travel and tourism companies, the city of Benghazi (Libya).



المقدمة:

تُعد البيئة التي تُمارس فيها المنظمات أعمالها بيئة غير مستقرة وذات تغيرات متشابكة، ولعل أهم هذه التغيرات هي اشتداد المنافسة بين المنظمات، والتي تتطلب منها تقييم ومتابعة مستمرة للتطورات الحاصلة في السوق؛ لتبني الخطط التسويقية المناسبة للحفاظ على حصتها السوقية وبقيائها في السوق (ألنوري، 2020). لهذا كان لزاماً على متخذي القرارات امتلاك كافة الأدوات التسويقية التي تمكنها من الوصول إلى المعلومات بشكل مسبق؛ حتى تستطيع تعديل وتطوير استراتيجياتها بما يتلائم مع التغيرات البيئية (عبدالرزاق وعكاب، 2020).

ولا شك أن استخدام الذكاء التسويقي في بيئة اليوم يشكل بأبعاده الأربعة (فهم الزبون، ذكاء المنتج، ذكاء

المنافس، فهم السوق) الأداة التسويقية التي تعتمد عليها إدارة التسويق في تحقيق أهدافها، لتُكون فيما بينها نظام معلومات قادر على منع حدوث اضطراب لدى المديرين في اتخاذ القرارات التسويقية غير المنتظمة وتقليل تعرض منظماتهم للخطر، وعليه فإن المنظمات المعاصرة التي تتبنى هذا النظام أصبحت تأخذ نظرة خارجية وداخلية لأعمالها، وتدرك تماماً أن البيئة التسويقية تقدم باستمرار فرصاً ومخاطر متتالية، لا يمكن اكتشافها وجمعها وتحليلها والاستفادة منها، إلا من خلال استخدام نظام الذكاء التسويقي. كما أن العديد من المنظمات قد تفشل في رؤية التغيير كفرصة، فيتجاهلون التغيرات حتى فواتها، مما يترتب عليها ضعف واختلال في استراتيجياتها وهياكلها وأنظمتها وثقافتها التنظيمية،



السياحية _ شركات السفر والسياحة
_ تقبله أو ترفضه، بل أصبح عاملاً مهماً
في نجاحها ووصولها إلى أهدافها
التسويقية؛ لكونه يسهم بصورة فعالة
في اكتشاف حاجات السائح ورغباته،
اعتماداً على المعلومات التسويقية التي
يتم جمعها عن: الزبون، المنتج،
المنافس، السوق. وهذا ما دفع الباحث
إلى إجراء هذه الدراسة والوقوف على
المستوى الفعلي لمدى تبني شركات
السفر والسياحة في مدينة بنغازي
لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر
مديرها.

1. الدراسات السابقة:

لقد تم عرض ومراجعة
الدراسات العلمية السابقة ذات
العلاقة بموضوع الدراسة؛ وذلك
للتعرف على المساهمات البحثية في
الذكاء التسويقي، للإستفادة منها في
الدراسة الحالية، حيث تم سرد هذه

لذا يجب على المنظمات أن تفهم أهمية
المراقبة المستمرة والتكيف مع تلك
البيئة (Ade, et al., 2017).

ولا مناص من القول، أن
المنظمات في الدول العربية_ ليبيا
بشكل خاص_ لا تتبع أسساً علمية
وعملية مُتطورة تمكنها من الحصول
على المعلومات الذكية من مصادرها
اللازمة؛ لاتخاذ القرارات التسويقية
السليمة والهادفة لاشباع حاجات
ورغبات زبائنها، بالإضافة إلى ضعف
منظومة الذكاء التسويقي فيها، ما
ترتب عليه ضعف واختلال في
استراتيجياتها وهيكلها التسويقية
(نصّور وآخرون، 2018؛ عمران
وآخرون، 2021؛ الجبوري والعيدي،
2022؛ الحمداني والسالم، 2023).

واستناداً إلى ما سبق، يرى
الباحث أن الذكاء التسويقي لم يعد
خياراً مطروحاً أمام المنظمات



السياحية في القطاع العام، فضلاً عن العلاقة الإيجابية بين التوجه نحو السوق وأداء منظمات الأعمال السياحية، وهذه العلاقة أقوى بكثير في القطاع الخاص.

-دراسة الغزواني (2015):

كشفت عن واقع وإمكانيات القطاع السياحي الليبي في تطوير البيئة المحلية على ضوء ما يتوفر لدى هذا القطاع من خصائص ومزايا تجعله قادراً على المنافسة الدولية، وأيضاً على ضوء المعطيات المتعلقة بالتنافس الدولي بين الدول المختلفة من حيث المؤشرات العامة المسجلة (الاقتصادية، التعليمية، الإدارية، الاجتماعية، القانونية والتنظيمية ... الخ)، وخلص البحث أن ليبيا تمتلك إمكانيات سياحية ضخمة لم يتم التخطيط لاستغلالها بالشكل الأمثل أو حتى لم يتم التفكير في مسألة

الدراسات حسب التسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث على النحو الآتي:

-دراسة Elkrghli (2014):

هدفت إلى قياس مدى تبني المنظمات السياحية الليبية (الفنادق، مكاتب الطيران، المكاتب السياحية) بمدينة بنغازي لمفهوم التوجه نحو السوق، وتقييم أداء منظمات الأعمال السياحية الخاصة والعامة، بالإضافة إلى تحديد العلاقة بين التوجه نحو السوق وأداء منظمات الأعمال السياحية، وأخيراً اختبار تأثير الملاك والمراكز التنظيمية على علاقة التوجه نحو السوق وأداء مؤسسات الأعمال السياحية، وتوصلت الدراسة إلى إن هناك نمواً في تبني منظمات الأعمال السياحية لمفهوم التوجه نحو السوق، كما أوضحت النتائج أن أداء منظمات الأعمال السياحية في القطاع الخاص أفضل بكثير من أداء منظمات الأعمال



سعت إلى دراسة علاقة رأس المال الفكري بالذكاء التسويقي، وتأثيرهما على الاستراتيجيات التنافسية للقطاع المصرفي في مدينة اربيل، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية معنوية بين أبعاد (رأس المال الفكري) مجتمعة ومنفردة والذكاء التسويقي، واتضح أن بعد رأس المال الهيكلي هي أكثر الأبعاد ارتباطاً، كما تبين أيضاً من نتائج التحليل وجود علاقة قوية معنوية بين أبعاد (رأس المال الفكري والذكاء التسويقي) مجتمعة ومنفردة والاستراتيجيات التنافسية، واتضح أن بعد رأس المال البشري وفهم السوق وعلى التوالي هي أكثر الأبعاد ارتباطاً، وأخيراً وجود أثر قوي ومعنوي لرأس المال الفكري والذكاء التسويقي مجتمعة ومنفردة في الاستراتيجيات التنافسية، واتضح أن الذكاء

الترويج والتعريف بها في الخارج، كما بينت النتائج أيضاً أن الدولة اليبية لم يكن لها أي دور ملموس في تطوير السياحة من حيث عدم وجود سياسات وتشريعات خاصة، بتمكين القطاع العام من القيام بدوره كما ينبغي في استغلال المقومات السياحية، فضلاً عن اختفاء دور القطاع الخاص المكمل للقطاع العام في التنمية السياحية.

-دراسة Alzoubi (2016):

هدفت إلى معرفة أثر متغيرات الذكاء التسويقي (ذكاء المنتج، ذكاء المنافسين، قاعدة البيانات، فهم العملاء، فهم السوق) على الابتكار التكنولوجي في شركات الاتصالات بالأردن، وخلصت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد الذكاء التسويقي في الابتكار التكنولوجي.

-دراسة علي وآخرون (2016):



مبيعات المنافس، الفرص التسويقية،
تهديد المنافس، الخطر التنافسي) على
تحقيق الميزة التنافسية لبنك
Diamod (PLC) في لاغوس بدولة
نيجيريا، وأوضحت النتائج وجود علاقة
ذات دلالة معنوية بين الذكاء التسويقي
والميزة التنافسية.

-دراسة نصّور وآخرون (2018):

سعت إلى دراسة واقع الذكاء
التسويقي (ذكاء العميل، ذكاء المنافس،
مشاركة المعلومات التسويقية بين
الأقسام) في المصارف الخاصة العاملة
في الساحل السوري، وخلصت إلى تبني
المصارف محل الدراسة بعد ذكاء
العميل، يليه بعد ذكاء المنافس كأحد
مكونات الذكاء التسويقي.

-دراسة إكرام وسلّمى (2019):

هدفت إلى معرفة أثر
تكنولوجيا المعلومات على الذكاء
التسويقي في مؤسسة اقتصادية

التسويقي هو أكثر تأثيراً في
الاستراتيجيات التنافسية.

-دراسة النصور (2017):

هدفت إلى قياس وتحديد
الأثر الإحصائي لتطبيق الذكاء
التسويقي على الابتكار في مؤسسات
الأعمال السلعية والخدمية بدولة
الأردن، وكذلك تحديد الفروق
الإحصائية في مدى استخدام كلا
المفهومين لدى المؤسسات المبحوثة،
وخلصت إلى وجود أثر إحصائي إيجابي
لتطبيق الذكاء التسويقي على تعزيز
الابتكار في مؤسسات الأعمال السلعية
والخدمية، كما تبين بأنه لا يوجد
فروق في تطبيق الذكاء التسويقي أو
تطبيق الابتكار في القطاعين محل
الدراسة.

-دراسة Ade, et al. (2017):

رمت إلى معرفة تأثير الذكاء
التسويقي (التقارير الداخلية، بيانات



الموصل، وأظهرت نتائج الدراسة أن المنظمات المبحوثة تبني متغيرات الذكاء التسويقي كآلية عمل لها وتراعي وبصورة مقبولة الجودة أثناء تقديمها للخدمات الصحية، هذا وتبين أن هناك أثراً واضحاً للذكاء التسويقي في تعزيز جودة الخدمات الصحية.

-دراسة ألنوري (2020):

هدفت إلى تحليل وتشخيص أثر الذكاء التسويقي في تحقيق الأداء التنافسي بمديرية اتصالات وبريد البصرة، وتوصلت إلى ضعف مقومات الذكاء التسويقي في المنظمة، وتحديدًا تلك العوامل ذات الصلة بمعلومات المنافسين والمخاطر التنافسية، هذا وأظهرت نتائج التحليل إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين منهجية الذكاء التسويقي والأداء التنافسي.

جزائرية بقطاع الاتصالات، وتوصلت إلى أن هناك دور كبير لتكنولوجيا المعلومات في تفعيل نظام الذكاء التسويقي.

-دراسة Kamau and Njuguna (2020):

سعت إلى التعرف على تأثير الذكاء التسويقي على أداء المبيعات في البنوك التجارية بدولة كينيا، وأشارت النتائج إلى أن الذكاء التسويقي كان له تأثير قوي وإيجابي على أداء المبيعات في البنوك التجارية، كما اتضح أيضاً أن البنوك التجارية تركز على تقنيات تعديل المنتجات واستراتيجيات التسويق الحالية.

-دراسة الزبيدي (2020):

هدفت إلى التعرف على إمكانية تبني الذكاء التسويقي لتعزيز جودة الخدمات الصحية للمستشفيات الأهلية في مدينة



وإسعاد الزبون في فنادق خمس نجوم
في مدينة السليمانية، وتوصلت إلى أن
هناك علاقة وتأثير معنوي بين الذكاء
التسويقي وإسعاد الزبون.

دراسة Muthulakshmi and Jaisun (2020):

سعت إلى معرفة دور الذكاء
التسويقي في تحقيق الميزة التنافسية
لشركات مزودي خدمة الإنترنت في
ولاية تاميل نادو الهندية، وأظهرت
النتائج وجود علاقة إحصائية بين
الذكاء التسويقي بمكوناته الأربعة
(ذكاء المنتج، ذكاء المنافس، ذكاء
العملاء، ذكاء السوق)، وتحقيق ميزة
تنافسية.

دراسة عمران وآخرون (2021):

سعت إلى الكشف عن العلاقة
بين الذكاء التنافسي (الذكاء
التكنولوجي، ذكاء المنافس، ذكاء
العميل، ذكاء التحالف الاستراتيجي)

-دراسة Hussein (2020):

سعت إلى معرفة أثر نظام الذكاء
التسويقي الذي تتبناه كلية المنصور
الواقعة في محافظة بغداد، وفعالية
إدارة معلوماتها التسويقية وقدرتها على
تحقيق موقع استراتيجي متميز في سوق
التعليم، وأظهرت نتائج التحليل أن
نظام الذكاء التسويقي له علاقة وتأثير
على جميع الاستراتيجيات التنافسية
المتاحة كبداية لإدارة الكلية.

-دراسة عبدالرزاق وعكاب (2020):

هدفت إلى بيان تأثير الذكاء
التسويقي في تحقيق التوافق
الاستراتيجي للشركة العامة للمنتوجات
الغذائية في مدينة بغداد، وخلصت إلى
وجود علاقة ارتباط وتأثير بين الذكاء
التسويقي والتوافق الاستراتيجي.

-دراسة أمين ومحي الدين (2020):

رمت إلى قياس طبيعة
العلاقة بين نظام الذكاء التسويقي



-دراسة خليل وأحمد (2021):

رمت إلى التعرف على أثر نظام الذكاء التسويقي في تبني خدمات مالية جديدة لمصرف الرافدين في مدينة الموصل، وأظهرت النتائج إلى وجود أثر معنوي لنظام الذكاء التسويقي في تبني خدمات مالية جديدة.

-دراسة Alhashem (2022):

ركزت على معرفة أثر أبعاد الذكاء التسويقي (ذكاء السوق، ذكاء المنافسين، ذكاء العملاء، ذكاء المنتج) في الاحتفاظ بالعملاء من خلال الدور الوسيط لتجربة العملاء لفنادق الأربع والخمس نجوم في الأردن، وخلصت إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً لأبعاد الذكاء التسويقي على تجربة العملاء، وتأثيراً إيجابياً لتجربة العميل على الاحتفاظ بالعملاء، بالإضافة إلى وجود تأثير إيجابي غير مباشر للذكاء التسويقي

والأداء الاستراتيجي (البعد المالي، رضا الزبون، التعلم والنمو، العمليات الداخلية) في شركة ليبينا للهاتف المحمول سبها، وتوصلت الدراسة إلى أن كافة أبعاد الذكاء التنافسي ترتبط ارتباطاً طردياً وموجب بالأداء الاستراتيجي.

-دراسة النقشبندی (2021):

هدفت إلى التعرف على واقع مكونات الذكاء التسويقي (معلومات الزبون، معلومات المنتج، معلومات المنافس، معلومات السوق) في عدد من فنادق الخمس نجوم في إقليم كردستان - العراق، واتضح من النتائج أن إجابات عينة البحث تجاه مكونات الذكاء التسويقي تختلف حسب وجهة نظرهم، وحسب ما يشاهدونه من ممارسات تسويقية في الفنادق المدروسة.



وجود علاقة أثر وارتباط بين الذكاء التسويقي وأبعاده في تطبيق استراتيجية التركيز للشركات السياحية.

-دراسة الحمداني والسالم (2023):

سعت إلى اختبار الدور الوسيط للذكاء التسويقي في العلاقة بين التسويق الرشيق وقيمة الزبون للشركة العامة للصناعات الكهربائية والإلكترونية بمدينة بغداد، وتوصلت إلى أن هناك ترابط منطقي وانسجام كبير بين متغيرات الدراسة؛ إذ أن عند اختبار علاقة الأثر ظهر هناك تأثير مباشر وغير مباشر بين متغير التسويق الرشيق ومتغير قيمة الزبون بتوسط متغير الذكاء التسويقي.

-دراسة عباس ويونس (2023):

هدفت إلى بيان مدى تأثير الذكاء التسويقي في تحقيق التفوق التسويقي لدى الشركة العامة

على الاحتفاظ بالعملاء من خلال تجربة العميل.

-دراسة حمزة والجبوري (2022):

سعت إلى التعرف على دور نظام الذكاء التسويقي بأبعاده (ذكاء الزبائن، ذكاء السوق، ذكاء المنافسين، ذكاء خدمة التأمين، مندوبي المبيعات)، وإنعكاسها على تحسين جودة الخدمة التأمينية المقدمة من قبل شركة التأمين الوطنية في العراق، والمتمثلة بأبعادها (المعولية، الاستجابة، الملموسية، الأمان، روح التعاطف، الاتصالات)، وتوصلت إلى وجود علاقة ارتباط وتأثير بين نظام الذكاء التسويقي وجودة الخدمة التأمينية.

-دراسة الجبوري والعبودي (2022):

هدفت إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين الذكاء التسويقي واستراتيجية التركيز لشركات السفر والسياحة في بغداد، وتبين من النتائج



المنتج، ذكاء المنافسين، ذكاء المجهزين) لدى العاملين بشركة الحقول الخضراء لإنتاج الالبان المحدودة بالعراق، وأظهرت نتائج التحليل عن تركيز إجابات المبحوثين للشركة المبحوثة في الاتجاه الإيجابي على كل بعد من أبعاد الذكاء التسويقي من قبل العاملين وينسب متفاوتة.

-دراسة هزاع وآخرون (2023):

رمت إلى التعرف على الدور المعدل لإنترنت الأشياء في العلاقة بين الذكاء التسويقي والاحتفاظ بالعملاء من وجهة نظر مديري التسويق بشركات الاتصالات المصرية، وتوصلت إلى وجود ارتباط معنوي وإيجابي بين كل من (أبعاد الذكاء التسويقي، وإنترنت الأشياء) والاحتفاظ بالعملاء.

من خلال عرض الدراسات السابقة التي أجريت في هذا الموضوع، استعرض الباحث عدداً من الدراسات العربية

لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية بمدينة السامراء، وتبين من النتائج وجود علاقة ارتباط وتأثير معنوي للذكاء التسويقي في تعزيز التفوق التسويقي.

-دراسة بن شويحة (2023):

تمحور هدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر نظام الذكاء التسويقي في تبني سلوكيات التسويق الريادي لمؤسسة اتصالات الجزائر، وأظهرت النتائج اهتمام اتصالات الجزائر بنظام الذكاء التسويقي وسلوكيات التسويق الريادي، وأن هناك أثر لنظام الذكاء التسويقي على سلوكيات التسويق الريادي.

-دراسة Ragab and Mahmoud (2023):

هدفت إلى تشخيص مستوى إدراك العاملين لأبعاد الذكاء التسويقي (ذكاء الزبائن، ذكاء السوق، ذكاء



2021؛ نصور وآخرون، 2018؛
النسور، 2017؛ حمزة والجبوري،
2022؛ خليل وأحمد، 2021؛ أمين
ومحي الدين، 2020؛ Ragab and
Mahmoud, 2023؛ Alzoubi, 2016؛
Ade, Kamau and Njuguna, 2020
et al., 2017)، وجميعها أكدت على
أهمية الذكاء التسويقي في منظماتها،
والدور الذي يؤديه في تحقيق؛ التفوق
التسويقي، تبني سلوكيات التسويق
الريادي، الاحتفاظ بالعملاء، تبني
خدمات جديدة، تحسين جودة
الخدمات، تحقيق الأداء التنافسي،
التوافق الاستراتيجي، تحسين الأداء
الاستراتيجي، إسعاد الزبون، تطوير
أداء المبيعات، تقديم ابتكارات جديدة.
أيضاً اتفقت الدراسة الحالية مع
الدراسات السابقة على استخدام
المنهج الوصفي، وأداة الاستبيان
باستثناء دراسة كلا من (الزبيدي،

والأجنبية التي طبقت في بيئات
وقطاعات مختلفة كما هو موضح
أعلاه، حيث تشابهت الدراسة الحالية
معها في طبيعة موضوعها، وفي تناولها
لأبعاد الذكاء التسويقي ذاتها (فهم
الزبون، ذكاء المنتج، ذكاء المنافس،
فهم السوق) كدراسة (الزبيدي،
2020؛ الجبوري والعبيدي، 2022؛
الحمداني والسالم، 2023؛ عبدالرزاق
وعكاب، 2020؛ هزاع وآخرون، 2023؛
شويحة، 2023؛ Alhasham, 2022؛
النقشبندى، 2021؛ Muthulakshmi
and Jaisun, 2020)، بينما اختلفت مع
بعض الدراسات جزئياً في تناولها
لبعض الأبعاد رغم أن هذه الأبعاد تعد
ضمن المكونات الفرعية لنظام الذكاء
التسويقي، ولكن لطبيعة عمل هذه
المنظمات وأنشطتها وحجمها؛ قامت
بتجزئة أبعادها بشكل مفصل كدراسة
(ألنوري، 2020؛ عمران وآخرون،



وتفسيرها ومقارنتها مع نتائج الدراسة الحالية. وأخيراً، تعد هذه الدراسة من أولى الدراسات في البيئة الليبية على حد علم الباحث التي تناولت مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديرها، وبالتالي جاءت هذه الدراسة لسد هذه الفجوة البحثية وإثراء الجانب المعرفي والتطبيقي؛ لتقديم إضافة علمية قيّمة في قطاع السياحة عامة، وشركات السفر والسياحة خاصة.

2. مشكلة الدراسة:

تعد المنظمات السياحية من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بالاستقرار العالمي؛ لما يتعرض له من مخاطر وأزمات معقدة داخلياً وخارجياً، ولها أسبابها ونتائجها، والتي تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف طبيعة وخصوصية عمل هذه

2020؛ عبدالرزاق وعكاب، 2020)؛ اللتان استخدمتا أداة الاستبيان مع المقابلة الشخصية في جمع البيانات. بينما اختلفت مع الدراسات السابقة في اختيارها لنوع العينة وحجمها، حيث تناولت بعض الدراسات السابقة كل الوحدات الإدارية لكل المستويات أو مستوى إداري واحد، باستثناء دراسة كلا من (هزاع وآخرون، 2023؛ Kamau and Njugun, 2020)؛ ركزت على وحدة إدارية في مستوى إداري واحد (مديري التسويق). وبالرغم من وجود بعض الاختلافات إلا أن الباحث استفاد من الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري لهذه الدراسة، وصياغة مشكلتها وفروضها وأهدافها، وفي تحديد أبعاد الدراسة (الذكاء التسويقي)، وفي تصميم فقرات أداة جمع البيانات، وتحديد الأساليب الإحصائية المناسبة؛ لإختبار فرضياتها



بكل التغيرات التسويقية المحيطة بها؛
لنتمكن من التحكم في عملها وأدائه
بشكل دقيق، من خلال استخدام
نظام الذكاء التسويقي، الذي يُسهم في
إثارة وتحفيز الابتكار في المنظمات،
وإضافة قيمة إلى أعمالها للحصول
على منتجات مبتكرة، وتصميم
أساليب وحلول تسويقية متميزة
(Alzoubi, 2016).

وتماشياً مع ما تم ذكره،
حول أهمية استخدام نظام الذكاء
التسويقي في المنظمات السياحية،
اقترح خبراء دوليين في مؤتمر دولي
منعقد بدولة قطر حلولاً لتعافي قطاع
السفر والسياحة، أكدوا فيه على
أهمية التحلي بروح الابتكار والاستعداد
لتغيير نماذج الأعمال وتلبية الطلبات
الجديدة والاعتماد على تقنية الذكاء
الاصطناعي، وتحقيق توقعات العملاء
وفقاً لاحتياجاتهم واهتماماتهم، فضلاً

المنظمات سواء كانت (فنادق، شركات
سفر وسياحة، شركات طيران)، ولذا
عليها أخذ الحيطة والحذر لمواجهة
هذه المخاطر سواء كانت اقتصادية أو
اجتماعية أو طبيعية أو قانونية أو
سياسية أو بيئية؛ بوضع خطط
واستراتيجيات مدروسة لإدارة مثل
هذه التغيرات والتهديدات، بالشكل
الذي يساهم في الحفاظ على الطلب
والعرض السياحي الحالي والمستقبلي
(رقية وآخرون، 2015).

ولا شك أن هذه التغيرات
التي تشهدها المنظمات السياحية،
أدت إلى زيادة الطلب على المعلومات،
حيث تؤدي الأخيرة دوراً مهماً في جميع
مراحل تطور المنظمة، خاصةً مع قصر
دورة حياة الخدمة السياحية، والتطور
التقني الحديث، واشتداد المنافسة في
الأسواق السياحية، لذلك لا يمكن لأي
منظمة أن تتطور دون معرفة خاصة



سياسات الدولة نحو قطاع السياحة من جهة، وإلى قصور شركات السفر والسياحة في متابعة التطورات البيئية من جهة أخرى، التي كان بالإمكان أن تساعد في تنشيط السياحة من خلال فتح أسواق سياحية جديدة وتوسيع الأسواق الحالية. وما يؤكد صحة ذلك دراسة الغزواني (2015) التي توصلت إلى أن الدولة الليبية لم يكن لها أي تصورات أو سياسات أو خطط أو تشريعات مرتبطة بكيفية الاستفادة من القطاع السياحي عن طريق تفعيل منظومة التسويق أو عمل وجلب استثمارات لهذا القطاع فضلاً عن الاختفاء التام تقريباً لدور القطاع الخاص المكمل لدور القطاع العام في عملية التنمية السياحية. ومن هذا المنطلق، فإن الدراسة تحاول الإجابة عن التساؤلين الآتيين:

عن تحسين البيئة وتقديم رؤى قابلة للتنفيذ وطرق استراتيجية جديدة للتعامل مع المشكلات الطارئة (السيد، 2023).

وبالرغم من أهمية قطاع السفر والسياحة باعتباره مصدراً أساسياً للدخل القومي للعديد من الدول، إلا أن هذا القطاع في ليبيا لم يحظى بعد باهتماماً يُذكر، وما يعزز ذلك تقرير الأمم المتحدة (2020) الذي بين أن المتوسط العالمي للمساهمة المباشرة للسياحة 21.5 مليار دولار أمريكي، والمساهمة الكلية 62.9 مليار دولار، أما في ليبيا فإن أداء السياحة بعيد كل البعد عن المتوسط في شمال أفريقيا، حيث إن متوسط مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في شمال أفريقيا يبلغ 5.8 مليار دولار، والمساهمة الإجمالية هي 12.2 مليار دولار. وقد يرجع ذلك إلي ضعف

المتعلق بفهم الزبون من وجهة نظر
مديرها.

● لا يوجد تبني لشركات السفر
والسياحة لنظام الذكاء التسويقي
المتعلق بذكاء المنتج من وجهة نظر
مديرها.

● لا يوجد تبني لشركات السفر
والسياحة لنظام الذكاء التسويقي
المتعلق بذكاء المنافس من وجهة نظر
مديرها.

● لا يوجد تبني لشركات السفر
والسياحة لنظام الذكاء التسويقي
المتعلق بفهم السوق من وجهة نظر
مديرها.

2.3 الفرضية الرئيسية الثانية: لا
توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول
مدى تبني شركات السفر والسياحة
لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر
مديرها، تُعزى للمتغيرات الشخصية

- ما مدى تبني شركات السفر
والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من
وجهة نظر مديرها في مدينة بنغازي؟
- هل هناك فروق جوهريّة
لاستجابات المبحوثين حول تبني
شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء
التسويقي من وجهة نظر مديرها تُعزى
إلى المتغيرات الشخصية: النوع، العمر،
المستوى التعليمي، ومدة الخدمة؟
3. فرضيات الدراسة:

استناداً على ماورد في مشكلة
الدراسة يمكن صياغة فرضيات
الدراسة في الآتي:

1.3 الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد
تبني لشركات السفر والسياحة لنظام
الذكاء التسويقي من وجهة نظر
مديرها. ومن هذا الفرض تنبثق
الفرضيات الفرعية الآتية:

● لا يوجد تبني لشركات السفر
والسياحة لنظام الذكاء التسويقي



تستمد هذه الدراسة أهميتها من قطاع السياحة الذي يساهم بدور هام في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ودعم ميزان المدفوعات والحد من البطالة، كما تُعد إسهامًا علميًا متواضعًا، وإضافة إلى الدراسات السابقة التي لم تحظى بعد باهتمام علمي كافٍ من البُحاث والمتخصصين في مجال التسويق، وبالتالي فهي تعتبر محاولة للتعرف على مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديرها. أيضاً لنتائج هذه الدراسة أهمية تطبيقية؛ إذ إنها تسعى لتوجيه أنظار مديري شركات السفر والسياحة إلى ضرورة تبني نظام الذكاء التسويقي في التحليل والكشف المبكر عن التغيرات التي تحدث في البيئة التسويقية داخلياً وخارجياً، ما يُمكن أصحاب القرار من

(النوع، العمر، المستوى التعليمي، مدة الخدمة).

4. أهداف الدراسة:

• التعرف على مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديرها في مدينة بنغازي.

• التعرف على أكثر الأنظمة الفرعية تبنيًا لنظام الذكاء التسويقي لدى شركات السفر والسياحة من وجهة نظر مديرها في مدينة بنغازي.

• الكشف عما إذا كان هناك فروق جوهرية حول مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي كما يدركها مديرها في مدينة بنغازي. بناءً على عدد من المتغيرات الشخصية: (النوع، العمر، المستوى التعليمي، ومدة الخدمة).

5. أهمية الدراسة:



-حدود زمنية: تم إجراء

الدراسة (تجميع البيانات) خلال

الفترة (من 2023/8/22 م إلى

2023/9/27 م).

7.الإطار النظري للدراسة:

1.7 مفهوم الذكاء التسويقي:

Concept of Marketing

Intelligence

تتأثر البيئة التسويقية لأي

منظمة بعدد من العوامل البيئية والتي

تؤثر على قدرة إدارة التسويق في

التطوير والمحافظة على الزبائن

المستهدفين، ولكي تستطيع المحافظة

على نجاحها وموقعها التنافسي في

السوق يجب عليها أن تكيف

المنظمات إلى استخدام نظام معين

يتابع كل ما يحدث من التغيرات في

البيئة التسويقية، وهذا ما يطلق عليه

بنظام الذكاء التسويقي **Marketing**

Intelligence (أمين ومحي الدين،

وضع استراتيجيات تسويقية مناسبة

في ظل ظروف التأكد وعدم التأكد.

6.حدود الدراسة:

-حدود موضوعية: اقتصر على

دراسة مدى تبني شركات السفر

والسياحة لنظام الذكاء التسويقي

المتتمثلة في الأبعاد الأربعة (فهم الزبون،

ذكاء المنتج، ذكاء المنافس، فهم

السوق).

-حدود مكانية: اقتصر على

شركات القطاع الخاص للسفر

والسياحة في نطاق مدينة بنغازي.

-حدود بشرية: اقتصر على

المديرين العامين لشركات القطاع

الخاص بمدينة بنغازي.

استراتيجياتها مع الاتجاهات

والتطورات البيئية المختلفة، حيث أن

طبيعة التغير وعدم التأكد والتنبؤ

لعوامل البيئة تؤثر وبعمق على أنشطة

المنظمة. ومن هنا ظهرت الحاجة لدى



ينظر لها الباحثين والمهتمين بتطوير وتحسين أداء المنظمات، والجدول رقم (1) يعرض عدد من التعاريف الخاصة بالذكاء التسويقي ومسلسلة حسب تاريخ نشرها على النحو التالي:

(2020). ويعتبر هذا النظام بمثابة الأساس الذي يمكن إدارة التسويق من البقاء على اتصال منتظم بالأحداث الجارية في السوق والبيئة (Alzoubi, 2016). وللذكاء التسويقي تعريفات عديدة اختلفت باختلاف الزوايا التي

جدول رقم (1): مفهوم الذكاء التسويقي

السنة	المؤلف	مفهوم الذكاء التسويقي	المرجع
2001	Kotler	مجموعة من الأفراد والإجراءات والمعدات التي تستخدم بأساليب قانونية وأخلاقية، تسمح بالتدفق المستمر للمعلومات الاستخبارية المتعلقة بالأحداث أو التغيرات التي قد تجرى في البيئة التسويقية من أجل اتخاذ القرارات التسويقية الملائمة لمواجهة تلك الأحداث والتغيرات دعماً للأهداف العامة للمنظمة.	(النوري، 2020، 127)
2006	Muller	عملية تحديد مجالات الذكاء الرئيسية ثم الحصول على المعلومات وتحليلها وتوحيدها وتطبيقها (النوعية والكمية) حول بيئة السوق الخارجية من أجل فهم قوى السوق (بما في ذلك المنتجات والعملاء).	Muthulakshmi and Jaisun, 2020
2012	Kotler and Keller	مجموعة من الإجراءات والمصادر التي يستخدمها المديرون للحصول على معلومات يومية حول التطورات في البيئة التسويقية.	Kotler and Keller, 2012
2013	Kotler and Armstrong	جمع وتحليل منهجي للمعلومات المتاحة علانية حول المستهلكين والمنافسين والتطورات الحاصلة في السوق.	Ade, et al., 2017
2013	Ayub, et al.	عملية جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن التغيرات التي تحدث في البيئة التسويقية ومكوناتها ومعرفة نقاط القوة والضعف التي تخص المنافسين والتنبؤ بالفرص والتهديدات من أجل مساعدة مديري التسويق في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.	(الجبري والعبدي، 2022، 14)



(نصور وأخرون، 2018، 468)	أداة مهمة في جمع المعلومات ذات الصلة والتي يحتاجها مدراء التسويق، المدراء التنفيذيون، والإدارات لصنع القرارات تحت ظروف التأكد، وعدم التأكد والخطر.	Igbaekemen	2014
(النقشبندي، 2021، 1897)	مجموعة من الإجراءات التي تستخدم من قبل المنظمة للحصول على المعلومات التسويقية التي لها علاقة بالمنظمة للاستجابة لبيئتها بشكل سريع ومستمر عن طريق استثمار نقاط القوة في الفرص المواتية، وتجنب التهديدات عن طريق نقاط الضعف بغية تحقيق أهدافها بشكل أفضل من الآخرين.	النقشبندي	2021

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على المراجع أعلاه.

الأعمال، وما تضيفه من قيم معرفية
لمتخذي القرارات لمتابعة التغيرات في
البيئة التسويقية داخلياً وخارجياً
وإعداد الاستراتيجيات التسويقية التي
تتناسب مع أوضاع السوق والتكيف
مع التهديدات والمخاطر خارج المنظمة.
وتتجلى أهمية الذكاء التسويقي في
النقاط التالية (Alzoubi, 2016):

- يعد نظام إنذار مبكر
للمنظمة من خلال استقبال الإشارات
التحذيرية وتوصيلها لمتخذي القرار.

استناداً على ما سبق ذكره في
الجدول رقم (1) يرى الباحث أن الذكاء
التسويقي: هو نظام يزود إدارة المنظمة
بمعلومات عن (الزبائن، المنتج،
المنافس، السوق) التي تعد مهمة
لاتخاذ القرارات التسويقية، ومتابعة
التغيرات الحاصلة في البيئة التسويقية
المحيطة بالمنظمة تحت ظروف التأكد
وعدم التأكد.

2.2 أهمية الذكاء التسويقي:

يستمد الذكاء التسويقي
أهميته من أهمية المعلومات في بيئة



• يساعد على تصميم مزيج تسويقي يلبي حاجة ورغبة أسواقها المستهدفة وفقاً لتفضيلاتهم وأذواقهم (Ragab and Mahmoud, 2023).

3.7 مصادر الذكاء التسويقي:

يمكن للمنظمات الحصول على البيانات الدقيقة والمعلومات الصحيحة التي تخص الذكاء التسويقي من المصادر التالية Öztürk, et al., (2012):

• الموظفون Employees:

أغلب المعلومات التسويقية التي تحتاجها المنظمات، عادةً تأتي عن طريق الموظفين الذين يكتسبونها أثناء التعامل مع موردي المنظمة وعملائها وجهات الاتصال الأخرى في الصناعة.

• شبكة الإنترنت Internet:

حيث يمكن للمنظمات الحصول على معلومات حول المستهلكين والمنافسين

• يعتبر نظام حماية يساعد على توفير المعرفة والفهم حول المتغيرات البيئية المحيطة بالمنظمة.

• يمثل حلقة وصل بين المعلومات المتراكمة واستراتيجيات العمل داخل المنظمة.

• يساهم في التعرف على المتغيرات البيئية وتطوراتها.

• يمثل استراتيجية جديدة لدخول أسواق جديدة وخلق فرص تسويقية.

• يصنف أحد المصادر الرئيسية للإبداع والابتكار في تقديم منتجات مبتكرة وبطريقة مميزة.

• يساعد على تفهم الوضع السائد في بيئة العمل التي تتصف بالتعقيد والتنافس الشديد؛ من خلال محاولة التنبؤ باتجاه العمل، أو تحديد الفرص، أو المخاطر التي يجب تجنبها.



تساعد المنظمات على فهم وجهة نظر المنافسين.

• شركات الأبحاث Research

Companies: المنظمات قادرة على شراء المعلومات حول بيئتها التسويقية، ومن ثم استخدامها لتقييم استراتيجياتهم وميزانياتهم الترويجية وأنماط استخدامها.

• اختبار المنتج Product:

test يتم استخدامه كمورد من خلال تلقي التعليقات أو المعلومات المرتدة من المستخدمين الأوائل للمنتجات.

• العملاء Customers:

للعلاء الحاليين والمحتملين تقديم معلومات عن احتياجاتهم واهتماماتهم وقضاياهم.

• المنافسون Competitors:

يمكن الحصول على مجموعة متنوعة من المعلومات من خلال متابعة إذاعات المنافسين، وزيارة موظفي

وبيانات السوق والبيئة الكلية بسهولة عبر شبكة الإنترنت.

• المطبوعات Printed

publication: من خلال المطبوعات يمكن الحصول على معلومات مهمة عن المنافسين والمستهلكين والتطورات التكنولوجية وبيئة الأعمال مثل الأحداث السياسية والثقافية، ومن أمثلة هذه المطبوعات الكتب والصحف والنشرات والمجلات وما إلى ذلك.

• الوسطاء Intermediaries:

يعد تجار الجملة وتجار التجزئة والوسطاء الآخرون حلقة وصل مع المنظمات لتوفير المعلومات حول التطورات الحالية.

• الأحداث الصناعية Industrial events:

يمكن لهذه الأحداث مثل المؤتمرات والمعارض التجارية والاجتماعات النقابية أن



للمستهلكين؛ لإضفاء الطابع المرغوب على منتجاتها، وإقامة علاقات طويلة المدى، ومراقبة ردود أفعالهم تجاه تلك المنتجات التي يستخدمونها، ومن ثم تحليلها وتفسيرها لتحديد أهدافهم واستراتيجياتهم التسويقية المستقبلية. كما أتاحت التطورات التكنولوجية للمنظمات أن تتواصل مع كل عميل على حدة، وأن يكون له رأي منفرد حول منتجاتها، لذلك ينبغي على المنظمات الناجحة أن تكون على دراية بأسماء عملائها بشكل فردي، وإلا فلن تتمكن من الاحتفاظ بأي زبون، ولن تكون قادرة على التنبؤ باتجاهات الزبائن والتغيرات في أنماط الحياة التي ستؤثر على رغباتهم واحتياجاتهم (Hussein, 2020).

● ذكاء المنتج Product

Intelligence: تنافس المنظمات بشكل كبير على تقديم المنتجات العالية

المبيعات والتشاور معهم، وشراء منتجات المنافسين، وإجراء مقابلات العمل، والتقارير السنوية للمنافسين التي توضح نقاط القوة والضعف لديهم.

4.7 مكونات نظام الذكاء التسويقي:

يتكون نظام الذكاء التسويقي من أربعة أنظمة فرعية تكامل فيما بينها، لتزويد إدارة التسويق بالمعلومات حول البيئة التسويقية لاستخدامها فيما يلي:

● فهم الزبون Customer Understanding

Understanding: يساعد نظام الذكاء التسويقي المسوقين على مراقبة الزبائن عن قرب لمعرفة اهتماماتهم وفهم مخاوفهم، وتحليل حديثهم عن العلامات التجارية لمنتجاتهم المفضلة. وهذا يعتمد على قيام المنظمة بالاستعانة بنخب من موظفيها مدربة وقادرة على فهم السلوك الشرائي



وقوتهم، وتحركاتهم في السوق، وخططهم واستراتيجياتهم المستقبلية، والأسواق الأكثر استهدافاً من قبلهم، وأنشطة البحث والتطوير لديهم، والشراكات التي ينضمون إليها (نصور وآخرون، 2018). كما إن استخدام ذكاء المنافس يخلق ويحافظ على الميزة التنافسية للمنظمة من خلال مواكبتها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تميزها عن الآخرين، وبطبيعة الحال إذا لم تقم المنظمات بجمع وتحليل المعلومات عن المنافسين وبطريقة منهجية قد يؤدي ذلك بها إلى الفشل (Alhashem, 2022).

● فهم السوق Market

Intelligence : تتسم الأسواق في ظل التطورات المتسارعة بالديناميكية، ولكي تتمكن المنظمات من فهم الأسواق المحيطة بها، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات السوقية (الحصة

الجودة والخيارات المتعددة منها، لجذب الزبائن لأسواقها، إلا إن الجودة العالية والتكاليف المنخفضة لا تكفي للمنافسة، حيث تحتاج المنظمات إلى اعتماد أساليب حديثة لفحص خصائص المنتجات واحتياجات الزبائن في السوق، بما في ذلك تصميم المنتج وسعره وجودته؛ لتقديم منتجات مبتكرة. وعليه، فإن فهم التجارب السابقة للمنتجات وتصورات المستهلكين يعد أمراً مهماً للغاية للاحتفاظ بالزبائن وولائهم للمنظمة (Alhashem, 2022).

● ذكاء المنافس Competitor

Intelligence: يقوم ذكاء المنافس بتزويد المنظمات ببيانات ومعلومات تمكنها من التنبؤ بكل ما يحدث في البيئة التسويقية؛ لمعالجة بعض القضايا التسويقية ومن أهمها تحليل الأداء التسويقي للمنافسين، ونقاط ضعفهم



استخدام ذلك في تحديد نتائج
الدراسة (عبيدات وآخرون، 1999).

2.8 مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من
جميع المديرين العاملين لشركات
القطاع الخاص للسفر والسياحة_ هي
شركات خاصة تعمل كوسيط بين
موردي الخدمات السياحية والزبون،
يقتصر دورها على تنظيم وتنفيذ
الرحلات السياحية سواء داخل البلد
أو خارجه، حجز وبيع تذاكر السفر،
حجوزات فندقية، تنظيم المهرجانات
الرياضية، تجهيز مستندات السفر
للحصول على التأشيرة_ في مدينة
بنغازي، البالغ عددهم (105) ، وقد تم
اختيار عينة ممثلة لمجتمع الدراسة
باتباع أسلوب العينة القصدية المكونة
من (83)، وفقاً لجدول مورجان
(Krejcie and Morgan, 1970).

3.8 جمع البيانات:

السوقية، حجم السوق، نمو السوق،
طبيعة الزبائن المحتملين) عند تصميم
استراتيجية تسويقية، حيث يقود الفهم
الصحيح للسوق إلى اتخاذ قرارات
سليمة عن الأسواق التي ترغب
المنظمات للوصول إليها واختراقها
والتوسع فيها، بالإضافة إلى تحقيق
موقع تنافسي قوي يميزها عن غيرها
(نصور وآخرون، 2018).

8. الإطار العملي للدراسة:

1.8 منهجية الدراسة:

اتبع الباحث المنهج الوصفي
الذي يعتبر من أكثر المناهج استخداماً
وشيوعاً في العلوم الإنسانية لدراسة
الظواهر أو المشكلات العلمية من
خلال القيام بالوصف بطريقة علمية،
ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية
لها دلالات وبراهين تمنح الباحث القدرة
على وضع أطر محددة للمشكلة، ويتم



للمبحوث. وقسم آخر يهدف إلى التعرف على مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها، ويتكون هذا القسم الأخير من (24) فقرة مقسمة على أربع أبعاد رئيسة تمثل الذكاء التسويقي، حيث خصص البعد الأول لفهم الزبون متمثل في (7) عبارات، والبعد الثاني لذكاء المنتج متمثلة في (6) عبارات، أما البعد الثالث فُصص لذكاء المنافس متمثل في (6) عبارات، والأخير خصص لفهم السوق متمثل في (5) عبارات.

4.8.معالجة الإحصائية للبيانات:

تم توزيع (83) نموذج استبانة على المديرين العاملين لشركات القطاع الخاص للسفر والسياحة في مدينة بنغازي، بإتباع أسلوب العينة القصدية، وقد فُقد منها (18) استبانة، وتم استرجاع (65) استبانة من

استند الباحث في جمع البيانات على مصدرين أساسيين، مصادر أولية، تم الاعتماد في جمع البيانات الأولية على أداة الاستبانة، بوصفها أداة رئيسة في هذه الدراسة. ومصادر ثانوية، متمثلة في الكتب والمراجع العربية ذات العلاقة، والدوريات، والرسائل العلمية والتقارير ذات الصلة بموضوع الدراسة. وتمثلت أداة الدراسة في أداة الاستبانة، والتي تم إعدادها بالاستناد على الدراسات السابقة (خليل وآخرون، 2018؛ شويحة، 2023؛ حمزة والجبوري، 2022؛ الجبوري والعبودي، 2022؛ أمين ومحي لدين، 2020؛ النسور، 2017؛ 2016؛ 2020؛ laisun، وتطوير وتكييف عباراتها بما يتناسب مع أهداف الدراسة، هذا وتكونت أداة جمع البيانات في الاستبانة من قسمين، قسم يتمثل في المتغيرات الشخصية



أما فيما يتعلق بالحدود التي تم الاعتماد عليها في الدراسة عند التعليق على المتوسط الحسابي لمتغيرات الدراسة، فقد عُدَّ كل متغير وسطه الحسابي المرجح (من 4.20 إلى 5) عاليًا جدًا، والمتغير الذي متوسطه المرجح (من 3.40 إلى 4.19) عاليًا، والذي متوسطه المرجح (من 2.60 إلى 3.39) متوسطًا، والذي متوسطه المرجح (من 1.80 إلى 2.59) ضعيفًا، والذي متوسطه المرجح (من 1 إلى 1.79) ضعيفًا جدًا (عبدالفتاح، 2008).

6.8. صدق الأداة:

للتحقق من صدق أداة القياس، تم عرض الأداة على اثنان من المحكمين للحكم على مدى تمثيل العبارات المستخدمة في القياس، للجوانب المختلفة التي يحتوي عليها المتغير محل الدراسة للتعرف على

الإستمارات الموزعة، وقد تم اعتمادها في تحليل النتائج.

5.8 قياس متغيرات الدراسة:

اعتمد الباحث في قياس أبعاد الدراسة وبصورة أساسية على مقياس ليكرت، الذي: "يستخدم بصفة خاصة في قياس الاتجاهات، وفي ظله يقوم المبحوث بالإشارة إلى درجة الموافقة أو عدم الموافقة على مجموعة من العبارات، تتعلق بالشيء موضوع الاتجاهات" (إدريس، 2008، ص395). ويتكون المقياس من مجموعة من العبارات لكل متغير، متمثلة في الآتي: درجة تبني عالية جدًا تعطي الوزن (5)، درجة تبني عالية تعطي الوزن (4)، درجة تبني متوسطة تعطي الوزن (3)، درجة تبني ضعيفة تعطي الوزن (2)، ودرجة تبني ضعيفة جدًا تعطي الوزن (1).

ولقد تحقق الباحث من ثبات أداة الدراسة من خلال معامل Cronbach Alpha لقياس مدى التناسق في إجابات عينة الدراسة على كل فقرات الأداة، ويتراوح قيمة المعامل ألفا ما بين (0 - 1)، وكلما اقتربت قيمته من 1 دل على ارتفاع الثبات، ويكون قيمته مقبولة عند (70%) وما فوق (Sekar and Bougie, 2016)، وجاءت النتائج كما هي مبينة في الجدول (2):

آرائهم في مدى ملائمة الاستبانة للأهداف التي ترمي إلى تحقيقها من حيث سلامة اللغة ودقة العبارات الواردة فيها، وقد تم إجراء تعديلات على فقراتها، بحذف بعضها، وإضافة أخرى جديدة، وإعادة صياغة بعضها الآخر، وفقاً لتوجيهاتهم، إلى أن استقرت على وضعها النهائي، واعتبرت موافقة المحكمين على الفقرات مؤشراً على صدق الأداة.

7.8 ثبات الأداة:

جدول رقم (2): معاملات الثبات (كرونباخ ألفا) لأبعاد الدراسة

أبعاد الذكاء التسويقي	عدد الفقرات	معامل الثبات Cronbach Alpha
فهم الزبون	7	.799
ذكاء المنتج	6	.800
ذكاء المنافس	6	.794
فهم السوق	5	.722
مجموع أبعاد الذكاء التسويقي	24	.916

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS V. 19).

(.916)، وترواحت أبعاد الذكاء التسويقي ما .

يُلاحظ من الجدول رقم (2) أن معامل كرونباخ ألفا للأداة ككل

8.8. اختبار التوزيع الطبيعي:

(70%)، مما يدل على صلاحية الأداة
لتحقيق أهداف الدراسة.

حالة (اختبارات معلمية -
اختبارات لا معلمية)، وتستخدم
الاختبارات المعلمية عندما يكون
التوزيع طبيعياً، ويكون مستوى
المعنوية أكبر من (0.05)، بينما
الاختبارات اللا معلمية عندما يكون
التوزيع غير طبيعي، ويكون مستوى
المعنوية أقل من (0.05)، والجدول رقم
(3) يوضح نتائج الاختبار:

لقد تم إجراء اختبار التوزيع
الطبيعي (Kolmogorv-Smirnov)
على أداة الاستبانة الموزعة على
المديرين العامين لشركات القطاع
الخاص للسفر والسياحة، وذلك
لمعرفة إن كانت البيانات التي تم
الحصول عليها من المبحوثين تتبع
التوزيع الطبيعي أم لا، لتحديد
الاختبارات الإحصائية المناسبة لكل
بين (722-800)، وهذه النسب تُعد
مناسبة جداً، وتتجاوز جميعها

جدول رقم (3): اختبار التوزيع الطبيعي Tests of Normality

Kolmogorov-Smirnov			المتغير وأبعاده
Sig	Df	Statistic	
.200*	65	.094	فهم الزبون
.058	65	.107	ذكاء المنتج
.099	65	.185	ذكاء المنافس
.200*	65	.086	فهم السوق
.200*	65	.094	الذكاء التسويقي

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS V. 19).

• اختبار (One Sample t)

(Test) للتعرف على تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها.
10.8. خصائص عينة الدراسة:

• اختبار (Independent

Samples Test) لقياس الفروق حول مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي التي تُعزى للنوع.

• تحليل التباين الأحادي

(ANOVA) لقياس الفروق حول مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي التي تُعزى للعمر، المستوى التعليمي، مدة الخدمة.

• اختبار التوزيع الطبيعي:

(Kolmogorov-Smirnov test).

يتضح من الجدول رقم (3)

أن مستوى الدلالة لمتغير الذكاء التسويقي وأبعاده أكبر من (0.05)، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وأنه يجب استخدام الاختبارات المعلمية.

9.8 الوسائل الإحصائية المستخدمة:

لمعالجة البيانات استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

• معامل الثبات (Cronbach

Alpha) للتحقق من ثبات أداة الدراسة التي بموجها جمعت البيانات.

• التكرارات، النسب المئوية،

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لمعرفة مدى تركيز الإجابات المتعلقة بالأبعاد ومدى تشتت هذه الإجابات.

الجدول (4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب خصائصهم الديمغرافية

المتغير	مستوى المتغير	العدد	النسبة المئوية
---------	---------------	-------	----------------



النوع	ذكر	58	89.2%
	أنثى	7	10.8%
	المجموع	65	100.0%
العمر	من 18 سنة إلى أقل من 30 سنة	8	12.3%
	من 30 سنة إلى أقل من 45 سنة	27	41.5%
	من 45 سنة إلى أقل من 60 سنة	27	41.5%
	من 60 سنة فأكثر	3	4.6%
	المجموع	65	100.0%
المستوى التعليمي	إعدادي وما يعادله	2	3.1%
	ثانوي وما يعادله	5	7.7%
	جامعي وما يعادله	52	80.0%
	ماجستير فما فوق	6	9.2%
	المجموع	65	100.0%
مدة الخدمة	أقل من 5 سنوات	10	15.4%
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	13	20.0%
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	10	15.4%
	من 15 سنة فما فوق	32	49.2%
	المجموع	65	100.0%

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS V. 19).

يلاحظ من الجدول رقم (4) (10.8%)؛ وقد تدل هذه النسبة إلى
أعلاه بأن أغلبية عينة الدراسة كانوا
طبيعة العمل في شركات السفر
من فئة الذكور، وشكلوا ما نسبته
والسياحة والتي تحتاج إلى ساعات
(89.2%)، في حين بلغت نسبة الإناث
دوام طويلة قد تكون (من الساعة



حيث بلغت نسبتهم (80.0%)، وهذا يدل على أن الاستبيان استهدف الشريحة القادرة على فهم مضامينه، كما لوحظ من الجدول أعلاه ارتفاع عدد سنوات الخدمة لدى مديري هذه الشركات محل الدراسة، حيث بلغ نسبة من أمضى (15 سنة فما فوق) في الخدمة حوالي (49.2%)، وهذه المدة كافية لاكتسابهم خبرة ومهارة في إدارة الأزمات والتقلبات المفاجئة التي تحدث في الأسواق السياحية بكفاءة عالية.

11.8. وصف متغيرات الدراسة:

يتناول هذا الجزء وصف متغير الذكاء التسويقي، وقد بلغت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد الذكاء التسويقي التسويقي لدى إجمالي أفراد عينة الدراسة ما يلي:

8:00 ص إلى الساعة 8:00 م)، وكذلك السفر خارج البلاد لإبرام الاتفاقيات مع موردي الخدمات السياحية، والتي لا تتناسب مع طبيعة عمل المرأة الليبية، التي تفرضها عادات وتقاليد المجتمع الليبي؛ كما تبين أن غالبية المشاركين في الدراسة تتراوح أعمارهم في الفئتين (من 30 سنة إلى أقل من 45 سنة؛ من 45 سنة إلى أقل من 60 سنة) بالتساوي، حيث بلغت نسبتهما (41.5%) لكلا الفئتين، وهذا مؤشر جيد حيث تعد الفئتين الأكثر نضجاً في اتخاذ القرارات التسويقية في ظل الظروف المتغيرة؛ لما يتميزون به من النشاط والحيوية والرغبة والقدرة على أداء أعمالهم وأنشطتهم السياحية نحو الإبداع والابتكار، كما أظهر الجدول أن أغلب المشاركين هم من حملة الشهادة الجامعية وما يعادلها،

الجدول (5): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد الذكاء التسويقي

الترتيب	التبني	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغير
4	عالية	.73582	.63035	3.6791	الذكاء التسويقي المتعلق بالزبون
1	عالية	.82616	.58072	4.1308	الذكاء التسويقي المتعلق بالمنتج
3	عالية	.73948	.59431	3.6974	الذكاء التسويقي المتعلق بالمنافس
2	عالية	.76	.69821	3.8000	الذكاء التسويقي المتعلق بالسوق
-	عالية	.76436	.51882	3.8218	الذكاء التسويقي

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS V. 19).

المتوسط الحسابي (3.8000)، ثم الذكاء التسويقي المتعلق بالمنافس بمتوسط حسابي (3.6974)، وأخيراً جاء الذكاء التسويقي المتعلق بالزبون في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.6791)، وفيما يلي تحليل عبارات أبعاد الذكاء التسويقي حسب الترتيب:

1.11.8. التحليل الوصفي لبعد الذكاء

التسويقي المتعلق بالمنتج:

يوضح الجدول رقم (5) أن تبني الذكاء التسويقي بأبعاده الأربعة كانت بدرجات عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للذكاء التسويقي ككل (3.8218)، وبانحراف معياري قدره (51882)، أما أبعاد الذكاء التسويقي فقد تحصل الذكاء التسويقي المتعلق بالمنتج على أعلى متوسط حسابي (4.1308)، يليه الذكاء التسويقي المتعلق بالسوق حيث

الجدول رقم (6): إجابات عينة الدراسة حول عبارات الذكاء التسويقي المتعلق بالمنتج

الترتيب	التبني	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة
1	عالية جداً	.77304	4.4923	1. تحرص إدارة الشركة على تحسين خدماتها وإضافة المزيد من المزايا في محتواها.

2	عالية جداً	.88877	4.3385	2. تستفيد إدارة الشركة من وسائل التواصل الاجتماعي في توقع اتجاهات وميول الزبائن نحو خدماتنا.
3	عالية	.89925	4.1385	3. تواكب إدارة الشركة التغيرات التكنولوجية وتوظفها في تصميم وإنتاج خدماتها.
4	عالية	.78047	3.9846	4. تقوم إدارة الشركة بقياس مستوى الخدمة مقارنةً بخصائص ومواصفات الخدمات التي يقدمها المنافسون.
6	عالية	.97023	3.8923	5. تستفيد إدارة الشركة من المعلومات المرتدة التي توفرها دوائر خدمة العملاء.
5	عالية	1.01361	3.9385	6. تحرص إدارة الشركة على إلغاء الخدمات غير المربحة، وتستبدلها بخدمات جديدة ومتميزة.
-	عالية	.58072	4.1308	7. الذكاء التسويقي المتعلق بالمنتج

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS V. 19).

لهم، ومقارنتها بخصائص ومواصفات الخدمات التي يقدمها المنافسون، لأجل إلغاء الخدمات غير المربحة واستبدالها بخدمات جديدة ومتميزة، فضلاً عن المعلومات التي يوفرها الموظفون بالشركة أثناء تواصلهم مع الزبائن.

2.11.8. الوصفي لبعد الذكاء التسويقي بالسوق:

يُظهر الجدول رقم (6) أعلاه أن جميع الإجابات عن بعد الذكاء التسويقي المتعلق بالمنتج كانت بدرجة عالية، وتراوح متوسطاتها الحسابية ما بين (3.8923 – 4.4923)، حيث بينت النتائج أن مديري شركات السفر والسياحة في مدينة بنغازي حريصين على تحسين محتوى خدماتهم السياحية، بالاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي في توقع اتجاهات وميول الزبائن نحو الخدمة المقدمة

الجدول رقم (7): إجابات عينة الدراسة حول عبارات الذكاء التسويقي المتعلق بالسوق

الترتيب	التبني	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
5	متوسطة	1.23880	3.3231	1. تستفيد إدارة الشركة من التقارير المنشورة للجهات الحكومية لمعرفة متغيرات السوق.
4	عالية	.93593	3.5538	2. تقتنص إدارة الشركة الفرص التسويقية المتاحة في السوق وتعالج التهديدات المحتملة من خلال الخطط التسويقية المناسبة.
2	عالية	.84267	4.0923	3. تستجيب إدارة الشركة بمرونة كافية للتغيرات المفاجئة التي تحدث في السوق.
1	عالية	.84267	4.0923	4. تعمل إدارة الشركة على تجزئة أسواقها على حسب احتياجات ورغبات زبائنها، والوصول إليهم بكل أريحية.
3	عالية	.98230	3.9385	5. لدى إدارة الشركة معلومات كافية عن طبيعة الأسواق المحيطة، وإمكانية نمو وتوسع أعمالنا فيها.
-	عالية	.69821	3.8000	الذكاء التسويقي المتعلق بالسوق

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS V. 19).

لتلبية احتياجاتها ورغباتها، والاستجابة للتغيرات المفاجئة التي تحدث فيها، كما تبين أن لديهم معلومات كافية عن طبيعة الأسواق المحيطة بالشركة، تساعد في تبني خطط تسويقية مناسبة للموقف، سواء اقتناص الفرص التسويقية المتاحة أو معالجة التهديدات المحتملة، وعلى الرغم من ذلك إلا أن استفادتها من التقارير

يظهر الجدول رقم (7) أعلاه أن جميع الإجابات عن بعد الذكاء التسويقي المتعلق بالسوق كانت بدرجة عالية، وتراوح متوسطاتها الحسابية ما بين (3.3231 – 4.0923)، حيث أظهرت النتائج أن مديري شركات السفر والسياحة في مدينة بنغازي يعملون على تجزئة أسواقهم السياحية، للوصول إليها بكل أريحية

المنشورة من الجهات الحكومية لمعرفة
متغيرات السوق جاءت بدرجة
متوسطة، وقد يعزى ذلك إلى ضعف
جودة التقارير الحكومية وعدم حداثتها
بشكل منتظم ومستمر، الأمر الذي قد

يؤدي إلى صعوبة في تحديد حجم
السوق المستهدف وتقدير حصتها
السوقية.

3.11.8. التحليل الوصفي لبعد
الذكاء التسويقي المتعلق بالمنافس:

الجدول رقم (8): إجابات عينة الدراسة حول عبارات الذكاء التسويقي المتعلق بالمنافس

الترتيب	البيان	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة
4	عالية	.81246	3.8923	1. لدى إدارة الشركة القدرة على تحديد نقاط قوة وضعف المنافسين في الأسواق الحالية.
5	متوسطة	.89281	3.2769	2. تمتلك إدارة الشركة معلومات مؤكدة عن خطط واستراتيجيات المنافسين في السوق.
2	عالية	.84722	3.9692	3. تحرص إدارة الشركة على جمع وتحليل المعلومات عن الخدمات التي تقدمها الشركات المنافسة لضمان تقديمنا خدمات أفضل.
3	عالية	.90671	3.9231	4. تهتم إدارة الشركة بدراسة سمعة ومكانة الشركات المنافسة في السوق وذلك من وجهة نظر الزبائن.
6	متوسطة	1.08242	3.0154	5. لدى إدارة الشركة معلومات مؤكدة حول تهديدات المنافسين الحاليين والمحتملين.
1	عالية	.85006	4.1077	6. تتابع إدارة الشركة بشكل دائم آليات التسعير والترويج والتوزيع المتبعة من قبل المنافسين.
-	عالية	.59431	3.6974	الذكاء التسويقي المتعلق بالمنافس

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS V. 19).

يبين الجدول رقم (8) أعلاه المتعلق بالمنافس كانت بدرجة عالية،
أن جميع الإجابات عن بعد الذكاء التسويقي وتراوح متوسطاتها الحسابية ما بين

(3.0154 – 4.1077)، حيث أتضح من النتائج أن مديري شركات السفر والسياحة في مدينة بنغازي يتابعون بشكل دائم آليات التسعير والترويج والتوزيع المتبعة من قبل المنافسين، وحريصين على جمع المعلومات عن الخدمات التي يقدمها المنافسون في الأسواق الحالية، وكذلك دراسة سمعتهم ومكانتهم في السوق من وجهة نظر الزبائن؛ لتبني أفضل الاستراتيجيات التنافسية لمنافستها، إلا أن امتلاكها لمعلومات مؤكدة

عن خطط واستراتيجيات وتهديدات المنافسين الحاليين والمحتملين في السوق، لم تكن عند المستوى المطلوب، وقد يُعزى ذلك إلى ضعف الهيكلية التنظيمية والتشريعات التي تنظم علاقات العمل داخل القطاع السياحي، بالإضافة إلى ضعف البرامج الترويجية كالمشاركة في المعارض التجارية التي يمكن أن تساعد في فهم وجهات نظر المنافسين وكل ما يقدمونه، فضلاً عن الانقسام السياسي داخل الدولة.

4.11.8 التحليل الوصفي لبعد الذكاء

التسويقي المتعلق بالزبون:

الجدول رقم (9): إجابات عينة الدراسة حول عبارات الذكاء التسويقي المتعلق بالزبون

الترتيب	التبني	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة
4	عالية	.85288	3.6615	1. تمتلك إدارة الشركة قاعدة بيانات خاصة بالزبائن.
2	عالية	.99808	4.0615	2. تقوم إدارة الشركة بدراسة حاجات ورغبات الزبائن قبل تقديم الخدمة المناسبة لهم.
3	عالية	.95651	3.6615	3. تتقصى إدارة الشركة عن الزبائن المحتملين لمعرفة كيفية استهدافهم وجذبهم.
5	عالية	1.04122	3.6154	4. تتواصل إدارة الشركة بانتظام مع الزبائن مع أجل الحصول على معلومات حول تفضيلاتهم وأذواقهم.

6	عالية	1.15505	3.6154	5. تحرص إدارة الشركة على دراسة خصائص الزبائن والعوامل المؤثرة في قراراتهم الشرائية.
1	عالية جداً	.88741	4.2000	6. تهتم إدارة الشركة بمعالجة شكاوي الزبائن من خلال معرفة آرائهم واستخراج المعلومات القيمة منهم.
7	متوسطاً	1.08796	2.9385	7. تعتمد إدارة الشركة على نظام تسويقي متخصص في عمل أبحاث مستمرة عن الزبائن لفهم سلوكهم اتجاه الخدمات المقدمة لهم.
-	عالية	.63035	3.6791	الذكاء التسويقي المتعلق بالزبون

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS V. 19).

حرصها على التواصل المنتظم بزبائنها من أجل الحصول على معلومات حول العوامل المؤثرة في.

12.8. اختبار فروض الدراسة:

1.12.8 الفرضية الرئيسة الأولى:

لا يوجد تبني لشركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها. لاختبار هذا الفرض تم استخدام اختبار t للعينات الواحدة One Sample t-Test للتعرف على مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها، لكل بعد من متغير الذكاء التسويقي، والمتمثلة في فهم

يظهر الجدول رقم (9) أعلاه أن جميع الإجابات عن بعد الذكاء التسويقي المتعلق بالزبون كانت بدرجة عالية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (2.9385 – 4.2000)، وأشارت النتائج إلى أن مديري شركات السفر والسياحة في مدينة بنغازي يهتمون بمعالجة شكاوي زبائنهم ومعرفة آرائهم واستخراج المعلومات القيمة منهم، ومن ثم دراستها لتقديم الخدمة المناسبة لهم، إضافة لامتلاكها لقاعدة بيانات عن الزبائن الحاليين والمحتملين لغرض جذبهم للعروض السياحية بشكل صحيح، فضلاً عن

والسياحة لنظام الذكاء التسويقي
المتعلق بفهم الزبون من وجهة نظر
مديرها. ومن خلال المعالجة الإحصائية
لبيانات الدراسة تم الحصول على
النتائج الموضحة في الجداول الآتية:

الزبون، ذكاء المنتج، ذكاء المنافس،
فهم السوق. ومن خلال المعالجة
الإحصائية لبيانات الدراسة تم
الحصول على النتائج الموضحة في
الجداول الآتية:

-الفرضية الفرعية للبعد

الأول: لا يوجد تبني لشركات السفر

الجدول رقم (10): نتائج اختبار t لعينة واحدة لبعد فهم الزبون

القيمة الاحتمالية	قيمة t الإحصائية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البعد الأول فهم الزبون
.000	8.686	.63035	3.6791	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS V. 19).

مدينة بنغازي، وقد اختلف هذا
الوسط عن الوسط الفرضي للمقياس
بشكلٍ معنوي؛ لأن القيمة الإحصائية
المناظرة لقيمة t الإحصائية قد قلت
عن مستوى المعنوية (0.05)، وعليه
يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول
الفرض البديل.

-الفرضية الفرعية للبعد

الثاني: لا يوجد تبني لشركات السفر

يُلاحظ من خلال الجدول
السابق رقم (10) أن المتوسط
الحسابي لبعد فهم الزبون قد بلغ
(3.6791) بانحراف معياري قدره
(.63035)، وهو أكبر من المتوسط
الفرضي للمقياس المقدّر بـ (3)، وهذا
يعني أنه يوجد تبني لنظام الذكاء
التسويقي المتعلق بفهم الزبون لدى
مديري شركات السفر والسياحة في

والسياحة لنظام الذكاء التسويقي
المتعلق بذكاء المنتج من وجهة نظر
مديرها. ومن خلال المعالجة
الإحصائية لبيانات الدراسة تم
الحصول على النتائج الموضحة في
الجدول الآتية:

الجدول رقم (11): نتائج اختبار t لعينة واحدة لبعد ذكاء المنتج

البعد الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t الإحصائية	القيمة الاحتمالية
ذكاء المنتج	4.1308	.58072	15.699	.000

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS V. 19).

يُلاحظ من خلال الجدول
السابق رقم (11) أن المتوسط
الحسابي لبعد ذكاء المنتج قد بلغ
(4.1308) بانحراف معياري قدره
(.58072)، وهو أكبر من المتوسط
الفرضي للمقياس المقدر بـ (3)، وهذا
يعني أنه يوجد تبني لنظام الذكاء
التسويقي المتعلق بذكاء المنتج لدى
مديري شركات السفر والسياحة في
مدينة بنغازي، وقد اختلف هذا
الوسط عن الوسط الفرضي للمقياس
بشكلٍ معنوي؛ لأن القيمة الاحتمالية

المناظرة لقيمة t الإحصائية قد قلت
عن مستوى المعنوية (0.05)، وعليه
يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول
الفرض البديل.

-الفرضية الفرعية للبعد
الثالث: لا يوجد تبني لشركات السفر
والسياحة لنظام الذكاء التسويقي
المتعلق بذكاء المنافس من وجهة نظر
مديرها. ومن خلال المعالجة الإحصائية
لبيانات الدراسة تم الحصول على
النتائج الموضحة في الجدول الآتية:

الجدول رقم (12): نتائج اختبار t لعينة واحدة لبعد ذكاء المنافس

البعد الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t الإحصائية	القيمة الاحتمالية
ذكاء المنافس	3.6974	.59431	9.461	.000

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS V. 19).

المناظرة لقيمة t الإحصائية قد قلت
عن مستوى المعنوية (0.05)، وعليه
يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول
الفرض البديل.

-الفرضية الفرعية للبعد
الرابع: لا يوجد تبني لشركات السفر
والسياحة لنظام الذكاء التسويقي
المتعلق بفهم السوق من وجهة نظر
مديرها. ومن خلال المعالجة
الإحصائية لبيانات الدراسة تم
الحصول على النتائج الموضحة في
الجدول الآتية:

يُلاحظ من خلال الجدول
السابق رقم (12) أن المتوسط
الحسابي لبعد ذكاء المنافس قد بلغ
(3.6974) بانحراف معياري قدره
(.59431)، وهو أكبر من المتوسط
الفرضي للمقياس المقدر بـ (3)، وهذا
يعني أنه يوجد تبني لنظام الذكاء
التسويقي المتعلق بذكاء المنافس لدى
مديري شركات السفر والسياحة في
مدينة بنغازي، وقد اختلف هذا
الوسط عن الوسط الفرضي للمقياس
بشكلٍ معنوي؛ لأن القيمة الإحصائية

الجدول رقم (13): نتائج اختبار t لعينة واحدة لبعد فهم السوق

القيمة الاحتمالية	قيمة t الإحصائية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البعد الرابع فهم السوق
.000	9.238	.69821	3.8000	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS V. 19).

الفرضي للمقياس المقدر بـ (3)، وهذا
يعني أنه يوجد تبني لنظام الذكاء
التسويقي المتعلق بفهم السوق لدى
مديري شركات السفر والسياحة في
مدينة بنغازي، وقد اختلف هذا

يُلاحظ من خلال الجدول
السابق رقم (13) أن المتوسط
الحسابي لبعد فهم السوق قد بلغ
(3.8000) بانحراف معياري قدره
(.69821)، وهو أكبر من المتوسط

المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة
تم الحصول على النتائج الموضحة في
الجداول الآتية:

-الفرضية الفرعية للمتغير

الأول: لا توجد فروق ذات دلالة
إحصائية حول مدى تبني شركات
السفر والسياحة لنظام الذكاء
التسويقي من وجهة نظر مديريها،
تُعزى للنوع. ومن خلال المعالجة
الإحصائية لبيانات الدراسة تم
الحصول على النتائج الموضحة في
الجداول الآتية:

الوسط عن الوسط الفرضي للمقياس
بشكلٍ معنوي؛ لأن القيمة الإحتمالية
المناظرة لقيمة t الإحصائية قد قلت
عن مستوى المعنوية (0.05)، وعليه
يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول
الفرض البديل.

2.12.8 الفرضية الرئيسة الثانية: لا
توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول
مدى تبني شركات السفر والسياحة
لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر
مديريها، تُعزى إلى اختلاف المتغيرات
الآتية: (النوع، العمر، المستوى
التعليمي، مدة الخدمة)، ومن خلال

الجدول رقم (14) نتائج اختبار t لعينتين مستقلتين لمتغير النوع

المتغير وأبعاده	النوع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة t	p-value
فهم الزبون	ذكر	58	3.6847	.58551	.136	.896
	أنثى	7	3.6327	.98925		
ذكاء المنتج	ذكر	58	4.1494	.58130	.743	.460
	أنثى	7	3.9762	.59651		
ذكاء المنافس	ذكر	58	3.6868	.59569	-.413	.681
	أنثى	7	3.7857	.62148		
فهم السوق	ذكر	58	3.7621	.69227	-1.267	.210
	أنثى	7	4.1143	.71979		

الذكاء التسويقي	ذكر	58	3.8175	.51334	189-.	.850
	أنثى	7	3.8571	.60517		

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS V. 19).

-الفرضية الفرعية للمتغير

الثاني: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها، تُعزى للعمر. ومن خلال المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة تم الحصول على النتائج الموضحة في الجداول الآتية:

يتضح من الجدول رقم (14)

أن قيمة **P-value** للذكاء التسويقي وأبعاده جميعها أكبر (0.05)، وبذلك لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها، تُعزى إلى النوع عند مستوى الدلالة (0.05).

الجدول رقم (15) نتائج اختبار التباين الأحادي لمتغير العمر

المتغير وأبعاده	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	p-value
فهم الزبون	بين المجموعات	.909	3	.303	.754	.524
	داخل المجموعات	24.521	61	.402		
	المجموع	25.430	64			
ذكاء المنتج	بين المجموعات	1.150	3	.383	1.145	.338
	داخل المجموعات	20.433	61	.335		
	المجموع	21.583	64			
ذكاء المنافس	بين المجموعات	.659	3	.220	.611	.611
	داخل المجموعات	21.946	61	.360		
	المجموع	22.605	64			

.700	.477	.238	3	.715	بين المجموعات	فهم السوق
		.500	61	30.485	داخل المجموعات	
			64	31.200	المجموع	
.628	.584	.160	3	.481	بين المجموعات	الذكاء التسويقي
		.275	61	16.746	داخل المجموعات	
			64	17.227	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS V. 19).

-الفرضية الفرعية للمتغير

الثالث: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها، تُعزى للمستوى التعليمي. ومن خلال المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة تم الحصول على النتائج الموضحة في

الجدول الآتي:

يتبين من الجدول رقم (15)

أن قيمة **P-value** للذكاء التسويقي وأبعاده جميعها أكبر من (0.05)، ولذا لا توجد فروق حول تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها، تعزى إلى العمر عند مستوى الدلالة (0.05).

الجدول رقم (16) نتائج اختبار التباين الأحادي لمتغير المستوى التعليمي

متغير وأبعاده	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	p-value
فهم الزبون	بين المجموعات	1.272	3	.424	1.071	.368
	داخل المجموعات	24.158	61	.396		
	المجموع	25.430	64			
ذكاء المنتج	بين المجموعات	.719	3	.240	.700	.555
	داخل المجموعات	20.864	61	.342		

			64	21.583	المجموع	
.920	.164	.060	3	.181	بين المجموعات	ذكاء المنافس
		.368	61	22.424	داخل المجموعات	
			64	22.605	المجموع	
.822	.304	.153	3	.460	بين المجموعات	فهم السوق
		.504	61	30.740	داخل المجموعات	
			64	31.200	المجموع	
.985	.049	.014	3	.042	بين المجموعات	الذكاء التسويقي
		.282	61	17.186	داخل المجموعات	
			64	17.227	المجموع	

-الفرضية الفرعية للمتغير

الرابع: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها، تُعزى لمتغير مدة الخدمة. ومن خلال المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة تم الحصول على النتائج الموضحة في الجداول الآتية:

يلاحظ من الجدول رقم (16)

أن قيمة **P-value** للذكاء التسويقي وأبعاده جميعها أكبر من (0.05)، ولذا لا توجد فروق حول تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها، تُعزى إلى المستوى التعليمي عند مستوى الدلالة (0.05).

الجدول رقم (17) نتائج اختبار التباين الأحادي لمتغير مدة الخدمة

المتغير وأبعاده	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	p-value
فهم الزبون	بين المجموعات	504	3	168	411	746
	داخل المجموعات	24.926	61	409		

			64	25.430	المجموع	
884	218	076	3	229	بين المجموعات	ذكاء المنتج
		350	61	21.354	داخل المجموعات	
			64	21.583	المجموع	
951	115	042	3	127	بين المجموعات	ذكاء المنافس
		368	61	22.478	داخل المجموعات	
			64	22.605	المجموع	
557	697	345	3	1.034	بين المجموعات	فهم السوق
		495	61	30.166	داخل المجموعات	
			64	31.200	المجموع	
893	204	057	3	171	بين المجموعات	الذكاء التسويقي
		280	61	17.057	داخل المجموعات	
			64	17.227	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS V. 19).

1. نتائج الدراسة ومناقشتها: في ضوء

النتائج التي تم التوصل إليها حول

إجابات عينة الدراسة سيتم مناقشة

هذه النتائج مع المقارنة بينها وبين نتائج

الدراسات السابقة وهي كالآتي:

1.9 تبين من نتائج الدراسة أن مدى

تبني شركات السفر والسياحة بمدينة

بنغازي لنظام الذكاء التسويقي من

يتضح من الجدول رقم (17) أن

قيمة **P-value** للذكاء التسويقي

وأبعاده جميعها أكبر من (0.05)، ولذا

لا توجد فروق حول تبني شركات

السفر والسياحة لنظام الذكاء

التسويقي من وجهة نظر مديريها،

تُعزى إلى مدة الخدمة عند مستوى

الدلالة (0.05).



أسواقها المستهدفة بكل يسر، والاستجابة لها في ظل التغيرات المفاجئة، فضلاً عن متابعتها آليات التسعير والترويج والتوزيع المتبعة من قبل المنافسين، وأخيراً اهتمامها بمعالجة شكاوي زبائنها ومعرفة آرائهم واستخراج المعلومات القيمة منهم لتقديم الخدمة السياحية التي تلبى حاجاتهم ورغباتهم، وعليه تعد هذه النتيجة منطقية ومتوافقة مع ما توصلت إليه دراسة (Elkrghli (2014) التي بينت أن أداء مؤسسات الأعمال السياحية في القطاع الخاص أفضل بكثير من أداء مؤسسات الأعمال السياحية في القطاع العام. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة كل من الزبيدي (2020)، دراسة (Muthulakshmi and Jaisun (2020)، دراسة النقشبندى (2021)، دراسة (Alhashem (2022)، دراسة شويحة (2023)، دراسة

وجهة نظر مديريها كانت بدرجة عالية وبمتوسط قدره (3.8218). ولعل ذلك يرجع إلى الثقافة التنظيمية لدى شركات السفر والسياحة في مدينة بنغازي، وما يتحلى به مديرو الشركات من خصائص شخصية. كما تم توضيحها سابقاً والتي تحفز من جهة سلوكيات تعد أساسية لخلق قيمة وتقديمها للزبائن، ومن جهة أخرى خلق الأداء المتميز للمنظمة، وهذا ما أوضحته أيضاً القراءات الأولية للأبعاد الأربعة للذكاء التسويقي: ذكاء المنتج للعبارة (1، 2)، وفهم السوق للعبارة (3، 4)، وذكاء المنافس للعبارة (1)، وفهم الزبون للعبارة (6)، التي أفادت بأن شركات السفر والسياحة تتبنى نظام الذكاء التسويقي بمواكبتها للتغيرات التكنولوجية في توقع اتجاهات وميول زبائنها، وتحسين جودة خدماتها، وأيضاً حرصها في الوصول إلى



التسويقي المتعلق بالسوق جاء بالمرتبة الثانية وبمتوسط قدره (3.800)، واتفقت هذه الدراسة مع دراسة الزبيدي (2020)، ودراسة الجبوري والعبيدي (2022)، ودراسة الحمداني والسمالم (2023)، ثم بُعد الذكاء التسويقي المتعلق بالمنافس جاء بالمرتبة الثالثة وبمتوسط قدره (3.6974)، واتفقت هذه الدراسة مع دراسة الجبوري والعبيدي (2022)، ودراسة (Alhasham 2022)، وأخيراً الذكاء التسويقي المتعلق بالزبون جاء بالمرتبة الرابعة وبمتوسط قدره (3.6791)، واتفقت هذه الدراسة مع دراسة الجبوري والعبيدي (2022)، ودراسة أمين ومحي الدين (2020)، ودراسة النقشبندى (2021)، ودراسة عمران وآخرون (2021).
2.9 بخصوص اختبار الفروض المتعلقة بوجود فروق ذات دلالة

الحمداني والسمالم (2023)، دراسة الجبوري والعبيدي (2022)، دراسة نصّور وآخرون (2018)، دراسة خليل وأحمد (2021)، دراسة أمين ومحي الدين (2020)، Ragab and Mahmoud (2023)، دراسة عباس ونوري (2023)، دراسة حمزة والجبوري (2022). بينما اختلفت نتيجة الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه دراسة هزاع وآخرون (2023)، دراسة ألنوري (2020)، دراسة النصور (2017). كما أظهرت النتائج أن بُعد الذكاء التسويقي المتعلق بالمنتج جاء بالمرتبة الأولى حسب الأهمية النسبية لأبعاد الدراسة بمتوسط قدره (4.1308)، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة الجبوري والعبيدي (2022)، ودراسة (Alzoubi 2016)، ودراسة النقشبندى (2021)، ودراسة (Alhasham 2022)، يليه بُعد الذكاء



● لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها تُعزى للعمر. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة إكرام وسلوى (2019) التي خلصت إلى عدم وجود فروق لاستجابات المبحوثين حول نظام الذكاء التسويقي لمؤسسة اتصالات الجزائر بولاية قالمة تُعزى للعمر، في حين اختلفت مع دراسة Alzoubi (2016) التي توصلت إلى وجود فروق لاستجابات المبحوثين حول نظام الذكاء التسويقي لشركات الاتصال الأردنية تُعزى للعمر.

● لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها تُعزى للمستوى التعليمي. واتفقت

إحصائية حول مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها تُعزى للمتغيرات الشخصية، قد كشفت المؤشرات الإحصائية النتائج التالية:

● لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها تُعزى للنوع. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة إكرام وسلوى (2019) التي بينت عدم وجود فروق لاستجابات المبحوثين حول نظام الذكاء التسويقي في مؤسسة اتصالات الجزائر بولاية قالمة تُعزى للنوع، كما توافقت أيضاً نتيجة دراسة مع ما بينته دراسة Alzoubi (2016) التي كشفت عن عدم وجود فروق لاستجابات المبحوثين حول نظام الذكاء التسويقي لشركات الاتصال الأردنية تُعزى للنوع.



اتصالات الجزائر بولاية قالمة تُعزى
لمدة الخدمة، كما توافقت أيضاً
نتيجة الدراسة مع ما بينته دراسة
(2016) Alzoubi التي خلصت إلى
عدم وجود فروق لاستجابات
المبحوثين حول نظام الذكاء التسويقي
في شركات الاتصال الأردنية تُعزى لمدة
الخدمة.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه
الدراسة الحالية من نتائج، يوصي
الباحث بما يلي:

- يجب على وزارة السياحة
والصناعات التقليدية والغرف
السياحية التابعة لها (الشرقية،
الغربية، والوسطى)، التعاون مع
بعض لتعريف مديري شركات السفر
والسياحة بأهمية مفهوم الذكاء
التسويقي وأنظمتها الفرعية وفق
أسس علمية؛ وذلك من خلال عقد

هذه النتيجة مع دراسة إكرام وسلمى
(2019) التي أوضحت عدم وجود
فروق لاستجابات المبحوثين حول
نظام الذكاء التسويقي لمؤسسة
اتصالات الجزائر بولاية قالمة تُعزى
للمستوى التعليمي، في حين اختلفت
مع دراسة (2016) Alzoubi التي
كشفت عن وجود فروق لاستجابات
المبحوثين حول نظام الذكاء التسويقي
لشركات الاتصال الأردنية تُعزى
للمستوى التعليمي.

- لا توجد فروق ذات دلالة
إحصائية حول مدى تبني شركات
السفر والسياحة لنظام الذكاء
التسويقي من وجهة نظر مديريها
تُعزى لمدة الخدمة. واتفقت هذه
النتيجة مع دراسة إكرام وسلمى
(2019) التي توصلت إلى عدم وجود
فروق لاستجابات المبحوثين حول
نظام الذكاء التسويقي في مؤسسة



الانطلاق لأي نشاط تسويقي، وذلك من خلال الاستعانة بنخب من موظفيها مدربة وقادرة على فهم السلوك الشرائي للزبائن؛ لإضفاء الطابع المرغوب على منتجاتها، ومراقبة ردود أفعالهم، وإقامة علاقات طويلة الأجل عبر أدوات التواصل الاجتماعي في تحقيق ذلك.

● يجب أن تسعى شركات السفر والسياحة إلى توفير كل التقارير والإحصائيات اللازمة من الجهات الحكومية، والتأكد من حداثتها ومصداقية مصدرها، من خلال عقد اتفاقيات مع شركاء خارجيين لتقديم هذه الخدمات التسويقية؛ لتعزيز نظام الذكاء التسويقي في شركاتها.

● إجراء دراسات أخرى في قطاعات مختلفة كالعليم والصحة والمصارف؛ للوصول إلى صورة أكثر

الدورات والندوات والبرامج الثقافية التي تحفز وتخلق إدراك لدى المديرين بأهمية الموضوع.

● ينبغي على شركات السفر والسياحة أن تنظر إلى أبعاد الذكاء التسويقي (فهم الزبون، ذكاء المنتج، ذكاء المنافس، فهم السوق) بنظرة شمولية وتكاملية؛ للحصول على معلومات قيمة تعزز قراراتها التسويقية، وذلك من خلال إنشاء مركز معلومات تسويقي، متكون من كوادر متخصصة بدراسة وتحليل القوى المؤثرة على نشاطها، لأجل إجراء مسوحات منتظمة ومستمرة عن كل التطورات الحالية في السوق؛ لتصبح أكثر استعداداً لتبني خطط واستراتيجيات لمواجهة كل التغيرات.

● تعزيز الاهتمام أكثر بالزبون وأن لا تجعله بعيداً عن خططها وبرامجها التسويقية؛ لكونه يعد نقطة



اتصالات و بريد البصرة. العلوم
الاقتصادية، 15 (57)، 120 – 144.
• إدريس، ثابت عبد الرحمن، 2008.
بحوث التسويق: أساليب القياس
والتحليل وإختبار الفروض.
الإسكندرية: الدار الجامعية.
• إكرام، بن الشيخ، وسلمى، شماخ،
2019. دور تكنولوجيا المعلومات في
الذكاء التسويقي: دراسة حالة
مؤسسة اتصالات الجزائر. رسالة
(ماجستير غير منشورة). جامعة 8
ماي 1945 قالملة.
• الزبيدي، زينة عامر عزيز، 2020.
إمكانية تبني الذكاء التسويقي لتعزيز
جودة الخدمات الصحية: دراسة
استطلاعية لعدد من المستشفيات
الأهلية في مدينة الموصل. رسالة
(ماجستير غير منشورة). جامعة
الموصل.

شمولاً عن تبني المؤسسات الليبية
لنظام الذكاء التسويقي، وخصوصاً
أن القطاع السياحي يعتمد بشكل
كبير جداً في تقديم خدماته السياحية
على القطاعات الخدمية التي تم
ذكرها.

المراجع:

1. المراجع العربية:

• أمين، يوسف عبيد حمه، ومحي
الدين، نيشتمان عثمان، 2020. دور
نظام الذكاء التسويقي في تحقيق
إسعاد الزبون: دراسة استطلاعية
تحليلية لآراء عينة من المديرين
والعاملين في فنادق خمس النجوم
بمدينة السليمانية. مجلة جامعة
التنمية البشرية، 6 (1)، 19 – 26.
• ألنوري، لقاء مطر عاتي، 2020. أثر
الذكاء التسويقي في تحقيق الأداء
التنافسي: دراسة حالة في مديرية



الأعمال السلعية والخدمية في الأردن.

مجلة العربية للإدارة، 37 (2)، 219 –

246.

• الغزواني، ناصر عبدالكريم، 2015.

تقييم إمكانيات وفرص نجاح قطاع

السياحة الليبي في تطوير البيئة

الليبية على ضوء معطيات التنافس

الدولي: السلبيات والعلاج. المجلة

العربية للعلوم ونشر الأبحاث، 1 (3)،

48 – 35.

• النقشبندی، فارس محمد فؤاد،

2021. دراسة واقع ومكونات الذكاء

التسويقي في المنظمات السياحية:

دراسة استطلاعية لآراء عينة من

المدرء في فنادق الخمسة نجوم في

أقليم كوردستان/ العراق. مجلة سُـر

من رأى للدراسات الإنسانية، 17

(66)، 1922 – 1889.

• الأمم المتحدة، 2020. دراسة

تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع

• الجبوري، نور خليل، والعبدي،

مثنى معان، 2022. الذكاء التسويقي

ودوره في تطبيق استراتيجية التركيز:

دراسة تطبيقية لآراء عينة من شركات

السفر والسياحة في بغداد. مجلة

تنمية الموارد البشرية للدراسات

والأبحاث، ع (18)، 10 – 31.

• الحمداني، رعد عدنان رؤوف،

والسالم، سيف قصي سالم، 2023.

اختبار الدور الوسيط للذكاء

التسويقي في العلاقة بين التسويق

الرشيق وقيمة الزبون: دراسة

استطلاعية لآراء عينة من المدرء

والعاملين في الشركة العامة

للصناعات الكهربائية. مجلة

اقتصاديات الأعمال، 4 (3)، 155 –

175.

• النسور، إياد عبدالفتاح، 2017. أثر

تطبيق الذكاء التسويقي على تعزيز

الابتكار: دراسة مقارنة بين مؤسسات



الوطنية. مجلة دراسات محاسبية

ومالية، 17 (58)، 1 – 9.

• خليل، ليلي جار الله، وأحمد،

عبدالباري عبدالمجيد، 2021. أثر

نظام الذكاء التسويقي في تبني

الخدمات المالية الجديدة: دراسة

استطلاعية لأراء عينة من المديرين في

مصرف الرافدين بالموصل. مجلة

المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية،

11 (3)، 8 – 20.

• رقية، ملاحي، وبوسعد، نايت

إبراهيم، ومعاشو، داني الكبير،

2015. أهمية إدارة الأزمات في صناعة

السياحة وتحقيق التنمية

الاقتصادية: تجارب الدول العربية.

مجلة المالية والأسواق، 2 (1)، 82 –

117.

• عبدالفتاح، عز حسن، 2008.

مقدمة في الإحصاء الوصفي

والاستدلالي باستخدام SPSS. (ط1).

والتحديات والآفاق. بيروت، لبنان:

التعاون الإنمائي الألماني، رقم التقرير

.E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.3)

• السيد، محمد، 2023. مؤتمر دولي

بدولة قطر: "خبراء يقدمون حلولاً

لتعافي قطاع السفر والسياحة".

الجزيرة نت. متاح على الرابط: (25)

سبتمبر 2023)

<https://www.aljazeera.net/ebusi>

ness

• بن شويحة، بشير، 2023. أثر نظام

الذكاء التسويقي في تبني سلوكيات

التسويق الريادي في المؤسسات

الاقتصادية. مجلة الدراسات

الاقتصادية الكمية، 9 (1)، 255 –

262.

• حمزة، عقيل حامد، والجبوري،

سالم حميد، 2022. دور نظام الذكاء

التسويقي في جودة الخدمة التأمينية:

بحث تطبيقي في شركة التأمين



موظفي الشركة العامة لصناعة

الأدوية والمستلزمات الطبية في

السامراء. مجلة اقتصاديات الأعمال،

4 (2)، 139 – 154.

• عبدالرزاق، معتر سلمان، وعكاب،

عمر أسعد، 2020. الذكاء التسويقي

وتأثيره في تحقيق التوافق الاستراتيجي.

مجلة الدنانير، ع (24)، 459 – 495.

• عمران، حسن عبدالسلام علي، وأبو

القاسم، محمد محمد الساكت،

والهوني، فتحية محمد عيسى، 2021.

الذكاء التنافسي كمدخل لتحسين

الأداء الاستراتيجي: دراسة تطبيقية

بشركة ليبانا للهاتف المحمول

بمكتب سبها. مجلة جامعة سبها

للعلوم البحثية والتطبيقية، 20 (1)،

137 – 143.

• نصّور، ريزان، واسبر، سعيد،

وخليل، ولاء، 2018. دراسة واقع

الذكاء التسويقي في المصارف الخاصة

المملكة العربية السعودية: خوارزم

العلمية للنشر والتوزيع.

• عبيدات، محمد، وأبونصار، محمد،

ومبيضين، عقله، 1999. منهجية

البحث العلمي: القواعد والمراحل

والتطبيقات. (ط2). عمان: دار وائل

للطباعة والنشر.

• علي، مظفر حمد، وعبدالله، سامي

صابر، وإسماعيل، جبرائيل أحمد،

2016. علاقة رأس المال الفكري

بالذكاء التسويقي وتأثيرهما في

الاستراتيجيات التنافسية: دراسة

تحليلية لآراء عينة من مديري مصارف

القطاع الخاص في مدينة اربيل. مجلة

العلوم الإنسانية بجامعة زاخو، 4

(2)، 425 – 459.

• عباس، جرجيس عمير، ويونس،

ياسين محمد، 2023. دور الذكاء

التسويقي في تعزيز التفوق التسويقي:

دراسة استطلاعية لآراء عينة من





Tubosun, Arebi Ismail., 2017. The Influence of Marketing Intelligence on Business Competitive Advantage (A Study of Diamond Bank Plc). Journal of Competitiveness, 9 (1), 51 – 71.

•Alzoubi, Ali Falah., 2016. The Impact of Marketing Intelligence on Innovation and Technological Entrepreneurship in Jordan Telecommunication Company (Empirical Study). Journal of Marketing and Consumer Research, Vol. 21, 22 – 40.

•Elkrghli, S., 2014. Market Orientation and Libyan Tourism Business' Performances: A Comparative Study between Public and Private Sector. Economics World, 2(2), 124 – 136.

•Hussein, Entisar Azeez., 2020. Marketing Intelligence System

العامة في الساحل السوري. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 40 (5)، 461 – 480.

•هزاع، مروة خيرى عبد العظيم، والعباسي، ايناس محمد، والمسيري، محمد فتحي، 2023. الدور المعدل لإنترنت الأشياء في العلاقة بين الذكاء التسويقي والاحتفاظ بالعملاء: دراسة تطبيقية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، 9 (15)، 294 – 329.

2. المراجع الأجنبية:

•Alhashem, Adel Odeh., 2022. Marketin Intelligence Dimensions as an Innovative Approach for Customer Retention through the Intermediate Role of Customer Experience. Jordan journal of Business Administration, 18 (4), 527 – 545.

•Ade, Ladipo Patric Kunle, and Akanbi, Awoniyi Mufutau, and



Intelligence in attaining competitive advantage in internet service provider companies virudhunagar.

International Multidisciplinary Innovative Research Journal, 5 (2), 46 – 53.

•Öztürk, selen, and okumus, Abdullah, and mutlu, feride., 2012. Segmentation based on sources of marketing intelligence, marketing intelligence quotient and business characteristics in software industry. Istanbul University Journal of the School of Business Administration, 41 (2), 227- 240.

•Ragab, Sawsan Ibrahim, and Mahmoud, Abdullah Farhan., 2023. Dimensions of Marketing Intelligence An exploratory study of the opinions of a number of employees of the Green Fields

and its Impact in Determining Strategies of Competitive Positions. Utopía y Praxis Latinoamericana, 25 (1), 530 – 543.

•Kamau, Evelyn Wanjiku, and Njuguna, Peter Mwaura., 2020. Effect of Marketing Intelligence on Sales Performance of Commercial Banks in Kenya. The International Journal of Business Management and Technology, 4 (5), 20 – 32.

•Kotler, P., and Keller, K. L., 2012. Marketing Management. 14th ed. New Jersey: Prentice Hall.

•Krejcie, R., and Morgan, D. W., 1970. Determining Sample Size for Research Activities. Educational and Psychological Measurement, Vol. 30, 607- 610.

•Muthulakshmi, v., and Jaisun, m., 2020. Role of Marketing



Dirasat in Economics and Business Journal

Faculty of Economics - University of Benghazi

Volume 42 ISSUE 1

Year 2023

مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة

كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

المجلد 42

العدد الأول لسنة 2023



Business: A Skill Building
Approach. 7th ed. Chichester,
West Sussex, United Kingdom:
John Wiley& Sons.

Dairy Production Company Ltd.
NTU journal for Administrative
and Human Sciences, 3 (2), 169 –
193.

•Sekaran, U., and Bougie, R.,
2016. Research Methods For



Environmental Pollution in North African Countries: Case of Libya

¹Dr. Mariam M. R. Alkawfi.

1.Assistant.Professor-Faculty.of.Economics,.University.of.Benghazi-mariam.alkwafi@uob.edu.ly.

DOI: <https://doi.org/10.37376/deb.v42i1.6814>

Published: 27.07.2024

Abstract

Climate change and environmental degradation, globally, have been the center of attention. Nevertheless, in some countries, environmental issues should receive greater attention, and governments should raise the level of environmental awareness and should set appropriate policies to reduce GHG emissions. Thus, it became crucial to focus on environmental degradation in these economies such as North African countries, more specifically here, Libya. This paper aims to evaluate the situation of environmental issues in Libya. Also, to review public policies towards clean energy, and inspect the emissions and carbon footprints in Libya. The study used the ARDL and ECM model to evaluate CO₂ emissions and to estimate the relationship between economic growth and CO₂ emissions during the period 1990–2021. Findings suggest that economic activities cause an increase in CO₂ emissions. Estimations show a positive relationship between GDP and emissions; however, electricity transmission loss is not significant. The study concluded that there is the absence of any actual significant policy to reduce emissions in Libya. Therefore, Libyan policymakers should make greater efforts towards clean energy usage and renewable energy sources.

Article Information

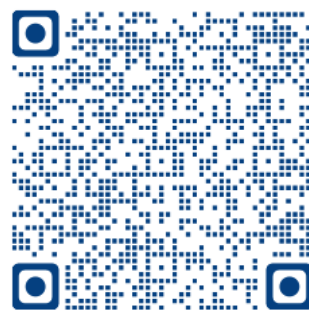
Keywords: clean.energy,.pollution
,.environment,.ARDL, Libya.

202©4 .Benghazi. University.

This.open.Access.article.is

Distributed under a

[CC BY-NC-ND 4.0 licens](https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)



Scan QR & Read Article Online.



التلوث البيئي في دول شمال إفريقيا: حالة ليبيا

¹ د. مريم محمد رمضان الكوافي.

1. أستاذ مساعد - قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

الملخص:

يحظى التغير المناخي والتدهور البيئي على الاهتمام الواسع على مستوى العالم، ومع ذلك، نجد في بعض البلدان، بأن القضايا البيئية لا تلقى اهتماما كبيرا، لذا يجب على الحكومات رفع مستوى الوعي البيئي ووضع السياسات المناسبة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وقد أصبح من الضروري التركيز على التدهور البيئي في هذه الاقتصادات مثل دول شمال إفريقيا، وبشكل أكثر تحديداً في ليبيا. تهدف هذه الورقة إلى تقييم وضع القضايا البيئية في ليبيا. وكذلك مراجعة السياسات العامة تجاه الطاقة النظيفة، وفحص الانبعاثات والبصمة الكربونية في ليبيا. استخدمت الدراسة الأسلوب الكمي، القياسي، باستخدام نموذج ARDL و ECM لتقييم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والذي يمثل التلوث البيئي بالدراسة، وتقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة 1990-2021. تشير النتائج إلى أن الأنشطة الاقتصادية تسببت في زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. حيث تظهر التقديرات وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والانبعاثات الكربونية؛ ومع ذلك، فإن الفاقد أو التسريبات أثناء نقل الكهرباء ليس ذو دلالة احصائية. خلصت الدراسة غياب السياسات التي تعنى بالبيئة وعدم وجود سياسة فعالية جدية تعمل على خفض الانبعاثات الكربونية في ليبيا. ولذلك، ينبغي لواضعي السياسات الليبيين بذل جهود أكبر نحو استخدام الطاقة النظيفة ومصادر الطاقة المتجددة.

الكلمات المفتاحية: الطاقة النظيفة، التلوث، البيئة، نموذج تصحيح الخطأ، نموذج فترات التأخير الموزع، ليبيا



1..Introduction:

Libya is one of the largest countries in North Africa, and an important member of the OPEC (Organization of Petroleum Exporting Countries). Libya depends heavily on the oil sector as the main source of the country's revenues. Therefore, it is believed that the main source of GHG (Green House Gases) emissions in Libya is contributed to the energy sector (Climate Change Fact sheet-report, 2017). This makes it important to focus on reducing emissions as a step towards clean energy in Libya. Libya had engaged in the international agreement toward reducing pollution. In 1999, Libya signed the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC), but there was no policy framework

regarding GHG emissions and climate change at the national level.

2.Libyan.Environmental.Policy.Review:

At level of legalization and policies, Libya is still far from achieving any proper effort using low carbon emissions energy sources so far. One of the main causes is the subsidized energy prices in all economic sectors in Libya, which make it difficult to foster any renewable energies. Moreover, the economy mainly depends on oil sector, which induces more pollution in the area.

2.1..Current.Situation:

Libya has created new law regarding renewable energy. Law No. 426 establishing the Renewable Energy Authority of Libya (REAOL) and in 2013, the Libya Renewable Energy Strate



gic.Plan.2013-

2025.(IRENA,.2021)..

As.shown.in.Table.(1).a
nd.(Figure.1&.2)..carbon.emissi
ons.and.electricity.loss.do.not.se
em.to.take.any.significant.down.
turn.during.previous.couple.deca
des.,except.slight.reduction;this.
decrease.is.due.to.the.period.of.c
ivil.war.2011.when.the.oil.produ
ction.had.been.stopped.several.ti
mes.because.of.security.instabili
ty.

The.problem.of.carbon.e
missions.can.be.a.sign.of.the.abs
ence.of.any.effort.towards.reduc
ing.GHG's.emissions.

Table.(1)
Carbon.dioxide.emissions.(metri
c.tons.per.capita)

year	CO ₂
1990	7.145018
1991	7.119107
1992	7.082582
1993	6.984291

1994	6.901241
1995	7.325624
1996	7.248469
1997	7.303872
1998	7.492434
1999	7.607836
2000	7.662168
2001	7.662605
2002	7.77213
2003	8.06446
2004	8.189257
2005	8.173783
2006	8.025766
2007	7.860768
2008	7.564248
2009	6.71897
2010	6.836836
2011	6.680594
2012	6.327709
2013	5.751906
2014	5.387475
2015	5.563259
2016	5.498165



2017	5.437858
2018	5.376871

2019	5.311315
------	----------

Source: World.Bank

Figure.(1)

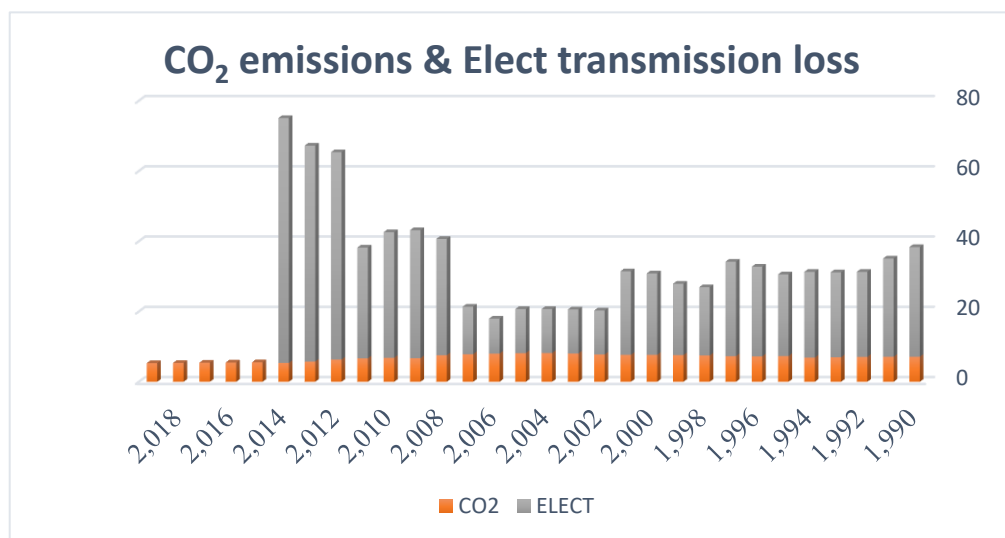




Figure.(2) CO2.emissions.(metric.tons.per.capita)

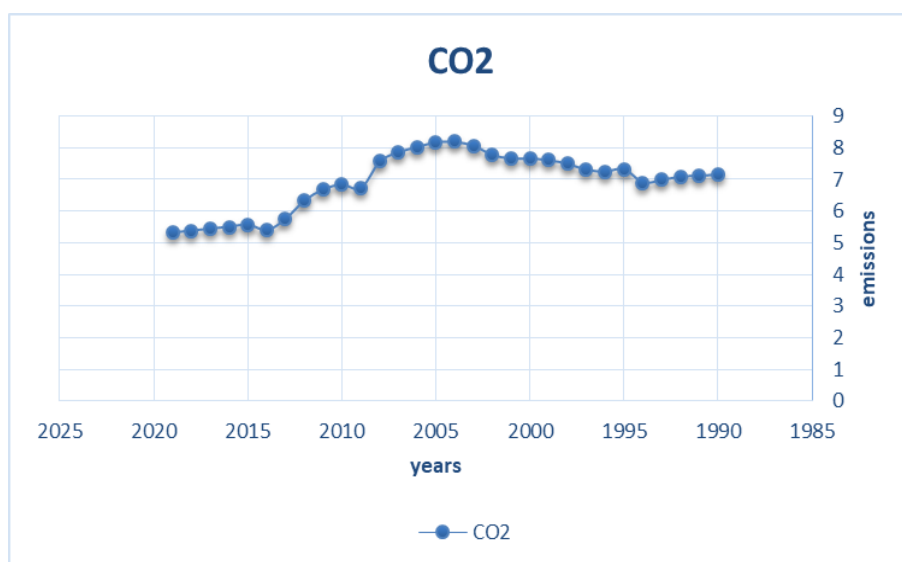
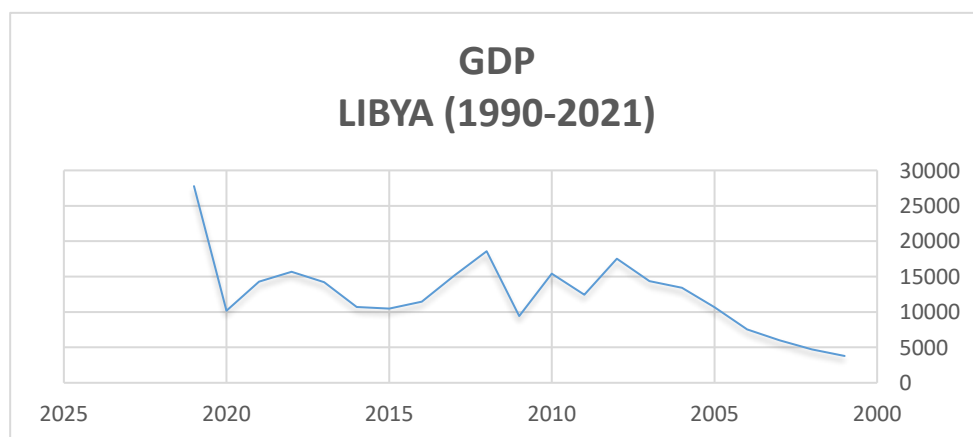


Figure.(3)





2.2..Prospective.Situation:.

Libya.would.have.a.grea
t.potential.for.solar.energy.if,.an
d.only.if.government.paid.enoug
h.attention.to.the.renewable.ener
gy.resources.in.Libya.and.do.co
nsiderable.effort.towards.clean.e
nergy.pathway..It's.stated.that.av
erage.sun.duration.is.more.than.
3,500.hours.per.year,.which.is.e
quivalent.to.a.layer.of.25.cm.of.
crude.oil.per.year.on.the.land.su
rface.(Salem..A..Al-
Hashmi..et.al.2017).

Some.empirical.studies.
proved.that.adopting.renewable.
sources.for.lighting.system.coul
d.help.mitigate.CO₂.emissions..S
uch.as.the.study.concluded.that.
PV.power.plant.can.be.feasible.a
nd.sustainable.from.economic.p
erspective.scale.(A..Albarghathi.
et.al.2018).

Photovoltaic.powered.st
reet.lighting.system.as.the.most.
energy.saving.and.reduce.air.pol
lution.in.Libya.(A..Elmanfi.et.al.
2019).

Hence,.policymakers.ar
e.recommended.to.take.more.ser
ious.and.courage.steps.towards.e
nvironmental.friendly.comprehe
nsive.policies.to.utilize.to.natura
l.resources.in.this.gifted.country.
and.achieve.low.emissions.level
s.at.the.same.time..

3..Aim.and.the.Importance.of. the.Study:

This.study.aims.to.highl
ight.the.importance.of.reducing.
emissions.and.reviewing.the.rela
ted.policies.regarding.enviro
nmental.degradation..Therefore,.the
.paper.discusses.the.main.enviro
nment.pollution.issues.in.Libya,.
and.empirically.examines.CO₂.e
missions.and.the.main.factors.af



fecting environment in Libya. Thus, the scope of the study is important for two reasons: First, due to the considerable increased global attention regarding reducing emissions towards clean energy worldwide. Second, because of the lack of concern at public policy level, this study is important to shed the light and draw the attention to environment pollution for both private and public levels.

4. Data and Study Period:

The paper collects the data that represent economic growth and environmental pollution for the purpose of the study mainly from World Bank and International Statics. This study covers the period from 1990 to 2021).

5. Methodology:

In this paper, we used a RDL model to examine the relat

ionship between growth and GHG emissions. We used CO₂ (as the main pollutant cause), similar to several studies used the same pollutant factor to do similar work regarding environment degradation. Such as work of (M. Kazemi and I. Ebrahimi, 2008), (R. Alam & M. Adil, 2019), and (Saleheen Khan et al., 2020), while some other studies used nitrous oxide (NO₂) emissions to represent the element of pollution in Germany (M. Monserrate & Fernandez, 2017).

Generally, almost of electricity is generated at main power stations and sent through high-voltage transmission lines over long distance before distributed and connect to the final users, during this process part the electricity with the fuel used will be lost. Therefore, loss of transmission.



of electricity is considered as one of the main causes of emissions (S..Jordaan.&K..Surana..IEA.. 2019)..Accordingly, our model used electricity transmission loss as additional element in the pollution..

The economic growth is the dependent variable in our model, so, (GDP) is included to represent economic growth. Hence, the relationship tested in our model is as follows:

$CO_2 = f(GDP, GDP^2, ELECT)$, the adopted model is:

$$LCO_{2t} = \alpha_0 + \beta_1 LGDP_t + \beta_2 Elect_t + u_t$$

Where:

CO_2 = Carbon dioxide emissions (metric tons per capita)

GDP = Gross domestic Product (GDP per capita GDP (current LCU))

ELC = Electric power transmission and distribution losses (% of output)¹

6..The.Empirical.Findings:

The study results show that the environmental Kuznets inverted curve (EKC) does not exist. Although the regressors' coefficients are statically significant at (P-value of 5%), the electricity consumption still does not have a significant role as expected to increase level of the pollution. This can be due to the fact that, it is not the best to describe the impact of Libyan people usage of electricity, due to the unviability of da

¹ Electric power transmission and distribution losses include losses in transmission between sources of supply and points of distribution

and in the distribution to consumers, including pilferage (WB, world bank).



ta.about.usage.of.diesel.during.b
lackout.periods..However,.findi
ngs.confirm.the.positive.relation
ship.between.economic.activity.
and.CO₂.emissions.

6.1. Test of Stationarity:

To.test.f.our.model.vari
ables.we.did.unit.root.Augmente
d.Dickey-Fuller.(ADF)-
test,using.(P-
value.compared.with.0.05).to.tes
t.the.stationarity.hypothesis:

H₀:.the.variable.has.a.unit.root...

.H₁:.the.variable.does.not.have.a
.unit.root

.As.shown.in.the.tables.below,.a
ccording.to.According.to.the.P-
value.of.ADF.statistic,.we.can.re
ject.the.null.hypothesis,.and.our.
explanatory.variable.are.stationa
ry.at.first.differences,.Results.ar
e.shown.in.the.following.tables:

Table.1 Unit.root.test.for.(CO₂)

Null.Hypothesis:.D(CO ₂).has.a.unit.root				
Lag.Length:.0.(Automatic.-.based.on.SIC,.maxlag=6)				
..Prob.*	t-Statistic			
.0.0112	-3.649847	Augmented.Dickey-Fuller.test.statistic		
	-3.699871		1%.level	Test.critical.values:
	-2.976263		5%.level	
	-2.627420		10%.level	



Table.2 Unit.root.test.for.(ELECT)

Null.Hypothesis:.D(ELECT,2).has.a.unit.root

Exogenous:..None

Lag.Length:..2.(Automatic.-.based.on.SIC,.maxlag=5)

..Prob.*	t-Statistic	Augmented.Dickey-Fuller.test.statistic	
.0.0000	-8.484236		
	-2.685718	1%.level	Test.critical.values:
	-1.959071	5%.level	
	-1.607456	10%.level	

*MacKinnon.(1996).one-sided.p-values.

Table.(3) Unit.root.test.for.(GDP)

Null.Hypothesis:.D(GDP).has.a.unit.root

Lag.Length:..0.(Automatic.-.based.on.SIC,.maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic	Augmented.Dickey-Fuller.test.statistic	
0.0000	-7.961392		
	-3.699871	1%.level	Test.critical.values:
	-2.976263	5%.level	
	-2.627420	10%.level	

*MacKinnon.(1996).one-sided.p-values.



Table.(6).6.2.ARD-L-Estimation.results

Dependent.Variable: LC02

Method:..ARDL

Model.selection.method:..Akaike.info.criterion.(AIC)

Dynamic.regressors.(4.lags,,automatic):..LGDP.ELECT

Fixed.regressors:..C

Number.of.models.evaluated:..100

Selected.Model:..ARDL(1,,1,,0)

Prob.*..	Std..Error	Coefficient	Variable
0.0007	4.064579	0.120828	LC02(-1)
0.0026	3.469039	0.019615	LGDP
0.0012	-3.815902	0.018252	LGDP(-1)
0.0000	-5.457253	0.000681	ELECT
0.0001	4.944978	0.224523	C
1.974451	Mean.dependent.var	0.971755	R-squared
0.105006	S.D..dependent.var	0.965808	Adjusted.R-squared
-4.862311	Akaike.info.criterion	0.019417	S.E..of.regression
-4.616884	Schwarz.criterion	0.007163	Sum.squared.resid
-4.797199	Hannan-Quinn.criter.	63.34774	Log.likelihood
2.158506	Durbin-Watson.stat	163.4193	F-statistic



The error correction coefficient is, statically, significant at level of (5%),

and with negative sign

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(LC02)

Selected Model: ARDL(1,1,0)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Sample: 1990.2018

Included observations: 24

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob....	t-Statistic	Std..Error	Coefficient	Variable
0.0002	4.542910	0.014978	0.068046	D(LGDP)
0.0000	-9.683880	0.052550	-0.508884	CointEq(-1)*
-0.011764	Mean.dependent.var		0.806299	R-squared
0.040098	S.D..dependent.var		0.797494	Adjusted.R-squared
-5.112311	Akaike.info.criterion		0.018044	S.E..of.regression
-5.014140	Schwarz.criterion		0.007163	Sum.squared.resid
-5.086267	Hannan-Quinn.criter.		63.34774	Log.likelihood
			2.158506	Durbin-Watson.stat

6.3..Diagnostic tests:

1.Normality test: According to the

P-value of Jarque-

Bera (0.55), we cannot reject the

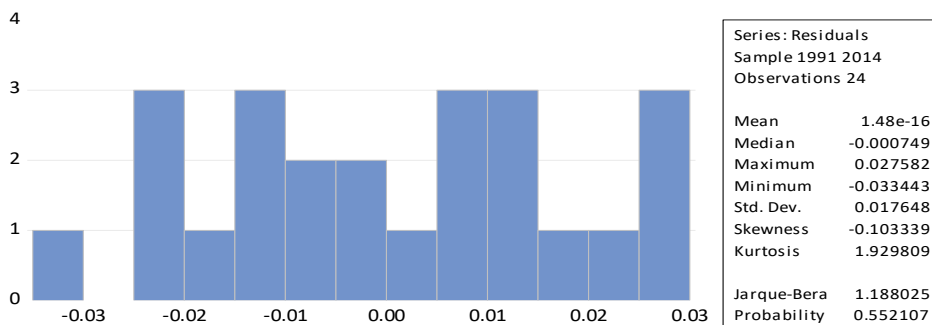
null hypothesis, that the random

error has a normal distribution..

(Table.7)



Table.(7) Normality.test



2.Test.of.heterogeneity:

To check that our model is free of heterogeneity, we used Breusch-Pagan and Godfrey test, as seen in Table (8)

the p-

value is greater than 0.05, therefore, H_0 cannot be rejected, and heterogeneity does not exist in our model.

Table.(8) Heterogeneity.test

Heteroskedasticity.Test:..Breusch-Pagan-Godfrey

Null.hypothesis:..Homoskedasticity

0.6493	Prob..F(4,19)	0.626614	F-statistic
0.5923	Prob..Chi-Square(4)	2.797066	Obs*R-squared
0.9364	Prob..Chi-Square(4)	0.814988	Scaled.explained.SS

3.Test.of.serial.correlation

A test for autocorrelation has been done, and results as shown in Table (9&10) at there is no serial correlation.

From the results in table (8), with the value of Prob..Chi-Square we can conclude that the model is free of heterogeneity.



statistic.respectively.are.greater.t
han.5%).

ial.correlation,.because.of.the.va
lue.of.(Prob..Chi-
Square..is.and.Q-

Table.(9)

Breusch-Godfrey.Serial.Correlation.LM.Test:

Null.hypothesis:.No.serial.correlation.at.up.to.2.lags

0.9031	Prob..F(2,17)	0.102480	F-statistic
0.8668	Prob..Chi-Square(2)	0.285907	Obs*R-squared

Table.(10)

Sample.(adjusted):.1991.2014

Included.observations:.24.after.adjustments

.Prob*	.Q-Stat	.PAC	AC.		Partial.Correlation	Autocorrelation
0.159	1.9801	0.270	0.270	1	 **	 **
0.283	2.5255	-0.228	-0.139	2	**	*
0.317	3.5305	-0.087	-0.184	3	*	*
0.151	6.7343	-0.307	-0.320	4	**	**
0.200	7.2827	-0.002	-0.129	5		*
0.273	7.5553	0.002	0.089	6		*
0.274	8.7094	0.081	0.177	7	*	*
0.237	10.421	0.085	0.210	8	*	*
0.279	10.956	-0.224	-0.113	9	**	*
0.219	13.087	-0.050	-0.219	10		**
0.280	13.203	0.057	-0.049	11		



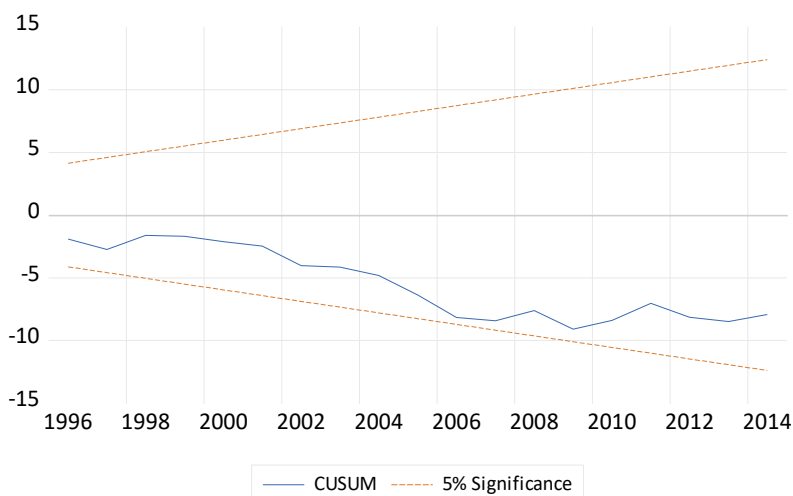
0.344 13.355 -0.048 -0.054 12|.....||.....|

*Probabilities.may.not.be.valid.for.this.equation.specification.

4.Test.of.model.stability:

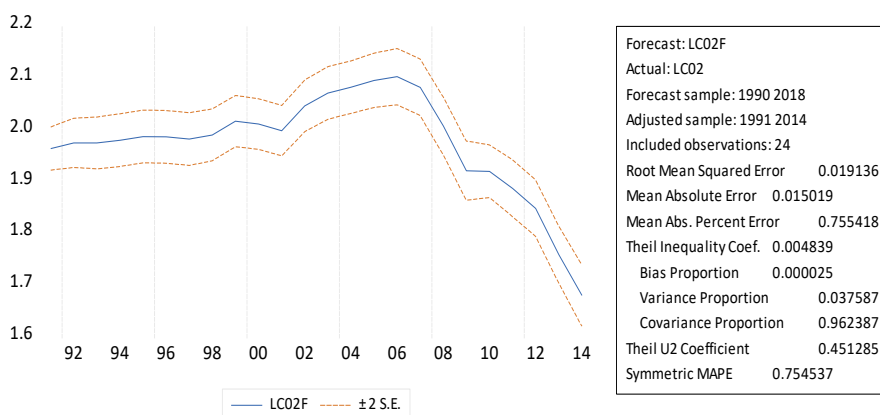
The.cumulative.Sum.Chart.(CU
SUM).reveals.that.the.model.is.s
table.

Table.(11) Stability.test





5..Test.for.Forecasting:..measur ements.of.forecast.quality



7..Conclusions.and.Recommen dations:

This study examined the environmental issues in Libya. The paper tested the relationship between CO₂ emissions and the main factors affecting the environment. Our results suggest a positive relationship between income and pollution, in other words, economic activity leads to more pollution in Libya. However, the

Results satisfy the diagnostic tests and show forecasting accuracy coefficients (Theil U2, RMSE, & MAE) are within the accepted range.

Hence, and according to the results of the previous tests, we can conclude that the model is fit and free of econometric problems: autocorrelation, heterogeneity, and has normal distribution.



Dirasat in Economics and Business Journal

Faculty of Economics - University of Benghazi

Volume 42 ISSUE 1

Year 2023

مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة

كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

المجلد 42

العدد الأول لسنة 2023



he.Libyan.government.to.make.
more.effort.at.financing.renewab
le.projects.in.the.future.and.take.
serious.steps.towards.low.carbo
n.emissions,.especially,.since.Li
bya.has.the.potential.to.use.frien
dly.energy.resources..However,.
there.is.a.serious.need.for.furthe
r.empirical.studies.regarding.cle
an.energy.and.renewable.energy
.resources.in.Libya..

References:

A..Albarghathi,.R...Zakari
a,.A..Tahir,.A..khalil,.A..Alferga
ni.and.F..Mohamed..(2018)..Eco
nomic.Feasibility,.Design,.and.S
imulation.of.Centralized.PV.Po
wer.Plant..The.9th.International.
Renewable.Energy.Congress.(IR
EC.2018).

A.Wajahat,.A..Azrai.and.
A..Azam..Re-
visiting.the.environmental.Kuzn
ets.curve.hypothesis.for.Malaysi

.findings.show.that.the.EKC.rela
tionship.does.not.exist;.which.it.
can.be.due.to.the.slow.growth.in
.the.Libyan.economy..Therefore,
.Libya.still.far.from.the.turning.
point.in.the.EKC.theory..Moreo
ver,.results.indicate.that.the.elect
ricity.has.an.unexpected.insignif
icant.impact.on.the.pollution..A.
justification.can.be.given.here.is
.that.the.Libyans.depend.more.o
n.power.generators.using.other.f
ossil.fuel.which.could.have.mor
e.profound.impact.on.enviroyme
nt..Therefore,.we.recommend.it.
for.further.study..

One.of.the.main.recommen
dations.of.this.study.is.the.neces
sity.for.the.government.to.mak
e.significant.efforts.towards.achi
eving.clean.energy.and.lowering
.carbon.emissions,.i.e.;.generatin
g.power.by.friendly.energy.sour
ces..In.addition,.we.encourage.t



Dirasat in Economics and Business Journal

Faculty of Economics - University of Benghazi

Volume 42 ISSUE 1

Year 2023

مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة

كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

المجلد 42

العدد الأول لسنة 2023



.Kuznets.Curve.in.Middle.East..

[Volume.10..Issue.34.-](#)

[.Serial.Number.34..](#)April.2008.P

p.57-

71..Avaliable.online:.[https://ijer.](https://ijer.atu.ac.ir/issue_764_765.html?lang=en)

[atu.ac.ir/issue_764_765.html?la](https://ijer.atu.ac.ir/issue_764_765.html?lang=en)

[ng=en](https://ijer.atu.ac.ir/issue_764_765.html?lang=en)

M..Monserate.&.M..Fernandez.(2017)..An.Environmental

.Kuznets.Curve.for.N2O.emissio

ns.in.Germany.an.ARD.L.approa

ch..Natural.Resources.Forum.-

.Wiley.Online.Library.2017..Av

ailable.online:.[https://doi.org/10.](https://doi.org/10.1111/1477-8947.12122)

[1111/1477-](https://doi.org/10.1111/1477-8947.12122)

[8947.12122](https://doi.org/10.1111/1477-8947.12122).,[https://onlinelibrar](https://onlinelibrary.wiley.com/)

[y.wiley.com/](https://onlinelibrary.wiley.com/)

R..Alam.&.M..Adil..2019.

Validating.the.environmental.K

uznets.curve.in.India_.ARD.L.bo

unds.testing.framework..OPEC.

Energy.Review.-

.Wiley.Online.Library..Sep..201

9,.Vol.43..issue.3.Pp.277-

a:..Fresh.evidence.from.ARD.L.b

ounds.testing.approach..Volume

.77,.September.2017,.Pages.99-

1000..Available.online:.[https://w](https://www.sciencedirect.com/journal/renewable-and-sustainable-energy-reviews)

[www.sciencedirect.com/journal/re](https://www.sciencedirect.com/journal/renewable-and-sustainable-energy-reviews)

[newable-and-sustainable-](https://www.sciencedirect.com/journal/renewable-and-sustainable-energy-reviews)

[energy-reviews](https://www.sciencedirect.com/journal/renewable-and-sustainable-energy-reviews)

Elmanfi,.E..Elshrif,.Z..Rag

ab,.A..khalil.and.F..Mohamed.(2

019)..Sustainable.Street.Lightin

g.System.Design.in.Libya..The.

10th.International.Renewable.E

nergy.Congress.(IREC.2019).

Greenhouse.Gas.Emission

s.Factsheet:Libya.report.(2017).

.Available.online:.[http:www.clia](http://www.climatelinks.org/)

[mtelinks.org/](http://www.climatelinks.org/)

[http://data.worldbank.org/indicat](http://data.worldbank.org/indicator)

or

International.Renewable.Energy

.Agency.(IRENA).(2021)..[http://](http://www.irena.org/)

www.irena.org/

M..Kazemi.and.I.Ebrahimi

..2008..Examining.Enviromental





Dirasat in Economics and Business Journal

Faculty of Economics - University of Benghazi

Volume 42 ISSUE 1
Year 2023

مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة

كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023



Saleheen.Khan.,Muhamma
d.Shahbaz.and.Farooq.Ahmed.J
amthe.Estimation.Of.The.Enviro
nmental.Kuznets.Curve.In.Kaza
khstan..The.Journal.of.Energy.a
nd.Development.Vol..45,.No..1/
2.(Autumn.2019.and.Spring.202
0)..Pp..93-112.

Yale.Center.for.Envionm
ental.Justice,.Fact.Sheets.(Libya
)..USAID.Publications.visited.o
n:..04/27/2022.

300..Available.online.:<https://doi.org/10.1111/opec.12156>

[oi.org/10.1111/opec.12156](https://doi.org/10.1111/opec.12156)

S..Jordaan.and.K..Surana..IEA.r
eport.2019..Availiable.online:.<http://theconversation.com>

S.A.Al-

Hashmi.,M..Sharif.1.,M..Elhaj.
2.and.M..Almrabet.(2017)..The.
Future.of.Renewable.Energy.in.
Libya..University.Bulletin.-
.ISSUE.No.19-.Vol..(3).-.July.-
.2017..Pp109-122.



المشتقات المالية: الإطار النظري والممارسات التطبيقية

د. المعتر رمضان الشخي.

1. أستاذ المحاسبة المشارك - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

DOI: <https://doi.org/10.37376/deb.v42i1.6813>

Published: 27.07.2024

معلومات الكتاب

المؤلفين : د. سليمان بالحسن محمد المغربي

د. عبد الفتاح عثمان مفتاح العربي

الناشر: الاتحاد العربي - طباعة ، نشر ، ترجمة

، توزيع - القاهرة - مصر

تاريخ النشر: 2023م.

عدد الصفحات : 316 صفحة.

عرض : د. المعتر رمضان الشخي.

202©4 .Benghazi. University.

This.open.Access.article.is

Distributed under a

[CC BY-NC-ND 4.0 licens](https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)



Scan QR & Read Article Online.

تقديم كتاب علمي

لقد أدت الأزمات المالية المتعاقبة إلى الحاجة لإعادة تفسير المفاهيم الفكرية المالية والمحاسبية وغيرها من المفاهيم المتصلة بسلوك الأسواق المالية وردود أفعالها تجاه الأدوات المالية وخصائصها ، إن المتتبع للدراسات والأبحاث المتعلقة بسلوكيات السوق المالية يدرك الارتباط بين هذا السلوك وبعض الأدوات الحديثة الناتجة عن التطورات في حقل الهندسة المالية ، وقد شكلت هذه الحقيقة أرضية نحو التفكير والتعبير المنطقي حول وضع أسس ومفاهيم لهذه الأدوات ، وعلى الرغم من وجود عدة محاولات لسد هذه الفجوة الكبيرة التي تعاني منها المكتبات العربية ، إلا أنه لا يزال هناك نقص واضح في هذا المجال ، وكجزء من هذه المحاولات وسعيًا للإسهام في تضيق الفجوة أو تنظيمها على الأقل ، جاء هذا الكتاب كداعم ورافد للمكتبة العربية والمعنون بـ المشتقات المالية : الإطار النظري والممارسة التطبيقية.





والمراكز يتخذها طرفي العقد ،
بالإضافة إلى آلية التسوية اليومية ،
وتنفيذ العقد.

الفصل الثالث فقد خصص

لعقود الخيارات مبحثين ، حيث تناول
المبحث الأول ماهية عقود الخيارات ،
المراكز التي يتخذها طرفي العقد (سواء
أكان شراء أو بيع) ، بينما تناول المبحث
الثاني تصنيف عقود الخيارات وفقاً
لعدة اعتبارات.

أما الفصل الرابع فقد

خصص لاستكمال عقود الخيارات ،
حيث تناول المبحث الأول محددات
سعر عقد الخيار ، ونموذج ثنائي
الحددين (Binomial Pricing Model)
لتسعير عقود الخيارات ، بينما تناول
المبحث الثاني نظرية تسعير عقود
الخيارات وفقاً لنموذج بلاك - شولز
(Black-Scholes Pricing Model) .

يأتي الكتاب في عدد ستة
فصول ، تناولت المفاهيم الخاصة
بالأدوات المالية وأنواعها وكذلك
النظريات المرتبطة بها ومخاطر
التعامل بها حيث تخلل كل فصل
السرد التسلسلي للمفاهيم والأساليب
وخلاصة تضم أهم ما تم التطرق اليه
وختم بأسئلة وتطبيقات لتكون دليل
استرشادي للقاري ، تضمن الفصل
الأول مبحثين ، تناول المبحث الأول
مقدمة حول المشتقات المالية
وخصائصها ، بينما تناول المبحث
الثاني أسواق المشتقات المالية ،
أهميتها والمشاركون بها .

أما الفصل الثاني ، فيتكون

من مبحثين ، حيث يتناول المبحث
الأول العقود الآجلة وخصائصها ،
والفرق بينها وبين العقود الفورية ،
بينما يتناول المبحث الثاني العقود
المستقبلية ، خصائصها وشروطها ،



المالية وآلياتها وفقاً للأسواق المتداولة فيها ، أما المبحث الثاني فقد تناول مخاطر الأسواق غير المنظمة ، ومن أهمها مخاطر عدم الوفاء ، وكيفية الحد منها.

وفضلاً عن المدخل المتكامل الذي تبناه ، يتميز هذا الكتاب بخلفيته الأدبية القوية وتأصيله الجيد ، فقد شكل بذلك مرجعاً يلبي احتياجات طلبة الدراسات الجامعية والعليا والأكاديمية والمهتمين ويثري بذلك المكتبة العربية التي تفتقر إلى مراجع علمية متخصصة في هذا المجال.

واستكمالاً لتغطية أنواع المشتقات المالية ، فقد خصص الفصل الخامس لعقود المبادلات (Swaps) ، حيث تناول المبحث الأول عقود المبادلة الأساسية (Plain Vanilla) ، وخصائصها ، بينما تناول المبحث الثاني عقود المبادلة المعقدة. ونظراً لكون المشتقات المالية هي أدوات غير تقليدية ، وجدت بدافعين أساسيين هما الاستثمار ، والتحوط من المخاطر ، فقد خصص الفصل السادس لإدارة للمخاطر ، حيث تناول المبحث الأول إدارة المخاطر بشكل عام : مفهومها ، والدوافع لها ، كما تناول إدارة مخاطر المشتقات



Dirasat in Economics and Business Journal

Faculty of Economics - University of Benghazi

Volume 42 ISSUE 1

Year 2023

مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة

كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

المجلد 42

العدد الأول لسنة 2023



دليل رسائل الماجستير في الكلية عن الفترة من 2022/1/1م الى 2022/12/31م

ت	اسم الطالب	التخصص	تاريخ الاجازة	المشرف	عنوان الرسالة
1	حسين احمد حسين سالم	تمويل ومصارف	2022-01-25	د. ابراهيم مسعود الفرجاني	اثر التضخم على ربحية المصارف التجارية الليبية
2	غالية جمعة عبد الرسول الفاخري	محاسبة	2022-03-26	د. احمد على الكاديكي	دور المحاسبة الأداء البيئي في دعم التنمية المستدامة (من وجهة نظر العاملين بالإدارات المالية والأقسام التابعة لها في الشركات النفطية الليبية بالمنطقة الشرقية)
3	امل ناجي عبد الله الفواني	تمويل ومصارف	2022-03-27	د. فاخر مفتاح بوفرنة	أثر الهيكل المالي على الاداء المالي للمصارف التجارية الليبية
4	عاطف فرج عقيلة عبد السلام	محاسبة	2022-03-29	د. المعتمر رمضان الشيعي	مدى توفر مقومات تطبيق اختبارات الضغط كأداة لإدارة المخاطر المصرفية (دراسة ميدانية على المصارف التجارية ومصرف ليبيا المركزي في نطاق المنطقة الشرقية)
5	منير جبريل ادم ايتم	محاسبة	2022-03-30	د. ابوبكر فرج شريعة	معوقات تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المصارف التجارية الليبية (دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية)
6	يونس ما شاء الله	محاسبة	2022-06-27	د. احمد محمد الترهوني	مدى امكانية تطبيق نظام محاسبة استهلاك الموارد الموجه

E-ISSN 2663 - 7855

ISSN- L 2663 - 7847

Legal Deposit Number 238/2017

DOI <https://doi.org/10.37376/deb.v42i1>

Frequency: One Volumes per year

Publication Fees are Free

Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya

Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi



<https://journals.uob.edu.ly/DEB>



drasat.journal@uob.edu.ly



+218913260452



Dirasat in Economics and Business Journal

Faculty of Economics - University of Benghazi

Volume 42 ISSUE 1

Year 2023

مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة

كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

المجلد 42

العدد الأول لسنة 2023



7	يونس بوحليمة	محاسبة	2023-06-28	د. فاطمة مفتاح الفلاح	(في صناعة تكرير النفط الليبية (دراسة حالة TDRCA بالوقت مصفاة الحريقة)
8	ريم سعد علي محمود	محاسبة	2023-06-30	د. علي عوض زاقوب	حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودورها في زيادة جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية (دراسة حالة مصرف التجارة والتنمية بمدينة بنغازي)
9	اسماء امبارك محمد زيدان	محاسبة	2023-06-30	د. علي عوض زاقوب	دور الحوكمة في الحد من التهرب الضريبي (دراسة ميدانية على مصلحة الضرائب الليبية)
10	مجدولين عبد الحفيظ عبد الحميد الرعيض	علوم سياسية	2022-07-25	د. ميلاد مفتاح الحراثي	ظاهرة الإرهاب الدولي في عالم متغير (دراسة تحليلية مقارنة لمؤشرات الإرهاب الدولي 2015-2018)
11	مبروكة مفتاح حسن المزوغي	ادارة الاعمال	2022-07-27	د. رجعة المبروك الفاخري	الأنماط القيادية وعلاقتها بالاحتراف الوظيفي (دراسة ميدانية على عينة من معلمي ومعلمات المدارس الخاصة في مدينة المرج)
12	احمد محمد نصيب عوض	تمويل ومصارف	2022-08-15	د. ابراهيم مسعود الفرجاني	تقييم أداء المصارف التجارية الليبية باستخدام النسب المالية الأساسية
	نجاة محمد إمرام	ادارة الاعمال	2022-08-31	د. هند خليفة الصويغي	أثر التعلم التنظيمي على التغيير المؤسسي (دراسة حالة على جامعة بنغازي)

E-ISSN 2663 - 7855

ISSN- L 2663 - 7847

Legal Deposit Number 238/2017

DOI <https://doi.org/10.37376/deb.v42i1>

Frequency: One Volumes per year

Publication Fees are Free

Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya

Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi



<https://journals.uob.edu.ly/DEB>



drasat.journal@uob.edu.ly



+218913260452



Dirasat in Economics and Business Journal

Faculty of Economics - University of Benghazi

Volume 42 ISSUE 1

Year 2023

مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة

كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

المجلد 42

العدد الأول لسنة 2023



تأثير كفاءة ديوان المحاسبة على الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية (دراسة ميدانية)	د. أنس عبد القادر عامر	2022-09-01	محاسبة	محمد عبد الحميد المصري موسى	13
أثر محددات رضا الزبون على الولاء للعلامة التجارية (دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي الهواتف الذكية في مدينة بنغازي)	د. عز الدين علي بوسنينة	2022-09-07		شريف رمضان مسعود محمد الحوتي	14
تأثير التكامل بين خصائص مجلس الإدارة ولجان المراجعة على إدارة الأرباح من وجهة نظر مزاوли مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا	أنس عبد القادر عامر	2022-09-22	محاسبة	خالد محمد خالد عمر	15
أثر المعايير الحديثة على دور المراجع الداخلي في تحسين فاعلية إدارة المخاطر (دراسة تطبيقية على إدارات المصارف التجارية الليبية بالمنطقة الشرقية)	المشرف د: مسعود عبد الحفيظ البدري المقرر: د. أنس عبد القادر عامر	2022-10-05	محاسبة	يوسف أبوزيد يوسف عمر	16
أثر ركائز جودة المراجعة في تضيق فجوة التوقعات بين المراجع الخارجي ومستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا (دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة ومستخدمي المعلومات المحاسبية في المنطقة الشرقية)	د. عوض أحمد الروياتي	2022-10-06	محاسبة	عديلة ثابت محمد حسين	17
دور معلومات المحاسبة الإدارية في اتخاذ قرارات الاستثمار	د. ابوبكر فرج شريعة	2022-11-01	محاسبة	علي عبد الكريم	18





Dirasat in Economics and Business Journal

Faculty of Economics - University of Benghazi

Volume 42 ISSUE 1

Year 2023

مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة

كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

المجلد 42

العدد الأول لسنة 2023



	محمد الدرسي			(دراسة حالة صندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا)
19	سماح فرج محمود القداري	تمويل ومصارف	2022-11-03	د. ابراهيم مسعود الفرجاني
20	هاجر يوسف محمود مصطفى	تمويل ومصارف	2022-11-03	د. ابراهيم مسعود الفرجاني
21	حمزة سعدون عبد القادر الهرام	ادارة الاعمال	2022-11-27	د. رجعة المبروك الفاخري
22	أمل محمد المهدي الفيتوري	اقتصاد	2022-11-30	د. خديجة عبد الكريم المجبري
23	عمران مصطفى عمران بن زبلج	محاسبة	22//11/2022	د. فاطمة مفتاح الفلاح
24	جمعة محمد عبد السلام الاوجلي	محاسبة	2022-12-15	د. عبد السلام احمد الكزة
25	نجاة الطاهر زياد البويصيري	تمويل ومصارف	2022-12-15	د. عبد الفتاح عثمان العريبي





Dirasat in Economics and Business Journal

Faculty of Economics - University of Benghazi

Volume 42 ISSUE 1

Year 2023

مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة

كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

المجلد 42

العدد الأول لسنة 2023



دور الثقافة التنظيمية في مواجهة الأزمات لدى مديري المصارف الليبية في مدينة بنغازي	د. عبد القادر عياد عامر	2022-12-17	ادارة الاعمال	محمود داهش محمود سويد	26
القيادة التحويلية وعلاقتها بالولاء التنظيمي (دراسة ميدانية على مديري المدارس الثانوية العامة بمدينة بنغازي)	د. عبد القادر عياد عامر	2022-12-17	ادارة الاعمال	فتحية محمود محمد قليوان	27
أثر السياسة النقدية على الصادرات غير النفطية في ليبيا (دراسة قياسية)	د. علي سعيد الشريف	2022-12-29	اقتصاد	عزيزة شكري عبد العاطي الفاخري	28

Dirasat in Economics and Business Journal



**A Semi-annual
peer - reviewed
scientific journal**

**issued by the Faculty of
Economics - University
of Benghazi**

 <https://journals.uob.edu.ly/DEB>

 drasat.journal@uob.edu.ly

 +218913260452

Articles & Correspondence

- ◆ The general budget in Libya and oil price fluctuations.
- ◆ The Adverse Effects of the European Dealings with Immigrants on the Mediterranean Countries: Libya as A Case Study (2012-2022).
- ◆ The Role of Forensic Accounting in Reducing the Practice of Earning Management in Libyan Commercial Banks
- ◆ The Impact of Applying Corporate Governance Requirements on Financial Reports Quality of the Libyan Banks
- ◆ The impact of the Corona pandemic (Covid-19) on the disclosure of social responsibility in the financial reports of Libyan commercial bank.
- ◆ Reality of implementing educational justice in social affairs department – Benghazi branch, from employees' perspective.
- ◆ The extent to which travel and tourism companies adopt the marketing intelligence system.
- ◆ Environmental Pollution in North African Countries Case of Libya

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN-L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017

**Volume 42 Issue 1
Year 2023**

**VOLUME
42
ISSUE 1**